مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة السابعة – العدد الثامن عشر – أكتوبر 2023

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

المملكة العربية السعودية، الرياض، حيّ الصحافة، طريق الملك فهد
صندوق بريد: 12275 الرمز البريدي: 11473

للاشتراك السنوي في المجلة عبر موقع «صحافة ديلي»
www.sahafadaily.com

سعر الاشتراك: 100 ريال أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكتروني
JIS@rasanahiiis.com

ISSN: 1658-7464

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ المجلة دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ضوابط ومعايير النشر

- أن تكون الدراسة وثيقة الصلة بالشأن الإيراني.
- أن لا تكون الدراسة قد نُشرَت من قبل أو أُرسِلَت إلى جهة نشر أخرى.
- أن تكون الهوامش والمراجع في آخر الدراسة.
- أن توثَّق الدراسة توثيقًا علميًا، مع العناية بالمصطلحات وضبط أسماء الأعلام.
- يفضَّل إرسال المادة عبر البريد الإلكتروني للمعهد.
- أن تكون المادة أصلًا، وأن لا تُرسَل صورة منها.
- لا تعيد المجلة المادة المرسلة إلى أصحابها إذا لم تُقبَل للنشر.
- يُمنَع إعادة نشر أي مادة من موادّ المجلة دون إذن كتابي من رئيس التحرير.
- تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها.

JIS@rasanahiiis.com

الهيئة الاستشارية

أ.د.أحمد الشاذلي
أ.د.رضوان السيد
أ.د.صالح الخثلان
أ.د.عبد الحميد الأنصاري
أ.د.محمد السعيد جمال الدين
أ.د.مهند المبيضين
أ.د.يحيى بن محمود بن جنيد
د.سلطان النعيمي
د.عبد الكريم جرادات

رئيس التحرير
د. محمد بن صقر السلمي

مدير التحرير
د. محمود حمدي أبو القاسم

هيئة التحرير
اللواء. أحمد بن علي الميموني
د. معتصم صديق عبدالله
د. عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي
د. محمد السيد الصياد
د. يحيى بوزيدي
أحمد شمس الدين ليلة
حشر مجاهد البدراني

سكرتير التحرير
أسماء المطيري
محمود جمعة

إخراج وتنفيذ
لطيفة الطلوحي

المحتـويـــات

■ متغير "الجيوبوليتيك" وتأثيراته على إدارة الصراع (الإيراني – الإسرائيلي)
مهاب عادل 7

■ آثار الشراكات الإستراتيجية لأذربيجان على الأمن القومي الإيراني
تسعديــت كلاليش 33

■ الحدود العطشى: أزمة المياه في إيران وأبعادها الأمنية مع جيرانها
د. عمود شكري 51

■ السياسة الزراعية ومعضلة الأمن الغذائي في إيران
د. فضيل إبراهيم مزاري 73

متغير "الجيوبوليتيك" وتأثيراته على إدارة الصراع (الإيراني – الإسرائيلي)

مهاب عادل

باحث في الشأن الإسرائيلي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

شهدَت الجغرافيا السياسية (Geopolitics) للساحة الدولية عديدًا من التحوُّلات والتغَيُّرات المتسارعة خلال العقدين الماضيين، خصوصًا في ما يتعلَّق بخرائط النفوذ الجغرافي للقوى الكبرى، وساحات التنافس الإقليمي والدولي، إذ أدَّت تطوُّرات النسق الدولي واحتدام التنافس بين الأقطاب الدولية إلى اتّساع ساحات التنافس بين القوى الكبرى، لتمتدَّ إلى مناطق جغرافية باتت تمثِّل بؤرة الأولويات الإستراتيجية على الساحة الدولية، مثل منطقة «الإندوباسيفيك» وشرق أوروبا، وآسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، وهو ما كان له تأثيره في تصاعُد اتِّجاهات الصراع بتلك المناطق، وخفوتها بمناطق الصراع التقليدية في الشرق الأوسط.

وبالنظر إلى حالة الصراع «الإيراني-الإسرائيلي» محل البحث والدراسة، نجد أنَّها تأثَّرت بدرجة أو بأخرى بتلك التطورات الجيوبولوتيكية، إذ أدَّى تراجُع الحضور الأمريكي في الشرق الأوسط والتحوُّل إلى مواجهة النفوذ «الصيني-الروسي» المتصاعد بمناطق «الإندوباسيفيك» وآسيا الوسطى وكذلك شرق أوروبا، بالإضافة إلى انهيار المفاوضات حول خطة العمل المشتركة للاتفاق النووي الإيراني، وفرْض طهران نفسها باعتبارها دولة عتبة نووية، هذا فضلًا عن التحوُّلات الجيو-سياسية لمنطقة الشرق الأوسط، من ناحية اتّجاه بعض الدول العربية إلى تصفير الخلافات والتوتُّرات مع إيران لتأمين مصالحها الأمنية في ظل تراجُع مظلَّة الحماية الأمريكية، بالإضافة إلى تصاعُد التوتُّر بين تل أبيب وطهران خلال الأعوام القليلة

الماضية، في إطار «حرب الظل»، كل ذلك أدَّى إلى تصاعُد مؤشِّرات التهديد المُتصوَّر من جانب إيران ضد إسرائيل.

لمواجهة هذا التهديد، تبحث تل أبيب في الوقت الراهن عن تطوير إستراتيجية المواجهة ضد إيران، واللجوء إلى إستراتيجيات بديلة للسياسات الأمنية، وفقًا للمبدأ الأساسي في عقيدتها العسكرية الهجومية، المتمثِّل في «نقْل الحرب إلى أراضي العدو»[1]، وتجاوُز عائق الجغرافيا بطول المسافة بين طهران وتل أبيب بنحو 2200 كم تقريبًا، عبر تطويع متغيِّر الجيوبوليتيك في إدارة الصراع بين الجانبين. فمثلما سعت إيران طوال العقد الماضي إلى تطويق إسرائيل من خلال استغلال التكوينات الجيو-سياسية، التي أوجدتها التحوُّلات الجيوبوليتيكية بالمنطقة في إطار ما يُعرَف بـ«حزام التحطُّم» (Shatterbelts) في المحيط الجغرافي لتل أبيب، وهو ما يُعرَف أيضًا في المنصَّات البحثية والإعلامية العربية بمناطق الهلال الشيعي (سوريا، لبنان، العراق)، من أجل تضييق الخناق عليها في هذا الفضاء الحيوي بالنسبة لها، يبدو أنَّ تل أبيب تسعى إلى حذو ذات التوجُّه، عبر إحداث اختراقات جيوبوليتيكية في الفضاء الحيوي لإيران من جهة الشمال، وإيجاد موطئ قدم لها في تلك المناطق.

تثير هذه التطوُّرات بدورها التساؤل حول انعكاسات التقارب الإسرائيلي مع دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى المتاخمة للحدود الشمالية الإيرانية على اتجاهات الصراع «الإيراني-الإسرائيلي»، وهل مؤشِّرات هذا التقارب قد تمكِّن تل أبيب من استنساخ «هلال إسرائيلي» أو «حزام تحطُّم» بتلك المنطقة على غرار «الهلال الشيعي» لإيران بمنطقة الشرق الأوسط؟ وأخيرًا، هل ستساعد الخريطة الجيوبوليتيكية لمنطقة جنوب القوقاز، من ناحية مناطق نفوذ وسيطرة الأطراف الإقليمية هناك، إسرائيل في تحقيق أهدافها بتلك المنطقة؟ وهو ما ستحاول الإجابة عنه محاور الدراسة.

أولًا: العلاقة بين الجيوبوليتيك وإدارة الصراعات

تشير الأدبيات المهتمَّة بدراسة أنماط الصراع بين الدول إلى أنَّ جميع نماذج العَلاقات الدولية تحتوي على افتراضات تسليط الضوء على الصراع الإقليمي والعالمي، إذ كان الصراع الدولي مستوطنًا في مسار التاريخ. وفي حالة الجيوبوليتيك يعكس افتراض الصراع كلًّا من التحيُّز المحافظ والتقليد الأمني داخل الجغرافيا السياسية، نظرًا إلى اتفاقه مع الفرضية القائلة إنَّ الصراع يحدث بشكل طبيعي في جميع العلاقات السياسية، وهذا هو الحال في الطبيعة البشرية، وكذلك في سلوك الدول، كما أنَّ المسرح العالمي يعكس بيئة خطِرة، وبالتالي يجب على الدول التركيز على السلامة الوطنية من أجل البقاء، وهو ما يدفع رجال الدول بتوجيه بلدانهم بما يتماشى مع الوصول إلى مواقعهم الأكثر أمانًا، والحفاظ على الموارد الضرورية المتاحة في بيئاتهم المباشرة[2].

وهُنا تجدر الإشارة إلى أنَّ أستاذ السياسة الأمريكي كولن غراي Colin Gray كان أحد البارزين في إثارة موضوع الصراع، باعتباره متأصِّلًا في علم «الجيوبوليتيك»، إذ أوضح أنَّ «أهمِّية الجيوبوليتيك، وبالتالي نظرية (الأرض القلب) للسير هالفورد ماكيندر، تكمُن على وجه التحديد في حقيقة أنَّها تتناول بُعدًا رئيسيًّا للصراع الدولي، وهو البُعد الجغرافي، وأنَّها تسعى إلى تحديد وشرْح أنماط سلوك الصراع الدولي». وقد مثَّل افتراض غراي للصراع سِمةً مهمَّة لدراسة الجيوبوليتيك من المنظور الكلاسيكي[3]. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى وجود بعض التكوينات الجغرافية في إطار علم الجيوبوليتيك، التي تحفِّز بدورها أو تحدُّ من مخاطر الصراع التي يجري وضعها بشكل دائم داخل المجال المكاني على غرار «الهياكل الجيو-سياسية المحورية»، ومن أبرزها:

1. أحزمة التحطُّم (Shatterbelts)

اتّخذت أحزمة التحطُّم مجموعة متنوعة من التسميات السابقة، بما في ذلك «مناطق السحق» أو «مناطق الصدام»، و«الطبقات الوسطى»، أو «أحزمة التغيير السياسي»، و«مثلَّثات الشيطان» مع «مناطق الاتصال»[4]. وقد جرى وضْع أحزمة التصادم بشكل شائع في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط، وأقلّ من ذلك في جنوب شرق آسيا، من الكتاب الجيو-سياسيين الأوائل[5].

في تصميماتها الأصلية، أظهرت الخصائص الملحوظة لهذه الهياكل مناطق تشهد اضطرابات سياسية وعرقية واقتصادية، لكنّها لا تزال تجذب تدخُّلات البلدان المجاورة الأكبر حجمًا. إنَّ «الحروب التحفيزية»، التي أغرت فيها الدول الأصغر القوى الخارجية الأكبر حجمًا للتدخُّل لصالحها ضد المنافسين المحلِّيين، هي التي تميِّز الأحزمة المحطَّمة. وباختصار، فإنَّ الأحزمة المحطَّمة تؤدِّي إلى الصراع والحرب، وتمثِّل خطرًا على السلام العالمي والإقليمي[6].

وتُظهر الأحزمة المتحطِّمة، عندما تقرِّر دول معينة، على المستويين المحلِّي والإستراتيجي، التحالف مع/ضد أصدقائها/خصومها المحلِّيين والإستراتيجيين. وتتشكَّل مثل هذه التحالفات من خلال خيارات سياسية، وليس من خلال خصائص إقليمية محدَّدة. وبالتالي، نجد منافسين إستراتيجيين يتنافسون ضد الآخرين داخل مناطق معيَّنة، وهذه المناطق أيضًا في حالة اضطراب، وتوافق الولايات المحلِّية على تدخُّلات رعاتها من القوى العظمى. وفي الأخير، غالبًا ما تتصاعد هذه التحالفات إلى احتمالات أعلى للحرب[7].

2. ألواح رقعة الشطرنج (checkerboards)

يقدِّم هيكل «ألواح رقعة الشطرنج» موقفًا آخر من توازُن القوى، من المنافسات

والتحالفات المتناقضة، التي تنشأ على فترات مختلفة عبر التاريخ في مناطقٍ العالم. وتُظهر الأنماط الدبلوماسية في الشؤون الخارجية لأمريكا الجنوبية، مثالًا على هذا الهيكل الجيو-سياسي.. ويشبه هيكل رقعة الشطرنج القول المأثور «**جاري عدوي ولكن جار جاري صديقي**»، فالحدود تجلب التوتُّرات الدولية بين الدول المتجاورة، لكن هذه التوازنات المُحتمَلة تتحلَّل من خلال إنشاء تحالفات على نحو قفزات مع جيران أبعد عبر المناطق والقارات. وتميل النتوءات الجغرافية المحدَّدة داخل رقعة الشطرنج إلى تحديد مستوى الاستقرار داخل تلك البنية[8]، ويُعَدُّ النموذج الأبرز لهذا الهيكل ما شهدته اليونان القديمة في الحرب البلوبونيزية، إذ أدَّى هيكل رقعة الشطرنج إلى رسْم مساحة أوسع من الصلابة والعنف، كما أدَّى هذا النمط إلى تثبيط التسويات السِلْمية. وكانت حدود المشاركين قريبة بما يكفي بين عديد من دول المدن والإمبراطوريات لتحفيز التنافس، وأدَّى هجوم الأثينيين الفاشل ضد سيراكيوز إلى إضعاف المدينة، ولعِبَ الفُرس المجاورون دورًا في تمويل الأسطول الإسبرطي، الذي حوَّل المنافسة لصالح إسبرطة، وهي تمريرة حاسمة هزمت الأثينيين بعد صراع دام ثلاثين عامًا[9]، وهو ما يشبه بعض أنماط الصراع، التي يشهدها الشرق الأوسط وبعض مناطق البلقان وجنوب القوقاز في الوقت الراهن.

إجمالًا، يمكن القول إنَّ علاقة الارتباط ما بين علم الجيوبوليتيك وحالة الصراع التي تنشأ بين الدول، على النحو المُبيَّن سلفًا، تشكِّل مدخلًا تمهيديًّا لتطبيق هذا الإسقاط النظري على حالة الدراسة المعنية بالصراع «الإيراني-الإسرائيلي» في مناطق الشرق الأوسط، ودول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، من خلال المحور التالي.

في إطار العلاقة الارتباطية ما بين المتغيِّرات الجيوبوليتيكية، التي ينتج عنها تكوينات جغرافية مثل «أحزمة التحطُّم»، والصراع الذي تحفِّزه هذه التكوينات، إذ إنَّ «حزام التحطُّم» ينشأ عندما يكون للقوى العظمى المتنافسة موطئ قدم في منطقة جغرافية تتنافس بجدِّية للسيطرة عليها، لأنَّها ترى مصالح قوية في فعل ذلك، ولأنَّ الفُرَص متاحة لإنشاء موطئ قدم للتحالف مع دول المنطقة، وهو ما ينشأ معه احتمال كبير لتصعيد الصراع إلى حرب بالوكالة (Proxy War) بين القوى الكبرى[10]، فإنَّه سيجري التركيز على دراسة تأثير هذه التكوينات والهياكل الجيو-سياسية، مثل «حزام التحطُّم»، الذي يبرز بمناطق الشرق الأوسط وآسيا، التي تعاني الصراعات المحلِّية داخل عدد من دولها، وتجتذب بدورها تدخُّلات في مثل هذه المناطق من المنافسين الإستراتيجيين الخارجيين بالتوافق مع المتنافسين المحلِّيين، على غرار ما يحدُث بمناطق الصراعات في الشرق الأوسط بكُلٍّ من سوريا والعراق ولبنان واليمن، وكذلك بدول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. ومن ثَمَّ، سيجري بحْث إلى أيّ مدى كان لهذه المتغيِّرات الجيوبوليتيكية

تأثيرها في الصراع «الإيراني-الإسرائيلي»، باعتبارهما قوى إقليمية متنافسة في هذه المناطق، ولديهما أنماط تحالفية مع القوى المحلِّية المتصارعة هناك، إذ تتشكَّل مثل هذه التحالفات من خلال خيارات سياسية، وليس من خلال خصائص إقليمية محدَّدة، بغرض التطويق تارة، والاحتواء تارةً أخرى.

ثانيًا: الخريطة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط والإستراتيجية الإيرانية لتطويق إسرائيل

شهِدَت الخريطة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين جُملة منَ التحوُّلات المتسارعة، التي كان لها تأثيرها في الديناميكية الإقليمية، إذ أدَّى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003م، وكذلك أحداث ما سُمِّيَ بـ«الربيع العربي»، التي شهدها عدد من الدول العربية في عامي 2011-2012م، إلى تراجُع أدوار القوى العربية التقليدية كالعراق وسوريا، وهو ما شكَّل فرصة لزيادة القوى الإقليمية الخارجية لنفوذها ونشاطها، وإيجاد موطئ قدم لملء الفراغ، الذي خلَّفته هذه القوى العربية. واتّجهت إيران إلى تعزيز نفوذها ونشاطها في المنطقة بشكل كبير، كما بدأت استغلال الاضطرابات الإقليمية والتحوُّلات الجيوبوليتيكية لصالحها لتوسيع النفوذ. نتيجة ذلك يعاني عديد من دول المنطقة في اللحظة الراهنة من صراعات مدمِّرة بشكل خطير (مناطق «حزام تحطُّم» Shatterbelts)، على نحوٍ سمح لطهران باستغلال هذه اللحظة لتحسين مواقعها في المنطقة.

وبالتالي، أدَّى التحول الجيوبوليتيكي المستمرّ بالمنطقة، والناجم إلى حدٍّ كبير عن: (أ) أحداث الغزو الأمريكي والصراعات التي شهدتها المنطقة طوال العقدين الماضيين، (ب) أحداث ما عُرف بـ«الربيع العربي» وما تسبَّبت فيه من إضعاف وتَهاوٍ لدول عربية رئيسة في المنطقة على غرار سوريا والعراق واليمن، (ج) تراجُع مظَلَّة الحماية الأمريكية نتيجة تراجُع أهمِّية وأولوية منطقة الشرق الأوسط على الأجندة الأمريكية، (د) تصاعُد الاتّجاه نحو مزيد من أقلمة السياسة العالمية (Regionalism)، التي تعتمد على أهمِّية القوى الإقليمية والمؤسَّسات الإقليمية والتحالفات الأمنية (بريكس، منظَّمة معاهدة الأمن الجماعي، منظَّمة شنغهاي للتعاون، الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، مبادرة الحزام والطريق الواحد، إلخ)، (هـ) صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية (Non-State Actors) في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة، إلى تسريع التحوُّل في الشرق الأوسط، واتّجاه الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية (إيران وتركيا وإسرائيل)، وكذلك العالمية (الولايات المتحدة وروسيا)، للبحث عن حلول سياسية تأخُذ في الاعتبار الحقائق الإقليمية الجديدة مع حماية مصالحها الخاصّة.

وفي ظل هذا الواقع الجيو-سياسي الإقليمي، عملت طهران على ترسيخ

وتنفيذ ثقافتها الإستراتيجية لتعزيز نفوذها وتأمين مصالحها في مواجهة النفوذ «الأمريكي-الإسرائيلي» بالمنطقة، وذلك من خلال ما يُسمَّى بـ«إستراتيجية الدفاع الأمامي» و«عقيدة الحرب غير المتكافئة»[11]، التي تستند فلسفتها إلى الحفاظ على علاقات إستراتيجية قوية مع الكيانات السياسية والعسكرية في جميع أنحاء المنطقة (الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في سوريا والعراق ولبنان واليمن)، وبحضور قوّاتها وعناصر مليشياتها المسلَّحة على الأرض.. وتُسمِّي القيادة الإيرانية هذه الشبكة الإقليمية بـ«محور المقاومة»[12].

وتستهدف طهران من وراء هذا النهج والإستراتيجية دفْع جبهة عسكرية مُحتمَلة إلى أقصى حدٍّ ممكن بعيدًا عن حدودها، وردْع العدو عن بُعد وتطويقه (إسرائيل)، والحفاظ على القُدرة على تهديد ومهاجمة وإشراك منافسيها (إسرائيل والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية) بشكل غير متماثل، من خلال وكلائها خارج إيران[13]. وبالفعل، نجحت إيران على مدى العقد الماضي في زيادة وجودها ونفوذها بعدد من دول المنطقة في إطار ما يُسمَّى بدول «الهلال الشيعي» (سوريا، العراق، لبنان)، ووصلت إلى أعلى نقطة تدفُّق لها في المنطقة، إذ حصلت على ترسيخ عسكري أعمق في سوريا، وزيادة الدعم لـ«حزب الله» في لبنان، وتضخيم النفوذ في العراق[14]. (انظر خريطة رقم 1).

خريطة النفوذ الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط

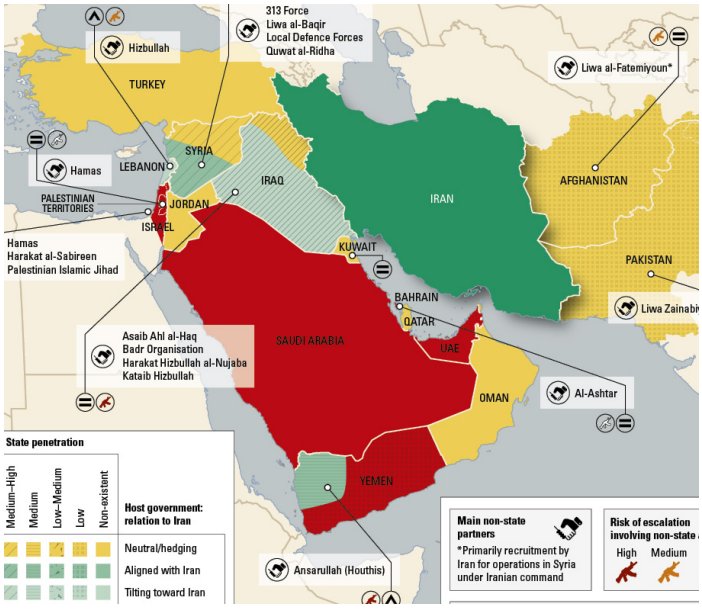

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)

وتنطلق طهران في إستراتيجيتها من حقيقة أنَّ الإمكانات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة تتفوَّق بكثير على قُدراتها وإمكاناتها، وهو ما يفرض عليها التخلِّي عن فكرة المواجهة في جميع المجالات الدفاعية الرئيسية، والتركيز بدلًا من ذلك على نقاط الضعف الموجودة في دفاع العدو، والعمل على مكافحة التهديدات على حدود بعيدة، ما يدفع بجبهة عسكرية مُحتمَلة بعيدًا عن حدودها[15]. وعلى أساس هذه المقاربات الإستراتيجية، طوَّرت طهران تكتيكات إنشاء «محور المقاومة»، الذي يضُمّ عددًا من المنظَّمات والحركات الحليفة لإيران، في أجزاء مختلفة من المنطقة، من خلال إقامة شراكات مع تشكيلات غير حكومية في البلدان المجاورة، وإنشاء هياكل حليفة، مثل «حزب الله» في لبنان، و«الحشد الشعبي» في العراق، و«الحوثيين» في اليمن، وهو ما أضفى سِمة انتهازية على السياسة الإيرانية[16].

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى عدد من ركائز الحركة، التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الإيرانية في ردْع خصمها (إسرائيل)، وتطويق فضائها الحيوي بالمنطقة، من خلال النقاط التالية:

أ. **تعزيز محورية القضية الفلسطينية في الخطاب الإيراني:** تعتمد إيران في إستراتيجيتها لتعزيز نفوذها وموازنة القوى الإقليمية والدولية، على الجمع بين الأيديولوجية والبراغماتية، وفي حالة منطقة الشرق الأوسط يساعد الخطاب الأيديولوجي الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية، من خلال مواجهة الإمبريالية (الغربية–الأمريكية)، والمعادي لإسرائيل، في توفير غطاء لمواصلة دعْم الجماعات بالوكالة في لبنان وفلسطين وسوريا[17]، كما أنَّه يعزِّز ولاءات تلك الجماعات لإيران.

ب. **تعزيز القُدرات العسكرية للوكلاء لفرض الردع:** تعزز إيران القُدرات العسكرية، خصوصًا القُدرات الصاروخية، لوكلائها المحليين بالمنطقة، من أجل فرْض الردع وموازنة النفوذ الأمريكي-الإسرائيلي. على سبيل المثال، تزوِّد إيران «حزب الله» اللبناني بالأسلحة والصواريخ المتقدِّمة القادرة على الوصول إلى العُمق الإسرائيلي، وهو ما مكَّن «حزب الله» من خوض حرب مكلفة في عام 2006م، وتمكَّنت طهران من خلال الصواريخ، التي قدَّمتها إلى «حزب الله»، أن ترسل برسالة ردْع إلى تل أبيب، مفادها أنَّ القتال مع طهران أو «حزب الله» سيؤدِّي إلى خسائر فادحة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية[18]. ويواصل «حزب الله» في الوقت الراهن تعزيز قُدراته العسكرية بمساعدة إيران، حتى لو لم يكُن بالمعدل والنطاق المنشود، إلّا أنَّه تمكَّن من زيادة قُدراته النارية، وتطوير برنامج صاروخي دقيق، بالإضافة إلى توسيع استحواذه على الطائرات دون طيَّار وأنظمة للدفاع الجوِّي[19].

بعبارة أخرى، تمكَّنت إيران من خلال «حزب الله» من سد الفجوة بينها وبين إسرائيل، التي تمتلك قُدرات قتالية فائقة من الناحية التكنولوجية، وهو ما يفسِّر السبب وراء نظر القيادة الإيرانية إلى لبنان و«حزب الله» على أنَّهما مهمَّان إستراتيجيًّا لأمن إيران، نظرًا إلى كونهما رُكنًا رئيسًا في «إستراتيجية الدفاع الأمامي» لطهران وردْع الأعداء المُحتمَلين[20]. من الناحية الأخرى، تُوازِن طهران دعمها العسكري ما بين الجبهتين اللبنانية والسورية، إذ يُشير عدد من التقارير الإسرائيلية إلى تأسيس إيران مقرّات تصنيع وتطوير الصواريخ بسوريا، التي تشكِّل هدفًا إستراتيجيًّا لمحور إيران بالمنطقة، نظرًا إلى كونها تمثِّل حلقة الإمداد الرئيسة إلى «حزب الله»، وتجادل القيادة الإيرانية بأنَّه إذا لم تصِل إيران إلى سوريا، فإنَّها ستنفق مزيدًا من الأموال على أمنها القومي والسيطرة على الحدود في القتال مع عواقب الصراعات في سوريا والعراق[21].

وبشكل عام، تُعَدُّ المقاربة الإيرانية تجاه سوريا ولبنان باعتباره نظام أساس لحملتها العسكرية و«حزب الله» ضد إسرائيل، التي تشمل في الأوقات الروتينية جهود التعزيز العسكري عبر الإنتاج المحلِّي، ونقْل الأسلحة من سوريا إلى لبنان. وفي زمن الحرب، تستند الحملة إلى جنود مقاتلين في الخدمة الفعلية وفي الاحتياط في لبنان بقُدرات عسكرية متنوِّعة (قوّة نيران، قوّات خاصّة، قوّات مناورة، صواريخ أرض-أرض، صواريخ مضادّة للدبابات، صواريخ كروز، وطائرات دون طيّار)، جنبًا إلى جنب قوّات الاحتياط في سوريا، لتعزيز الجبهة في لبنان، من خلال القوّة النارية والاستخبارات، وهو ما يجعل تل أبيب تشنّ حملة عسكرية على الجبهتين، مع الاعتراف بالنفوذ المُتبادَل للعمليات في سوريا ولبنان[22].

ج. **التأسيس لوجود مُستدام عسكريًّا ومجتمعيًّا:** تسعى إيران إلى ترسيخ وجودها العسكري في مناطق نفوذها بالمنطقة بدول الهلال الشيعي، إذ شهِدَ حضورها العسكري خلال السنوات الماضية تزايُدًا ملحوظًا، سواء من خلال الجماعات المسلَّحة الموالية لها، أو من خلال عناصر مليشياتها المسلَّحة كالحرس الثوري وفيلق القدس. ووفقًا لبعض التقارير، فقد نشرت طهران مستشاريها وقوّاتها من الحرس الثوري الإيراني في سوريا، التي تصاعدت أعدادها من عدَّة مئات إلى آلاف منخفضة[23]، وحشدت نحو 20000 مقاتل من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان للقتال في سوريا[24]. كما أنشأت ورسَّخت وجودها ونفوذها داخل الجيش السوري والمليشيات المحلِّية (إذ جرى تشكيل قوّات الدفاع الوطني وقوّات الدفاع المحلِّية وتدريبها بتوجيه ودعم إيراني)[25]، وفي خلفية هذا الحضور العسكري، وُجد تدخُّل إيراني متزايد في المجالات المدنية، مثل التعليم والثقافة، وكذا

محاولة توسيع التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة[26]، هذا فضلًا عن تأثير مراكز القوى الموالية لإيران على ميزان القوى السياسية بدول الهلال الشيعي الثلاث، إلى الدرجة التي يجعل عدم التنسيق مع طهران يُضعف إمكانية إنشاء وإدارة نظام حكومي بتلك الدول[27].

ارتباطًا بهذه التحرُّكات لتعزيز النفوذ الإقليمي لإيران، التي تستهدف في جملة أهدافها تطويق تل أبيب، من خلال إحكام السيطرة والنفوذ وإيجاد موطئ قدم لها في دول الجوار الجغرافي لإسرائيل، من خلال تأسيس ما بات يُعرَف بـ«الهلال الشيعي» أو «محور المقاومة»، هذا فضلًا عن جمود المشهد بشأن المفاوضات النووية، أثارت كل هذه التغييرات مخاوف أمنية إسرائيلية بشأن قُدرات إيران المعزَّزة لاستخدام وكلائها وأراضيهم لشنّ هجمات مُحتمَلة ضدها، وبدأت في النظر إلى هذا الوجود الإيراني بالقُرب من حدودها في سوريا ولبنان، بالإضافة إلى دعمها فصائل المقاومة الفلسطينية (حركتي حماس والجهاد الإسلامي) على أنَّه التحدِّي الرئيسي لأمنها على الجبهات الشمالية والشرقية والجنوبية. واتّجهت التقديرات الأمنية للمؤسَّسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية للتعامل مع الواقع الجديد، من خلال صياغة سيناريوهات للتعامل مع «الحرب على عدَّة جبهات»، وهو ما عبّر عنه رئيس الأركان الإسرائيلي السابق أفيف كوخافي، في خطابه الذي ألقاه في 25 ديسمبر 2019م، وخصَّ إيران ووكلاءها باعتبارهم التهديد الرئيسي لإسرائيل، موضّحًا أنَّ «الاصطدام مع إيران شبه حتمي»، مؤكدًا أنَّ «الجيش يستعدّ لمثل هذا السيناريو»[28].

وفي سبيل ذلك، اعتمدت تل أبيب على إستراتيجية «الحملة بين الحروب»، التي أعلنتها في عام 2015م، والتي تقوم على شنّ عمليات عسكرية محدودة بهدف إحباط التهديدات وفرْض سياسة الردع، مع تجنُّب التصعيد والانتقال إلى مستوى الحرب الشاملة[29]، وبرز ذلك من خلال ضربات تل أبيب المستمرة في سوريا، وكذلك العراق، إذ وسَّعت جغرافيا هجماتها على الأهداف الإيرانية هناك خلال عام 2019م[30].. هذا فضلًا عن تصعيد «حرب الظل» بين الجانبين، التي امتدَّت خلال السنوات الماضية، وتحديدًا خلال عام 2021م، ليشمل نطاقها العملياتي الساحة البحرية لحوض البحر الأحمر، عبر سلسلة الهجمات المُتبادَلة ضد السفن التجارية بين إيران وإسرائيل[31].. إلى جانب تكثيف تل أبيب عمليات الاغتيال لشخصيات إيرانية بارزة في المجمع العسكري والنووي، على غرار اغتيال العالم النووي محسن فخري زاده، وكذلك مساعدة واشنطن عبر تقديم معلومات استخبارية أساسية، مكَّنتها من اغتيال قائد فيلق القدس، إحدى

الأذرُع الرئيسية للحرس الثوري، قاسم سليماني[32]. هذا بالإضافة إلى تنظيم بعض العمليات المخابراتية لاستهداف البنية التحتية للمنشآت النووية الإيرانية، وهو ما انعكس في الانفجار الذي وقع بالمنشأة النووية الإيرانية في نطنز، في صيف عام 2020م، الذي يُعتقد أنَّه جرى تنظيمه من أجهزة المخابرات الإسرائيلية[33].. كذلك الهجمات السيبرانية ضد المنشآت النووية، ومن أبرزها الهجوم الإسرائيلي السيبراني بفيروس «دودة ستكسنت» في عام 2010م ضد منشأة نطنز الإيرانية[34].

نظرًا إلى استقرار الإدراك لدى كلٍّ من تل أبيب وطهران –اللتين ظل موقفهما تجاه بعضهما عمليًّا دون تغيير خلال السنوات الماضية– بأنَّ سيناريو الحرب المفتوحة سيكون الجميع معه خاسرًا، كما أنَّ فُرَص توجيه إسرائيل ضربة عسكرية بشكل منفرد دون مساعدة واشنطن ضد إيران ضئيلة الحدوث، نتيجة التحدِّيات الجغرافية الخاصّة بطول المسافة بين البلدين، وهو ما يتطلَّب إذان المرور الجوِّي من عدَّة دول، إلى جانب الحاجة إلى التزوُّد بالوقود للطائرات في حالة إقلاعها من تل أبيب[35]، يمكن القول إنَّ الحل العسكري الخشن في سياق حرب مفتوحة تظل احتمالاته محدودة، خصوصًا أنَّ موقف القوى الدولية (الأوروبية وروسيا والصين) وبدرجة أقلّ واشنطن، لن تكون داعمة لهذا الحل، وهو ما يفرض على تل أبيب تطوير إستراتيجيات للمواجهة محدودة التكلفة، على غرار إستراتيجية «الحملة بين الحروب» و«حرب الظل»، والاتجاه إلى تعزيز الردع وفرْض الضغط ضد إيران، من خلال استغلال التغيُّرات الجيوبوليتيكية، التي يشهدها الجوار الجغرافي لطهران في الجهة الشمالية بدول جنوب القوقاز، التي تعاني من «أحزمة تحطُّم» نتيجة الصراعات الحدودية بين دول الجوار بتلك المنطقة، على غرار الصراع المتجدِّد بين أذربيجان وأرمينيا، على نحو يسمح لإسرائيل بالنفاذ إلى تلك المنطقة، وإيجاد موطئ قدم، في إطار سعى تلكً الدول إلى إحداث التوازن تجاه بعضها، فنجِد التقارب «الإيراني–الأرمني» في مقابل التقارب «الإسرائيلي-الأذربيجاني».

ثالثًا: الخريطة الجيوبوليتيكية لمناطق جنوب القوقاز وآسيا الوسطى والإستراتيجية الإسرائيلية لتطويق إيران

تُلقي المتغيِّرات الجيوبوليتيكية، التي تشهدها الساحة الدولية في الوقت الراهن من ناحية احتدام التنافس بين القوى الكبرى، وتحوُّل النسق الدولي إلى الاتّجاه نحو نظام تعدُّد قطبي، بظلالها على الخريطة الجيوبوليتيكية للمناطق، التي تقع في بؤرة هذا التنافس الدولي، على غرار مناطق الشرق الأوسط وجنوب القوقاز وآسيا الوسطي (انظر خريطة رقم 2).

خريطة رقم (2) القوقاز وآسيا الوسطى

Source: M K Bhadrakumar, Russia Consolidates its Position as a Black Sea power: The US, Nato and Geopolitics of the War in Georgia, The Asia-Pacific Journal, Volume 6, Issue 9, Sep 2008 ,01. Accessed Date: September 2023 ,10. Retrieved From: https://apjjf.org/-M-K-Bhadrakumar/2876/article.html

ووفقًا للرؤية الإيرانية المُشار إليها سلفًا لاستغلال تلك المتغيِّرات لصالح تعزيز نفوذها الإقليمي وتأمين مصالحها الأمنية بمنطقة الشرق الأوسط، خصوصًا في المنطقة الشمالية المتاخمة لإسرائيل، فإنَّ تل أبيب يبدو أنَّها تسعى إلى حذو ذات التوجُّه لاستغلال التحوُّلات الجيوبوليتيكية الناشئة بالمنطقة الشمالية للمحيط الإستراتيجي الإيراني، من أجل تحقيق «الردع والتطويق» للنفوذ الإيراني، ومن أبرز هذه المتغيِّرات، التي تعتمد عليها تل أبيب في تنفيذ إستراتيجيتها لتلك المنطقة، التالي:

أ. التوجُّه الأمريكي لموازنة النفوذ «الروسي–الصيني»: في إطار سعي الولايات المتحدة في الوقت الراهن لتعزيز أمنها والحفاظ على مكانتها قوةً عالمية مهيمنة، في ظل التحوُّلات الجيوبوليتيكية المتطوِّرة المرتبطة بالصعود «الصيني–الروسي»، فإنَّها ستعمل على نقل التوازن إلى الخارج على طول الأجنحة الأوراسية[36]، واستغلال تكوينات الجغرافيا للهياكل الجيو-سياسية الناشئة في تلك المناطق كـ«أحزمة التحطُّم» الناتجة عن الصراعات الحدودية للدول المجاورة في تلك

المناطق، وبالتالي، ستساعد الولايات المتحدة في تسوية هذه النزاعات الإقليمية، ودعْم توازُن القوى في تطويق خصومها المنافسين (الصين وروسيا)، وذلك من خلال التحالف مع منافسيهما الإقليميين[37]، مستغلَّةً في ذلك مقاومة الدول المجاورة للقوتين لنفوذهما التوسُّعي باستيعاب الأراضي الإمبراطورية الجديدة على حدودهما، وهو ما يساعد في خلق تطويق مُعادٍ لكُلٍّ من الصين وروسيا، ومقاومة مزيد من التوسُّع.

وبالنظر إلى «أحزمة التحطُّم» المنتشرة بالمنطقة الشمالية للمحيط الإستراتيجي لإيران في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، فسنجِد أنَّ «الحروب التحفيزية» الناشئة في تلك المناطق، ومن أبرزها النزاع الحدودي بين أذربيجان وأرمينيا، تجتذب المنافسين الإستراتيجيين الخارجيين على غرار روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران وإسرائيل للتدخُّل، وذلك بالتوافق مع المتنافسين المحلِّيين، في إطار محاولة كل منهما موازنة نفوذ المنافس المحلِّي الآخر.

ويبرز هذا التوجُّه في الفترة الراهنة من خلال التحرُّكات الأمريكية في منطقة جنوب القوقاز، التي انعكست في كثافة الاتصالات الأمريكية مع مسؤولي دولتي النزاع الرئيس بجنوب القوقاز (أرمينيا، أذربيجان)[38]، إلى جانب بعض مؤشِّرات التقارب المهمَّة على المستوى العسكري، إذ أعلنت وزارة الدفاع الأرمينية في 06 سبتمبر 2023م تنظيم مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة تحت اسم «إيجل بارتنر 2023»، التي جرت بالفعل في موعدها المحدَّد على أراضي أرمينيا في الفترة «11-20» سبتمبر 2023م[39].

وتعكس هذه التحرُّكات النهج الأمريكي، الذي يتّبِع نمط هيكل «ألواح رقعة الشطرنج» –المُشار إليه سلفًا– من أجل دعْم توازُن القوى مع روسيا بمنطقة جنوب القوقاز، لتطويقها من خلال التقارب مع حليفها الإقليمي القديم (أرمينيا)، واستغلال التوتُّر الناشئ بينها وبين يريفان، نتيجة تنامي الإدراك الأرمني تخلِّي موسكو عنها في نزاعها الأخير مع أذربيجان.

ب. الصراع «الأذربيجاني–الأرمني»: يشهد الفضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي في مناطق الجنوب القوقازي توتُّرات وتصعيدات مستمِرَّة، إذ نشأت بعض «أحزمة التحطُّم» المرتبطة بالنزاعات الحدودية بتلك المناطق، ومن أبرزها التوتُّرات المستمِرَّة بين أبخازيا وجورجيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا وترانسنيستريا/بريدنيستروفي ومولدوفا، ويأتي في مقدِّمة تلك النزاعات النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ، الذي تعود جذوره إلى عام 1992م، حينما اندلعت الحرب الأولى بين الجانبين وانتصرت خلالها أرمينيا، ليتجدَّد النزاع مرّةً

أخرى عام 2020م، وتتمكَّن أذربيجان من السيطرة على الأراضي المُتنازَع عليها. وهُنا تجدُر الإشارة إلى أنَّ إرهاصات الصراع لا تزال متجدِّدة حتى اللحظة الراهنة نتيجة سعي أذربيجان إلى فرض حصار على ممرّ لاتشين، وإجبار الأرمن على مغادرة آرتساخ/ناغورنو كاراباخ تلقائيًّا، عن طريق عزلهم عن أرمينيا وأيّ طريق للدخول/الخروج[40]، وبرز ذلك خلال العملية العسكرية، التي أطلقتها أذربيجان في 19 سبتمبر 2023م لمكافحة الإرهاب -وفقًا لبيانها- التي تستهدف خلالها القوات الأرمينية في منطقة ناغورنو كاراباخ، وهو ما نفته وزارة الدفاع الأرمينية، التي أكدت عدم وجود قوّات لها بالمنطقة المذكورة[41].

ونتيجة هذه التحوُّلات في طبيعة الصراع بين الجانبين، واختلال ميزان القوى لصالح أذربيجان، فقد تزامن مع ذلك حدوث بعض التحوُّلات الجيوبوليتيكية المرتبطة بزيادة أدوار المنافسين الإستراتيجيين الخارجيين بالتوافق مع المتنافسين المحلِّيين، وذلك لفرض التوازن بين الجانبين، وهو ما سهَّل بدوره تعزيز الحضور الإسرائيلي عبر بوابة أذربيجان، نتيجة اعتماد باكو على التقنيات الإسرائيلية، مثل الطائرات العسكرية دون طيّار.. ووفقًا للرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، خلال لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في عام 2016م، أكد شراء أذربيجان أسلحة بقيمة 5 مليارات دولار من إسرائيل (طائرات دون طيّار وأنظمة أقمار صناعية)[42]. وفي عام 2017م، أفاد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بأنَّ باكو اشترت ما قيمته 127 مليون دولار من التكنولوجيا العسكرية من تل أبيب[43].. هذا فضلًا عن خروج بعض التقارير، التي تتحدَّث عن أنَّ إسرائيل لديها ترتيب مع أذربيجان يسمح لها بنقل طلعات جوِّية مُحتمَلة خارج البلاد[44]، كما ادّعت إيران مرارًا وتكرارًا أنَّ إسرائيل تستخدم أذربيجان قاعدة لجمع المعلومات الاستخبارية عن إيران، بما في ذلك الادّعاء بأنَّ إسرائيل لديها «محطّة تجسُّس» في أذربيجان[45]. وفي عام 2012م، بعد اغتيال عالم الفيزياء النووي مصطفى روشان، اتّهمت إيران أذربيجان بمساعدة المخابرات الإسرائيلية[46]، كما وجَّهت اتهامات مماثلة إلى باكو في أكتوبر 2021م[47].

وفي الوقت الراهن، تسعى أذربيجان إلى المساعدة في عزْل إيران، من خلال السيطرة على ممرّ زنغزور، عبر ضمّ منطقة سيونيك، التي ستمنح باكو رابطًا مباشرًا بجمهورية ناخيتشيفان المتمتِّعة بالحُكم الذاتي وسيعوق وصول إيران إلى أرمينيا[48]، بالإضافة إلى قطْع اتصالها بروسيا وأوروبا، بل وعزلها أيضًا عن ممرّات الطاقة، وذلك لصالح المشروع «التركي–الأذربيجاني»[49]، ووفقًا لإحدى المنصّات الإعلامية للحرس الثوري الإيراني، فقد ادّعت أنَّ ما يُسمَّى «ممرّ زنغزور سيعبر منطقة سيونيك

الأرمنية، ويقطع وصول إيران إلى رابطها الإستراتيجي مع أوروبا وروسيا»[50].

ج. التنافس «التركي–الإيراني»: ارتباطًا بالتحوُّل الحادث داخل السياسة الخارجية التركية واتّجاهها نحو عصر «العُمق الإستراتيجي»، الذي فضَّل مشاركة تركيا الجيو-سياسية الأوثق مع الشرق الأوسط ومناطق أخرى، يجري تطبيق ذلك في الوقت الراهن بنشاط على جنوب القوقاز وشرق البحر الأسود، وتسعى أنقرة إلى تحقيق نفوذ جيو-سياسي أكبر، من خلال تعاونها العسكري المتنامي مع جورجيا وأذربيجان، فمن خلال مشاريع التعاون مع الأخيرة، مثل بناء ممرّ بري إلى بحر قزوين، وإقامة علاقات عسكرية وطاقة أوثق، سيعزِّز ذلك وجود أنقرة في الجزء الشرقي من جنوب القوقاز[51].

تثير هذه التحرُّكات التركية مخاوف إيران، التي ترى دائمًا أنَّ تعزيز النفوذ التركي في محيطها الإستراتيجي يشكِّل تقويضًا لنفوذها، وقد برز ذلك بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، في أعقاب حرب ناغورنو كاراباخ الثانية 2020م، إذ جرى تعزيز المصالح التركية على طول الحدود الشمالية لإيران، من خلال توقيع الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف ونظيره التركي على ما يُسمَّى بـ«إعلان شوشا» في يونيو 2021م، في حفل أُقيم في شوشا. وذكرت الوثيقة أنَّ الهجوم على أيٍّ من البلدين سيُعتبَر هجومًا على كلا الطرفين[52]، هذا فضلًا عن توقيع كل من تركيا وأذربيجان مذكّرة تفاهم بموجبها فتحت شركة «بوتاس» التركية لتجارة خطوط أنابيب النفط الخام والغاز الطبيعي مناقصة لخط أنابيب غاز لتزويد ناختشيفان بالغاز[53]، ومن شأن طريق الإمداد هذا أن يحدّ من مبيعات الغاز الإيراني إلى أذربيجان[54].

ومن منظور إقليمي، تخشى إيران من دفع تركيا لإنشاء ممرّ برِّي إلى أذربيجان وإلى بحر قزوين، إذ إنَّ التدخُّل التركي وإمكانية الوصول إلى أقاربها في آسيا الوسطى هو تطوُّر مدمِّر[55]، خصوصًا في أعقاب انتهاك أذربيجان شروط اتفاقية 09 نوفمبر 2020م، في 25 مارس 2023م، ودخولها خط الترسيم في منطقة شوشا، وأخذها تحت سيطرة الجيش الأذربيجاني عديدًا من الأراضي المرتفعة بين قريتي جاغزور وزابوخ، بالإضافة إلى منطقة كبيرة على طول الحدود[56].

يشكِّل هذا التنافس الناشئ بين القوتين الإقليميتين، الذي يتعزَّز فيه ميزان القوة لصالح أنقرة، بوابة عبور جديدة لتعزيز الحضور الإسرائيلي بتلك المنطقة، من خلال تعاونها المتنامي في الفترة الأخيرة مع أنقرة، إذ شهِدَت العلاقات «التركية–الإسرائيلية» انفراجة في أغسطس 2022م. وأعلنت كلٌّ من إسرائيل وتركيا عن تطبيع العلاقات وعودة السفراء[57]. وقد يساعد هذا التطوُّر في تأسيس

محور جديد للتعاون في مناطق الجنوب القوقازي تكون أضلاعه «تركيا–إسرائيل–أذربيجان»، وهو ما قد يشكِّل تهديدًا جيو-سياسيًّا للنفوذ الإيراني في فضائها الحيوي بالمنطقة الشمالية.

د. **توتُّر العلاقات «الروسية–الأرمنية»**: تنشأ في اللحظة الراهنة حالة من التوتُّر بين الحليفين التقليديين (روسيا، أرمينيا)، على إثر النزاع الأخير حول إقليم ناغورنو كاراباخ، إذ ترى أرمينيا في الموقف الروسي المحايد تجاه النزاع الأخير تخليًا عنها، قاد إلى اختلال التوازن بينها وأذربيجان، التي خرجت من النزاع منتصرة، نتيجة الدعم «التركي–الإسرائيلي». ودفعت هذه التغيُّرات إلى مزيد من التقارب «الأرمني–الغربي»، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية، إذ جرى الإعلان في 06 سبتمبر 2023م عن تنظيم مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة، تحت اسم «إيجل بارتنر 2023»، هذا فضلًا عن مؤشِّرات أخرى، مثل زيارة زوجة رئيس الوزراء الأرمني إلى كييف مع الأمين العام للأمم المتحدة، وتقديم مساعدات إنسانية[58]، بالإضافة إلى خروج عدد من التقارير، التي تتحدث عن نية أرمينيا الخروج من الاتحاد الجمركي الأوراسي، ومنظَّمة معاهدة الأمن الجماعي[59].

هذا الأمر بالطبع أثار استهجان روسيا، التي استدعت سفير أرمينيا لديها، وجرى تقديم احتجاج شديد اللهجة له، نتيجة الخطوات التي وصفها البيان الروسي بـ«غير الوديِّة» في الأيام الأخيرة، بما في ذلك إطلاق عملية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بالنظر إلى توقيت الاعتراف، الذي جاء بعد إدانة المحكمة الرئيس بوتين ومطالبتها بتوقيفه[60].

وتأتي هذه التحرُّكات الأرمنية ارتباطًا بالمفهوم الأساسي لسياسة يريفان الخارجية، وهو السعي وراء «السياسة الخارجية متعدِّدة الأطراف»، إذ دائمًا ما اعتبرت أرمينيا اعتمادها غير المتماثل على روسيا عبئًا يحدّ من قُدرة البلاد على المناورة في النظام العالمي متعدِّد الأقطاب بشكل متزايد[61]، وهو ما يشكِّل فرصة لتل أبيب لتأمين حضورها في معادلة الحسابات الدولية ليريفان، أحد الحلفاء التقليديين لطهران، وذلك عبر البوابة الأمريكية.

هـ. **توتُّر العلاقات «الأذربيجانية–الإيرانية»**: تشهد العلاقة بين الجانبين حالة من التوتُّر المستمِرّ، التي بلغت ذروتها مع حادث اقتحام السفارة الأذربيجانية بإيران في 27 يناير 2023م، وعلى أثرها قُتل موظَّف وأُصيب اثنان آخران[62]. ونتيجة ذلك، جرى إجلاء جميع موظفي السفارة وعائلاتهم في 29 يناير 2023م، باعتباره دليلًا إضافيًّا على تدهور العلاقات بين الجانبين. وتعود جذور هذا التوتُّر إلى عدَّة عوامل، من أبرزها التنافس «الإيراني–الأذربيجاني» على موارد النفط ببحر

قزوين، إذ تحول أذربيجان دون تحقيق طهران طموحاتها في القوقاز.

أيضًا تُعَدُّ الأقلِّية الأذرية، التي تعيش في إيران، أحد محفِّزات التوتُّر بين الجانبين[63]، إذ يمثّل حضور المكوِّن الأذري في التركيبة الديموغرافية لإيران، أحد المهدِّدات، التي تخشى طهران أن تُستغل من جانب الداعمين الدوليين لباكو، على غرار «إسرائيل–تركيا–الولايات المتحدة»، لإثارة النزاعات الانفصالية على حدودها الشمالية المتاخمة للحدود الأذربيجانية، وهو ما تناور به باكو بين الفينة والأخرى. ففي أغسطس 2022م، نشر عديد من وسائل الإعلام المرتبطة بالإدارة الرئاسية الأذربيجانية مقالات وتحليلات تدّعي حق باكو في «لم شمْل» شمال إيران[64]، وكان لافتًا عندما برَّر أربعة من ممثّلي خامنئي في أذربيجان الإيرانية تحرُّك باكو لاستعادة منطقة ناغورنو كاراباخ، بأنَّه «قانوني تمامًا وفقًا للشريعة»، و«تماشيًا مع أربعة قرارات لمجلس الأمن الدولي»، إذ إنَّ استغلال مثل هذه العناصر قد يثير مخاوف إيران[65].

ونتيجة هذه التوتُّرات ومحاولة طهران موازنة العلاقة مع أذربيجان من خلال دعم أرمينيا، فقد تمكَّنت إسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية من إيجاد موطئ قدم لها بباكو، وبرزت هذه المؤشِّرات من خلال تصاعُد مؤشِّرات التعاون العسكري بين البلدين، وتزويد تل أبيب باكو بالتقنيات والأسلحة المتطوِّرة[66]، هذا إلى جانب رفْع مستوى تمثيل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إذ افتتحت أذربيجان سفارة جديدة لها بتل أبيب في مارس 2023م، وأعلن وزير خارجية أذربيجان جيهون بيراموف ونظيره الإسرائيلي إيلي كوهين، في مؤتمر صحفي عُقِد في 29 مارس 2023م في إسرائيل أنَّ «أذربيجان وإسرائيل تتقاسمان التهديدات، التي تسبِّبها إيران، متّهمين طهران بخلق حالة من عدم الاستقرار»[67]. وتسبَّب هذا التطوُّر في زيادة توتُّر العلاقات بين طهران وباكو، وأصدر 210 نواب إيرانيين في 05 أبريل 2023م بيانًا مشتركًا لإدانة تحرُّك أذربيجان لفتح سفارة في تل أبيب وتعيين سفيرٍ لها في إسرائيل[68].

هذا فضلًا عن خروج عدد من التقارير، تتحدَّث عن تعهُّد باكو لتل أبيب باستخدام مطاراتها في حال شنّ هجوم مُحتمَل ضد منشآت إيران النووية، وفقًا للتقرير، الذي نشرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في مطلع شهر مارس 2023م[69]، وهو ما نفاه بعد ذلك السفير الأذربيجاني في إسرائيل[70].

وتتّهم إيران أذربيجان بتسهيل الأنشطة الإسرائيلية على طول حدودها، متّهمةً تل أبيب بأنَّها تستغلّ جمهورية جنوب القوقاز باعتبارها نقطة انطلاق للعدوان الإقليمي والتجسُّس[71]. وفي أعقاب هجوم باكو في سبتمبر 2022م على أرمينيا، بدأت إيران

في 17 أكتوبر 2022م مناورات عسكرية مكثَّفة على طول حدود أذربيجان، أُطلِق عليها «إيران العظيمة»[72]. وتأتي هذه التدريبات في إطار عقيدة الردع العسكرية الإيرانية، لإظهار استعداد طهران للرد على التهديد الخارجي.

و. **إستراتيجية «اللعبة الكُبرى» في آسيا:** تُعَدُّ هذه الإستراتيجية انعكاسًا للتغيُّرات الجيوبوليتيكية الناتجة عن احتدام التنافس بين القوى الكُبرى، خصوصًا الولايات المتحدة والصين، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى مواجهة النفوذ الصيني بآسيا، من خلال الاعتماد على «الدول الرئيسة» بالمناطق الجغرافية المختلفة، خصوصًا في ظل التنافس الإستراتيجي بين القوى الكبرى بتلك المناطق من أجل تحقيق السيطرة والنفوذ في آسيا الوسطى، في إطار ما بات يُعرَف بـ«عصر اللعبة الكُبرى الجديدة»، إذ تبرز مجموعة مختلفة من الأطراف الفاعلة للسيطرة والهيمنة على تلك المنطقة وثرواتها، خصوصًا تلك الموجودة ببحر قزوين، وما يتمتَّع به من احتياطات كبيرة للنفط والغاز الطبيعي[73].

ووفقًا للإستراتيجية الأمريكية في الاعتماد على «الدول الرئيسة»، فإنَّها تعمل على تدشين أُطُر تحالفية متعدِّدة الأطراف، تكون بمثابة أساس لنُظُم إقليمية جديدة، وجهود متكاملة ضد الخصوم[74]، وتتيح هذه الأُطُر بدورها الفرصة لإسرائيل للولوج إلى تلك المناطق، عبر التحالف مع الدول الرئيسة هناك، برعاية أمريكية. وينعكس ذلك بشكل واضح عبر التحالف، الذي جرى تدشينه «I2U2» بين كلٍّ من الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الذي تأسس خلال زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الشرق الأوسط في يوليو 2022م[75]، إذ تستهدف الولايات المتحدة إنشاء إطار عمل للحلفاء يكون فيه الشركاء أنفسهم، بدلًا من الولايات المتحدة، الجهات الفاعلة الرئيسية.

وعلى الرغم من الهدف الواضح من التحالف للمساعدة في احتواء النفوذ الصيني المتنامي في آسيا، فأنَّه سيعالج مع ذلك تخوُّفات أعضائه الأمنية تجاه التهديدات المختلفة، ومنها التهديد الإيراني، عبر تعزيز القُدرات الدفاعية للأعضاء، وبرز ذلك من خلال نشر نظام الدفاع الصاروخي «باراك-8» في منطقة الظفرة الإماراتية، ويُنظر إلى ذلك باعتباره أول ثمرة إستراتيجية واضحة للتعاون «الإسرائيلي-الهندي-الإماراتي)[76]، ومن المتوقَّع أن يمتدّ هذا التعاون والتنسيق إلى مناطق جغرافية أخرى، على غرار مناطق جنوب القوقاز.

تعكس هذه التحوُّلات الجيوبوليتيكية ومتغيِّراتها المُشار إليها سلفًا، تعزيز النفاذية الإسرائيلية إلى مناطق التماس الجيو-سياسي لإيران، وكان آخرها افتتاح وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، خلال زيارته إلى تركمانستان (التي

تشترك مع إيران في حدود بنحو 1200 كيلومتر)، في 19 أبريل 2023م، سفارة جديدة لإسرائيل[77]، ومن ثمَّ، يساعد عامل الجيوبوليتيك المتغيِّر في الوقت الراهن لمناطق جنوب القوقاز ووسط آسيا تل أبيب على تحقيق أهدافها المتعلِّقة بردع طهران وتطويقها في محيطها الإستراتيجي وتهديد مصالحها الأمنية.

رابعًا: مستقبل الصراع في ضوء التغيُّرات الجيوبوليتيكية بين البلدين

تعكس التحولات السابقة طبيعة الجغرافيا السياسية المزدحمة في الشرق الأوسط وجنوب القوقاز ووسط آسيا، وتعكس كذلك موقع تلك المناطق المتطوِّر وسط التغيُّرات المتسارعة في التوزيع العالمي للسلطة. كما كشف أيضًا الترابط بين التطوُّرات في جنوب القوقاز والنظام العالمي المتغيِّر عن عودة ظهور روابط المنطقة العميقة بالشرق الأوسط، بعد أن كانت منطقة جنوب القوقاز قد أُغلقت تدريجيًّا عن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، منذ تأسيس الحُكم الإمبراطوري الروسي على المنطقة في أوائل القرن التاسع عشر[78].

ويتّضح هذا الترابط في كثافة تدخُّلات القوى الإقليمية بمنطقة الجنوب القوقازي في شؤون الشرق الأوسط، إذ أدَّى التدخُّل العميق لإيران وروسيا وتركيا في الأزمة السورية إلى جعْل العمليات في الشرق الأوسط يتردَّد صداها في جنوب القوقاز.. بالإضافة إلى ازدياد الاعتماد التركي على تدفُّقات الطاقة من بحر قزوين، إذ أظهرت حرب ناغورنو كاراباخ الثانية في عام 2020م مدى ترابُط المنطقة بتركيا وإيران، خصوصًا في ما يتعلّق بممرّات الطاقة نحو بحر قزوين. ونتيجة لتقاطع مصالح كلٍّ من تركيا وإيران وروسيا في إطار من التعاون تارة، والتنافس تارةً أخرى، فقد نشأ ارتباط غير مباشر بين مواقفها في الشرق الأوسط والقرارات التي يتّخذونها في جنوب القوقاز.

وهُنا تجدُر الإشارة إلى أنَّ هذا الارتباط بين المنطقتين على مستوى تفاعل القوى الإقليمية يدور في فلك أوسع مرتبط بانخراط القوى الأكبر حول جنوب القوقاز في تسهيل التغييرات في ميزان القوى، إذ تسعى كلٌّ منها إلى الحصول على مكان أكبر في الجغرافيا السياسية الأوراسية[79]، ما يعني أنَّ نظرتهم الجيو-سياسية تجاه جنوب القوقاز ستكون مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالعملية في الشرق الأوسط، والعلاقات مع الغرب والصين، وهو الحادث في الوقت الراهن، خصوصًا في ظل عمل الولايات المتحدة على الاحتفاظ ببعض عناصر نفوذها لضمان تدفُّق موارد الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا، من خلال التحايل على البر الرئيسي الروسي[80].

وفقًا لهذه المعطيات الجيوبوليتيكية فقد نشأ ارتباط جيو-سياسي بين ساحات التنافس والصراع بين إسرائيل وإيران، عبر مناطق الشرق الأوسط والجنوب

القوقازي ووسط آسيا، وذلك في إطار سعي كل جانب إلى تأمين مصالحه، وتضييق الخناق على مصالح الطرف الآخر، إلّا أنَّه في ظل هذه التغيُّرات الجيوبوليتيكية، التي يشهدها النظام الدولي وفي القلب منه النظام الإقليمي لهذه المناطق، ستكون معادلة الصراع بين الجانين محكومة بعدَّة سيناريوهات، يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. تجنُّب خيار الحرب المفتوحة

يتنامى الإدراك لدى كل من طهران وتل أبيب بالتكلفة الباهظة، التي سيتحمّلها الطرفان، في حال اندلاع حرب مفتوحة بينهما، خصوصًا في ظل التحدِّيات الداخلية، التي يعانيها كل منهما، كما أنَّ متغيِّرات السياق الجيوبوليتيكي الدولي والإقليمي غير مهيَّأة لهذا السيناريو، الذي لن يدعمه أيٌّ من القوى الكبرى، وذلك لتداعياته الوخيمة على استقرار النظام الدولي وميزان القوى، على نحو يجعل سيناريو الحرب المفتوحة بين الجانبين مُستبعَدًا في الأجل القريب والمتوسِّط، خصوصًا في ظل فشل محاولات السياسيين الإسرائيليين لتحفيز الولايات المتحدة على اتّخاذ قرار بضربة كاملة ضد إيران، إلى جانب ميل الإدارة الأمريكية الراهنة إلى إعادة التعامل مع إيران، والتوصُّل إلى اتفاق نووي جديد، وهو ما يجعل إسرائيل تواجه صعوبة في محاولة الضغط من أجل اتّخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إيران.

وبديلًا لذلك، يلجأ الطرفان إلى إستراتيجيات «فرْض الردع»، وإرسال إشارات الردع المتبادل بين الجانبين، عبر التصعيد المحدود والتكتيكي، الذي يجعل كل منهما يفهم قُدرات الآخر في حالة حدوث صراع، وهذا ينطبق بشكل خاص على الجانب الإيراني، الذي يدرك جيِّدًا أنَّه في حالة اندلاع حرب فإنه سيحارب الولايات المتحدة، وإن كانت في الواجهة تل أبيب.

2. استمرار الضغط والتطويق الجيو-سياسي

تعمل كلٌّ من إيران وإسرائيل خلال السنوات الماضية على تطوير إستراتيجيات لفرض الضغط الأقصى والتطويق الجيو-سياسي، الذي يحقِّق الردع المنشود، دون أن يقود إلى سيناريو الحرب المفتوحة. وارتباطًا بالتغيُّرات الجيوبوليتيكية، التي شهدتها ساحات التنافس بين الجانبين، فقد طرأ بعض التطوُّرات، التي جعلت كل طرف يزيد فعالية الضغط والتطويق للطرف الآخر، وانعكس ذلك بالنسبة للجانب الإسرائيلي على تطويرها إستراتيجية «الحملة بين الحروب» و«حروب الظل»، التي خاضتها ضد إيران بحرًا وجوًّا[81]، عبر توجيه الضربات العسكرية

المستمرَّة ضد الأهداف الإيرانية في كلٍّ من سوريا والعراق، وكذلك على مستوى الهجمات السيبرانية للبنية التحتية لمنشآتها النووية، هذا فضلًا عن عمليات الاغتيال لعلمائها النوويين وقياداتها العسكرية. وعلى المستوى الجيوبوليتيكي، عملَت تل أبيب على تعزيز التطويق الجيو-سياسي ضد إيران، من خلال توسيع نطاق علاقاتها مع الجيران الإقليميين لإيران من الدول العربية، من خلال توقيع «اتفاقات السلام الإبراهيمية»، وكذلك النفاذ إلى مناطق التماس الجيو-سياسي للفضاء الحيوي لإيران في المنطقة الشمالية لحدودها، وذلك عبر تطوير تل أبيب علاقاتها مع كل من أذربيجان وتركمانستان.

في مقابل ذلك، تسعى طهران إلى فرْض الضغط على تل أبيب، من خلال تطويقها من عدَّة جبهات، وتطوير ما يُسمَّى بـ«حلقة النار» حول إسرائيل، التي تطوِّقها عبر وكلائها المحليين بدول الهلال الشيعي. وتستهدف طهران من خلال ذلك التطويق موازنة النفوذ والتهديد، ليس في مواجهة تل أبيب فقط، لكن أيضًا في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها العرب الإقليميين. وبالتالي، تسعى إيران إلى دفع جبهة المواجهة المُحتمَلة بعيدًا عن حدودها. وعلى المستوى الجيوبوليتيكي تعمل طهران في الوقت الراهن على خلْق خط مواز للاتفاقات «الإسرائيلية–العربية»، من خلال تصفير مشكلاتها وخفْض التوتُّرات مع جيرانها الإقليميين، وانعكس ذلك في اتفاق تطبيع العلاقات، الذي وقَّعته مع المملكة العربية السعودية في أبريل 2023م، برعاية صينية.

3. موازنة النفوذ بين الجانبين عبر محاور القوى الكُبرى

ارتباطًا بإستراتيجية «اللعبة الكُبرى»، التي تشارك فيها القوى العظمى لموازنة نفوذ القوى الصاعدة، وهو ما يتجلَّى خلال الفترة الراهنة في إطار احتدام التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وكلٍّ من روسيا والصين، فإنَّ القوى الإقليمية -على غرار إيران وإسرائيل- تعمل على استغلال هذا التطوُّر الجيوبوليتيكي، الذي يسمح لهما بتعزيز مساحة حركتهما وتعزيز هامش المناورة لموازنة القوة والنفوذ تجاه بعضهما عبر محاور القوى الكُبرى، التي تتشكَّل في الوقت الراهن. على سبيل المثال، تعزيز حضور تل أبيب في بعض الأُطُر التحالفية، التي تشكلها الولايات المتحدة لموازنة النفوذ الصيني، على غرار إطار «I2U2»، وكذلك مشاركتها في مشروع الربط التجاري، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي سيربط الهند بأوروبا مرورًا بالخليج وإسرائيل[82]. وفي المقابل، تسعى إيران إلى موازنة النفوذ الإسرائيلي، من خلال محور الشرق «الروسي–الصيني»، وينعكس ذلك بشكل واضح من خلال تصاعُد التعاون والدعم العسكري الإيراني الملحوظ لروسيا

فـي الحـرب الأوكرانيـة، وكذلـك قبـول الرعايـة الصينيـة لاتفـاق تطبيـع العلاقـات مـع المملكـة العربيـة السـعودية، هـذا فضـلًا عـن التعبيـر عـن الدعـم للمنظّمـات الإقليميـة فـي أوراسـيا، التـي سـتكون بمثابـة بديـل للتحالفـات والمؤسَّسـات، التـي يقودهـا الغـرب، فـي إطـار تعزيـز الاتّجـاه نحـو «الإقليميـة» (Regionalism) لموازنـة نفـوذ القـوى الخارجيـة المتدخِّلـة.

خلاصة

تفـرض المتغيِّـرات الجيوبوليتيكيـة التـي يشـهدها النظـام الدولـي، وفـي القلـب منه النظام الإقليمـي لمناطـق الشـرق الأوسـط والجنـوب القوقـازي وآسـيا الوسـطى، تأثيـرات ضبْـط لاتّجاهـات الصـراع بيـن إيـران وإسـرائيل، إذ تُسـهم هـذه التأثيـرات فـي تحقيـق ثلاثيـة «فـرْض الضغـط والـردع المُتبـادَل والتطويـق الإسـتراتيجي» بديـلًا لسـيناريو الحـرب المفتوحـة بيـن الجانبيـن، وهـو مـا يسـاعد علـى إدارة الصـراع وفـق نمـط التصعيـد المحـدود التكتيكـي، وذلـك علـى المـدى القريـب والمتوسِّـط. ويسـاعد الـدور الأمريكـي فـي اللحظـة الراهنـة علـى الحفـاظ علـى اسـتقرار هـذا الوضـع بشـكله الحالـي، لتوفيـر بعـض الضمانـات الأمنيـة لإسـرائيل وحلفائهـا الإقليمييـن، مـن خـلال مـا يمكـن تسـميته إسـتراتيجية «مبـدأ مونـرو»، الـذي كانـت بدايـة ظهـوره فـي عـام 1823م، وكان يهـدف إلـى منْـع دخـول «أحزمـة التحطُّـم» إلـى مناطـق بأمريـكا الوسـطى، مـن خـلال الدعـوة إلـى اسـتبعاد القـوات الأوراسـية المتدخِّلـة باعتبارهـا منافسـة للولايـات المتحـدة، خوفًـا مـن تشـكيل «حـزام تحطُّـم» هنـاك يحـل محـل مجـال النفـوذ فـي أمريـكا الشـمالية. وتسـعى الولايـات المتحـدة فـي الوقـت الحالـي إلـى تحجيـم تداعيـات «أحزمـة التحطُّـم» المنتشـرة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط لطمأنـة حلفائهـا الإقليمييـن، وموازنـة النفـوذ فـي مواجهـة القـوى الدوليـة المتدخِّلـة، خصوصًـا الوجـود الإيرانـي، وبـدا ذلـك مؤخَّـرًا عبـر التحـرُّكات الأمريكيـة فـي المنطقـة، وتحديـدًا فـي مناطـق الهـلال الشـيعي، حيـث النفـوذ الإيرانـي، الـذي تحدَّثـت عنـه عـدَّة تقاريـر. علـى سـبيل المثـال، تحـدَّث تقريـر صـدر خـلال شـهر أغسـطس 2023م عـن تحـرُّكات القـوات الأمريكيـة الموجـودة فـي قاعـدة عيـن الأسـد بمحافظـة الأنبـار غـرب العـراق، ونيّتهـا غلْـق الشـريط الحـدودي مـع سـوريا، وهـو مـا تزامـن مـع وصـول تعزيـزات حربيـة للقـوات الأمريكيـة المتمركـزة داخـل العُمـق السـوري.. أيضًـا بعـض التقاريـر تحـدَّث عـن وجـود تحـرُّكات عسـكرية أمريكيـة فـي المحافظـات الشـرقية والجنوبيـة اليمنيـة، تزامنًـا مـع وصـول عـدد مـن القطـع البحريـة الأمريكيـة-البريطانيـة إلـى البحـر الأحمـر.. فضـلًا عـن تقاريـر أشـارت إلـى مناقشـة الكونغـرس الأمريكـي تزويـد سُـلطات كردسـتان العـراق بأنظمـة مضـادَّة للصواريـخ وبدفـاع جـوِّي مـن أجـل حمايـة الإقليـم مـن القصـف الإيرانـي.

المراجـع والمصـادر

(1) Freilich, Charles D., 'Israel's Classic Defense Doctrine', Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change, (New York, 2018; online edn, Oxford Academic, 22 Mar, 2018). Accessed: August ,20 2023. https://doi.org/10.1093/oso/9780190602932.003.0002
See also:
Yoav Ben-Houin and Barry Posen, Israel's Strategic Doctrine, RAND Corporation, Defense Technical Information Center, September 1981. Accessed: August 20, 2023. https://apps.dtic.mil/sti/tr/pdf/ADA115647.pdf
(2) Classical geopolitics: A new analytical model, Ibid.
(3) COLIN GRAY, In Defence of the Heartland: Sir Halford Mackinder and His Critics a Hundred Years On, Comparative Strategy, Volume 2004 ,23 - Issue 1. (Published online: Jun 25-9 :(2010 ,24. Taylor & Francis Online, Accessed: August 2023 ,15. https://doi.org/01495930490274454/10.1080
(4) Philip L. Kelly, "Escalation of regional conflict: testing the shatterbelt concept", Political Geography Quarterly, Volume 5, Issue 2, April 1986, Pages 180-161. EL SEVIER, Accessed: August 2023 ,15. https://doi.org/10.1016/0260-9827(86)90047-9
(5) Saul B. Cohen, "The Eurasian Convergence Zone: Gateway or Shatterbelt?", Eurasian Geography and Economics, Volume 2005 ,46 - Issue 1. (Published online: May 22-1 :(2013 ,15. Taylor & Francis Online, Accessed: August 2023 ,15. https://doi.org/7216.46.1.1-1538/10.2747
(6) Escalation of regional conflict: testing the shatterbelt concept, Ibid.
(7) Ibid.
(8) Jarrin, Edgardo Mercado. Review of Checkerboards and Shatterbelts: The Geopolitics of South America, by Philip Kelly, Journal of Latin American Studies 30, no. 46–644 :(1998) 3. JSTOR, Accessed: August 2023 ,29. http://www.jstor.org/stable/158036
(9) Ibid.
(10) Escalation of regional conflict: testing the shatterbelt concept, Ibid. p. 163 – 161.
(11) Gawdat Bahgat, "The Brewing War between Iran and Israel: Strategic Implications", Middle East Policy, Volume25, Issue3, September 2018 ,19. P. 79-67. Accessed: August 2023 ,29. https://doi.org/10.1111/mepo.12362
(12) Ibid.
(13) Alexey Khlebnikov and Nikita Smagin, "De-Coding Fabric of Iran-Israeli Hostility in the Regional Context", in The Geopolitics of Iran, eds. Francisco José B. S. Leandro, Carlos Branco and Flavius Caba-Maria (Springer Nature Singapore Pte Ltd: Palgrave Macmillan,2021). P. 387 – 419. Accessed: August 15, 2023. https://doi.org/10.1007/978-981-16-3564-9
(14) The International Institute for Strategic Studies (IISS), Iran's Networks of Influence in the Middle East, 1st Edition, (Routledge London, 2020). The International Institute for Strategic Studies (IISS) Website, Accessed: August 2023 ,18. https://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/iran-dossier
(15) De-Coding Fabric of Iran-Israeli Hostility in the Regional Context, Ibid. p. 411 – 409.
(16) J. Matthew McInnis, Iranian Deterrence Strategy and Use of Proxies, American Enterprise Institute, December 2016 ,6. Accessed: August 2023 ,13. https://www.aei.org/research-products/speech/iranian-deterrence-strategy-and-use-of-proxies/
(17) Emil Avdaliani, New World Order and Small Regions The Case of South Caucasus, (Springer Nature Singapore Pte Ltd: Palgrave Macmillan,2022). P. 133 – 130. Accessed: August 2023 ,29. https://doi.org/10.1007/978-981-19-4037-8
(18) De-Coding Fabric of Iran-Israeli Hostility in the Regional Context, Ibid. p. 408 – 406.
(19) Carmit Valensi, Orna Mizrahi, Yoram Schweitzer, and others, "The Northern Arena: A Military Challenge Joined by Potential Political and Economic Cooperation", in Strategic Analysis for Israel 2023, The Institute for National Security Studies (INSS), February 2023. Accessed: August 2023 ,15. https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2023/02/StrategicAssessment22-23_ENG.pdf
(20) De-Coding Fabric of Iran-Israeli Hostility in the Regional Context, Ibid. p. 407.
(21) Ibid.
(22) The Northern Arena: A Military Challenge Joined by Potential Political and Economic Cooperation, Ibid. p. 59 – 55.

(23) Report: Iranian Entrenchment in Syria, United States Institute of Peace, September ,27 2019. Accessed: August 2023 ,25. https://iranprimer.usip.org/blog/2019/sep/27/report-iranian-entrenchment-syria
(24) Ben Hubbard, Isabel Kershner and Anne Barnard, Iran, Deeply Embedded in Syria, Expands "Axis of Resistance", NYTimes, February 2018 ,19. Accessed: August 2023 ,28. https://www.nytimes.com/2018/02/19/world/middleeast/iran-syria-israel.html
(25) De-Coding Fabric of Iran-Israeli Hostility in the Regional Context, Ibid. p. 408 – 407.
(26) The Northern Arena: A Military Challenge Joined by Potential Political and Economic Cooperation, Ibid. p. 57 – 56.
(27) Sima Shine, Raz Zimmt, Ephraim Asculai and others, Iran: The Imperative to Obstruct Nuclear Progress and Regional Entrenchment, in Strategic Analysis for Israel 2023, The Institute for National Security Studies (INSS), February 2023. Accessed: August 2023 ,20. https://www.inss.org.il/publication/iran2023-/
(28) Amos Harel, Israel-Iran Collision Almost Inevitable, IDF Chief Makes Clear, Haaretz, December ,28 2019. Access: August 2023 ,17. https://www.haaretz.com/israel-news/28-12-2019/ty-article/.premium/israel-iran-collision-inevitable-idf-lebanon-syria-iraq-gaza/0000017f-dc-75d3a-5af7f-feff2e310000
(29) Ahmad Samih Khalidi, Original English translation of the 2015 Gadi Eisenkot IDF strategy, Journal of Palestine Studies, 45, no. 33-1 :2016 ,(178) 2. Access: August 2023 ,18. https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/attachments/jps-articles/JPS07_178__Khalidi.pdf
(30) De-Coding Fabric of Iran-Israeli Hostility in the Regional Context, Ibid
(31) مهاب عادل، «متغّير الأمن البحري في السياسة العسكرية الإسرائيلية تجاه حوض البحر الأحمر وشرق المتوسط»، دورية الملف المصري، العدد 106، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 21 يونيو 2023. تاريخ الوصول: 29 اغسطس 2023.
https//:acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/105/files/downloads/Mallf-106-June-Final.pdf
(32) TOI STAFF, Israeli intel helped US carry out strike that killed Iran's Soleimani — report, Times of Israel, January 2020 ,12. Accessed: August 2023 ,30. https://www.timesofisrael.com/israeli-intel-helped-us-carry-out-strike-that-killed-irans-soleimani-report/
(33) YONAH JEREMY BOB, Goal of Natanz explosion was to send 'clear' message to Iran – EXCLUSIVE, The Jerusalem Post, September 2020 ,17. Accessed: August 2023 ,25. https://www.jpost.com/middle-east/goal-of-natanz-explosion-was-to-send-clear-message-to-iran642512-
(34) Mark Hitchcock, IRAN AND ISRAEL, (HARVEST HOUSE PUBLISHERS, EUGENE, OREGON, 2013). P. 35 – 34.
(35) Yossi Melman, Striking Iran's Nuke Sites Is an Impossible Mission for Israel. Here's What It Must Do, Haaretz, December 2021 ,1. Accessed: August 2023 ,22. https://www.haaretz.com/israel-news/01-12-2021/ty-article/striking-irans-nuke-sites-is-an-impossible-mission-for-israel-heres-what-it-must/0000017f-e2bc-d75c-a7ff-febd1a0e0000
(36) Classical geopolitics: A new analytical model, Ibid. p. 105 – 102.
(37) Ibid.
(38) Release of the Press Service of the President, The Azerbaijan State News Agency, September ,6 2023. Access: September 2023 ,8. https://azertag.az/en/xeber/release_of_the_press_service_of_the_president2746273-
See also:
Armenian Foreign Minister holds phone call with U.S. acting Assistant Secretary of State for European, Eurasian Affairs, Armen press news agency, September 8,2023. https://www.armenpress.am/eng/news/1119039/
(39) Mark Trevelyan, Armenia to exercise with US troops next week in sign of frustration with Russia, Reuters, September 2023 ,6. https://www.reuters.com/world/armenia-us-hold-joint-military-drills-sept06-09-2023-20-11-/
(40) Silvia Boltuc, "Iran: a geopolitical scenario of the new escalation with Israel and Azerbaijan", Geopolitical Report ISSN 2598-2785, Volume 30, Issue 1. Accessed: August 2023 ,29. https://www.specialeurasia.com/04/04/2023/iran-israel-azerbaijan/
(41) Tim Lister, Gianluca Mezzofiore and others, Azerbaijan launches operation against Armenian forces in Nagorno-Karabakh, CNN, September 2023 ,20. https://edition.cnn.com/19/09/2023/asia/armenia-azerbaijan-nagorno-karabakh-bombardment-intl/index.html
(42) Gili Cohen, Azerbaijan's President: We've Bought Almost 5$ Billion in Israeli Military Goods, Haaretz, December 2016 ,14. Accessed: September 2023 ,2. https://www.haaretz.com/israel-news/2016-12-14/ty-article/.premium/azerbaijan-has-bought-5-bil-

lion-in-israeli-military-goods/0000017f-dee5-d3a5-af7f-feef0e170000
(43) SIPRI Yearbook 2017, STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE, 2017. Accessed: September 2023 ,2.
https://www.sipri.org/yearbook/2017
(44) Mark Perry, Israel's Secret Staging Ground, Foreign Policy, March 2012 ,28. Accessed: September ,3 2023.
https://foreignpolicy.com/2012/03/28/israels-secret-staging-ground/
(45) Ahmad Hashemi, Iran's Weak Spot—Azerbaijanis—Serves Israel Well, Hudson Institute, February 2023 ,21. Accessed: September 2023 ,4.
https://www.hudson.org/foreign-policy/iran-weak-spot-azerbaijanis-serves-israel-well
(46) Reuters Staff, Iran summons Azeri envoy over scientist killing, Reuters, FEBRUARY 2012 ,12. Accessed: September 2023 ,2.
https://www.reuters.com/article/us-iran-azerbaijan-idUSTRE81B0OS20120212
(47) AFP, Azerbaijan denies Iran's claim it is hosting Israeli military troops, The Times of Israel, October 2021 ,4. Accessed: August 2023 ,29.
https://www.timesofisrael.com/azerbaijan-denies-irans-claim-it-is-hosting-israeli-military-troops/
(48) Silvia Boltuc, "Azerbaijan-Iran crisis and Tehran-Yerevan's new transit route", Geopolitical Report, Volume 12, Issue 7. October 2021 ,16. Accessed: August 2023 ,29.
https://www.specialeurasia.com/2021/10/16/azerbaijan-iran-crisis-tehran-erevan-transit-route/
(49) Silvia Boltuc, "Will Growing tension between Azerbaijan and Iran destabilise the Southern Caucasus?", Geopolitical Report ISSN 2598-2785 Volume 30, Issue 3. Accessed: August 2023 ,29.
https://www.specialeurasia.com/2023/04/06/iran-azerbaijan-crisis/
(50) Iran: a geopolitical scenario of the new escalation with Israel and Azerbaijan, Ibid.
(51) New World Order and Small Regions: The Case of South Caucasus, Ibid. P. 12 – 11.
(52) Azerbaijan, Turkey signed Shusha Declaration on allied relations, President of the Republic of Azerbaijan, June 2021 ,15. Accessed: September 2023 ,8.
https://president.az/en/articles/view/52115
(53) Ebru Cevrioglu, Turkey, Azerbaijan sign MoU to supply gas to Nakhchivan, Anadolu Agency, December 2020 ,15. Accessed: August 2023 ,31.
https://www.aa.com.tr/en/energy/energy-diplomacy/turkey-azerbaijan-sign-mou-to-supply-gas-to-nakhchivan/31318
(54) Muhammad Hussein, Iran's mistake in its Nagorno-Karabakh policy sees Turkey reaping the rewards, Middle East Monitor (MEMO), November 2020 ,19. Accessed: September 2023 ,10.
https://www.middleeastmonitor.com/20201119-irans-mistake-in-its-nagorno-karabakh-policy-sees-turkey-reaping-the-rewards/
(55) New World Order and Small Regions The Case of South Caucasus, Ibid.
(56) Iran: a geopolitical scenario of the new escalation with Israel and Azerbaijan, Ibid.
(57) Isabel Kershner, Israel and Turkey to Restore Full Diplomatic Ties, The New York Times, August ,17 2022. Accessed: August 2023 ,31.
https://www.nytimes.com/2022/08/17/world/middleeast/israel-turkey-relations-ambassadors.html
(58) نيزافيسيمايا غازيتا، أرمينيا تحاول التقرّب من الولايات المتحدة دون الابتعاد عن روسيا، روسيا اليوم، 08 سبتمبر 2023م. انظر:
https://w036/com.rt.ar/
(59) يفغيني بوزنياكوف، ما ينتظر أرمينيا وباشينيان بعد خسارة قره باغ، روسيا اليوم، بتاريخ 21 سبتمبر 2023م. انظر:
https://w2zq/com.rt.ar/
(60) الخارجية الروسية تستدعي السفير الأرميني على خلفية تصرفات يريفان غير الودية، روسيا اليوم، بتاريخ 08 سبتمبر 2023م. انظر:
https://w0dg/com.rt.ar/
(61) New World Order and Small Regions The Case of South Caucasus, Ibid. p. 149 – 146.
(62) Fatal shooting at Azerbaijan Embassy in Iran raises tensions, APNews, January 2023 ,27. Accessed: August 2023 ,30.
https://apnews.com/article/iran-politics-azerbaijan-government-fires-4c9c54dc12677ff-47fe48acd84291337
(63) Alexander Grinberg, Iran's proxy war against Azerbaijan, The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), June 2023 ,26. Accessed: August 2023 ,30.
https://jiss.org.il/en/grinberg-irans-proxy-war-against-azerbaijan/
(64) Iran: a geopolitical scenario of the new escalation with Israel and Azerbaijan, Ibid.
(65) New World Order and Small Regions The Case of South Caucasus, Ibid. p. 146 – 144.

(66) أذربيجان تتزود بصواريخ إسرائيلية، روسيا اليوم، 03 نوفمبر 2021م. تاريخ الدخول: 10 سبتمبر 2023م. انظر:
https://arabic.rt.com/middle_east/1307553-أذربيجان-تتزود-بصواريخ-إسرائيلية/

(67) Azerbaijan to open embassy in Israel today, Ministry of Foreign Affairs, March 2023 ,29. Accessed: August 2023 ,30.
https://www.gov.il/en/departments/news/azerbaijan-to-open-embassy-in-israel-today-29-mar-2023

(68) Will Growing tension between Azerbaijan and Iran destabilise the Southern Caucasus?, Ibid.

(69) Avi Scharf and Oded Yaron, 92 Flights From Israeli Base Reveal Arms Exports to Azerbaijan, Haaretz, Mar 2023 ,6. Accessed: August 2023 ,22.
https://www.haaretz.com/israel-news/security-aviation/06-03-2023/ty-article-magazine/.premium/-92flights-from-israeli-base-reveal-arms-exports-to-azerbaijan/-00000185fd3d-d96e-adef-ff3dc38e0000
See also:
Baku To Allow Israel To Use Its Airfields To Attack Iran – Report, Iran International, May 3, 2023. Accessed: August 25, 2023. https://www.iranintl.com/en/202303057139
Striking Iran's Nuke Sites Is an Impossible Mission for Israel. Here's What It Must Do, Ibid.

(70) MAAYAN JAFFE-HOFFMAN, Azerbaijan envoy to Israel: You cannot use our airfields to attack Iran, The Jerusalem Post (jpost), March 2023 ,10. Accessed: August 2023 ,25. https://www.jpost.com/international/article733935-

(71) Iran: a geopolitical scenario of the new escalation with Israel and Azerbaijan, Ibid.

(72) Joshua Kucera, Iran's military starts "massive" drills on Azerbaijani border, Eurasianet, October 2022 ,20. Accessed: August 2023 ,31. https://eurasianet.org/irans-military-starts-massive-drills-on-azerbaijani-border

(73) رباب محروس، عرض «جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات - الديناميات – التداعيات»، عبد القادر دندن (محرر)، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد 4، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء، أكتوبر 2021م.

(74) Classical geopolitics: A new analytical model, Ibid. P.121 – 114.

(75) Jack Dutton, US, India, UAE, Israel announce creation of I2U2 joint business coalition, Al-monitor, April 2023 ,19. Accessed: September 2023 ,12. https://www.al-monitor.com/originals/04/2023/us-india-uae-israel-announce-creation-i2u-2joint-business-coalition#ixzz8DESvtVdc

(76) Jonathan Spyer, Key factors behind the improvement in Israel-India relations in recent years, The Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS), January 2023 ,9. Accessed: September 2023 ,10. https://jiss.org.il/en/spyer-israel-india-relations-in-recent-years/

(77) TOVAH LAZAROFF and SETH J. FRANTZMAN, Israel opens first embassy in Turkmenistan, only 17 km. from Iran's border, The Jerusalem Post, APRIL 2023 ,20. Accessed: September 2023 ,15. https://www.jpost.com/israel-news/article739858-

(78) New World Order and Small Regions The Case of South Caucasus, Ibid. p.158 – 155.

(79) Ibid. p. 10 – 4.

(80) Ibid.

(81) مهاب عادل، المُحفِّزات النظامية وسلوك الدول: هل إسرائيل بصدد توجيه ضربة عسكرية استباقية إلى إيران؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 11 فبراير 2023م. تاريخ الدخول: 13 سبتمبر 2023م. https://acpss.ahram.org.eg/News/17767.aspx

(82) Nadeen Ebrahim, New US-backed India-Middle East trade route to challenge China's ambitions, CNN, September 2023 ,11. Accessed: September 2023 ,14.
https://edition.cnn.com/2023/09/11/middleeast/us-india-gulf-europe-corridor-mime-intl/index.html

آثار الشراكات الإستراتيجية لأذربيجان في الأمن القومي الإيراني

تسعديت كلاليش

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري

مقدِّمة

تقع إيران في بيئة إقليمية مضطربة، تُحيط بحدودها البرِّية سبع دول، وبحدودها البحرية ثماني دول. هذا الجوار المتعدِّد والمتنوِّع يمنح إيران مكانة جيو-سياسية متفرِّدة، ويقدِّم إليها فُرَصًا كبيرة، لكن من ناحية أخرى، لا يخلو من مخاطر، فإيران من أكثر الدول في المنطقة التي دخلت في مواجهات مباشرة وغير مباشرة، ولديها تهديدات تمَسُّ أمنها القومي.. من بين هذه التهديدات تلك التي تأتيها من دولة أذربيجان، التي تُعتبَر إحدى دول منطقة القوقاز، ويغذِّي هذا التهديد عاملٌ تاريخي، إذ كانت أجزاء كبيرة منها حتى القرن التاسع عشر تابعة للأراضي الإيرانية، وآخر جيو-سياسي، إذ كانت أذربيجان حتى التسعينيات تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي، ولاحقًا أقامت شراكات إستراتيجيةً مع الدول الكُبرى والإقليمية المعادية لإيران.

بحسب إيران، من شأن الشراكات الإستراتيجية لأذربيجان مع القوى الكُبرى، كروسيا والولايات المتحدة، وكذلك مع القوى الإقليمية، كتركيا وإسرائيل، أن تُحدِث تغييرًا في ميزان القوى في جنوب القوقاز، ما يهدِّد مصالحها الوطنية وأمنها القومي، وهو الأمر الذي يثير التساؤلات حول كيفية ومدى هذا التأثير في الأمن القومي الإيراني، ومصالح إيران الوطنية، من خلال محاولة تغيير الواقع الجيو-إستراتيجي، ما يجعل إيران في مواجهة مع أذربيجان وحلفائها.

نظريًا، ستعتمد الدراسة على المدرسة الواقعية، وتحديدًا نظرية توازُن التهديد، وذلك بافتراض أنَّ الدول تعمل على تحقيق توازُن ضد الدول الأكثر تهديدًا، وليس الأكثر قوَّة، وذلك قياسًا على أربعة عوامل أو مصادر تأخذهم الدول في الاعتبار عند مواجهة تهديد لأمنها ومصالحها، وهي: القوة الإجمالية للدولة، القُرب الجغرافي،

القُدرة الهجومية، النيَّات العُدوانية. أمَّا منهجيًا فستستفيد الدراسة من منهج دراسة الحالة، ذلك لأنَّها ستركِّز على انعكاس الشراكات الإستراتيجية لأذربيجان على الأمن القومي الإيراني، وعلى العَلاقات المعقَّدة، والحسابات الصعبة في منطقة جنوب القوقاز المضطربة، التي تتجدَّد فيها الصراعات والتحالفات بسبب تنافُس القوى الإقليمية والدولية فيها، ودخولها في حسابات ميزان القوى العالمي.

بناءً على ما سبق، ستنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية: أولًا: العلاقات الإيرانية-الأذربيجانية، ثانيًا: الشراكة الإستراتيجية بين أذربيجان والقوى الكُبرى، ثالثًا: الشراكة الإستراتيجية بين أذربيجان والقوى الإقليمية، رابعًا: أثر الشراكات الإستراتيجية لأذربيجان في إيران.

أولا: العلاقات الإيرانية الأذربيجانية

تتأثَّر العلاقات الأذربيجانية-الإيرانية بعامل تاريخي، لا يزال تأثيره قائمًا حتى الآن، إذ كان جنوب القوقاز في معظم الأوقات تحت سيطرة الإمبراطوريات الإيرانية المتعاقبة، لكن مع ظهور دولة موسكوفي خلال القرن الخامس عشر وسعيها إلى التوسُّع، كُتِب عهدٌ جديد للمنطقة، إذ عُدَّ غزوها مدينة أستراخان عام 1556م بداية تقدُّمها إلى بحر قزوين وتوسيع نفوذها في القوقاز، كما عُدَّ بداية التماس أو التقارب الجغرافي بين الدولة الروسية والدولة الإيرانية، بل بداية تقاسُم النفوذ في المنطقة بين الإمبراطوريتين، إذ صار الجزء الشمالي من بحر قزوين تابعًا لروسيا، والجانب الغربي والجنوبي للبحر تابعًا لإيران[1].

مع ظهور «بطرس الأكبر» وسياساته الرامية إلى توسيع حدود الإمبراطورية الروسية، خصوصًا نحو الجنوب والشرق، احتلَّ الروس مدن باكو ودربند ورشت، مستغلِّين حالة الفوضى في الدولة الصفوية عام 1722م، كما أبرمت روسيا اتفاقًا مع الشاه «طهماسب الثاني»، وبناءً عليه جرى التنازل عن أراض أخرى لروسيا، لكن بتجدُّد القوة الإيرانية، التي ارتبطت بحُكم «نادر شاه»، والتراجُع النسبي للقوّة الروسية، أُجبِرت روسيا على إخلاء معظم المناطق، التي احتلتها في الطرف الجنوبي لبحر قزوين. وكان توقيع معاهدة «رشت» عام 1732م، ومعاهدة «كنجه» عام 1735م، نتيجة هذا النصر، واستمرَّ هذا الوضع حتى نهاية القرن الثامن عشر[2]، إذ تسبَّب حاكم جورجيا في اندلاع الحروب الكُبرى بين روسيا وبلاد فارس (إيران حاليًا)، بوضع بلاده تحت وصاية روسيا، متخلِّيًا بذلك عن بلاد فارس، التي كان يعتمد عليها سابقًا. وكانت نتيجة هذه الحروب خسارة بلاد فارس، وأدَّت الحرب الأولى إلى معاهدة «جولستان» في عام 1813م، والحرب الثانية إلى معاهدة «تركمانشاي» في عام 1828م. وبموجب بنود هذه المعاهدات، جرى فصْل منطقة القوقاز عن إيران[3]، التي تضُمّ ما يُعرَف اليوم بداغستان وجورجيا وأذربيجان وأرمينيا.

وعلى أثر اندلاع الثورة البلشفية في روسيا عام1917م، أعلنت المناطق التي اقتُطِعت من إيران في جنوب القوقاز إنشاء دول جديدة، وهي أرمينيا وأذربيجان. ففي 28 مايو 1918م، أعلنت جمهورية أذربيجان الديمقراطية استقلالها، لكن سرعان ما جرى غزوها في 28 أبريل 1920م من الجيش الأحمر السوفييتي، وإثر هزيمتها أعلن البلاشفة في باكو تأسيس جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية. ومن ثَمَّ أنشئت جمهورية عبر القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفييتية (TSFSR) في 10 ديسمبر 1922م، تتكوَّن من أذربيجان وجورجيا وأرمينيا. وفي 30 ديسمبر 1922م، تأسس الاتحاد السوفييتي. في ذلك الوقت وُجد 4 جمهوريات داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية: جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية وأوكرانيا وبيلاروسيا وجمهورية عبر القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفييتية. وهذه الأخيرة أُلغيت في 5 ديسمبر 1936م، وجرى ضمّ أذربيجان مباشرةً إلى الاتحاد السوفييتي، وظلَّ الأمر كذلك، حتى استقلالها في 1991م على أثر انهيار الاتحاد السوفييتي[4].

استقبلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي قامت على أثر ثورة ضد نظام الشاه في 1979م، خبر انهيار الاتحاد السوفييتي بصدمة تبِعها مزيج من الفرح والخوف، فمن ناحية تخلَّصت إيران من جار سبَّب لها مشكلات على مدار 200 عام، كما أتاح لها ذلك إمكانية التواصل المباشر مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، التي كانت جزءًا من العالم الإيراني، لكنّها أيضًا استشعرت الخوف من الفراغ، الذي ظهر في تلك الدول، وإمكانية استغلاله من الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، وبالتحديد تركيا وإسرائيل.

سارعت إيران إلى التعرُّف على تلك الدول، ووضعت إستراتيجيات للتعامل مع الجوار، الذي يتشكَّل من جديد، خصوصًا في جنوب القوقاز بدوله الثلاث: جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، ولا سيّما هذه الأخيرة، التي كانت إيران تنظُر إليها بريبة، مقارنةً بالدول الأخرى، وهذا نظرًا إلى بعض الحقائق الجغرافية والعِرقية والثقافية.

فجمهورية أذربيجان، مقاطعة أران الإيرانية السابقة، التي يسكنها «التتار القوقازيون» حسب الاسم الروسي حتى عام 1918م[5]، تقع في جنوب القوقاز، بجوار الساحل الغربي لبحر قزوين، وتبلغ مساحتها 86,600 كم^2، أي 46% من إجمالي مساحة جنوب القوقاز، ولغة شعبها هي الأذربيجانية، والإسلام دين الأغلبية[6].

ثانيا: الشراكة الإستراتيجية بين أذربيجان والقوى الكبرى

تختلف الشراكات الإستراتيجية في طبيعتها، من حيث الدلالة والاستعمال، إذ يمكن أن تكون الشراكة الإستراتيجية مُراد التحالف الإستراتيجي، كما يمكن ألّا تتعدَّى كونها مجرَّد أداة في السياسة الخارجية، تتغيَّر بمجرَّد تغير الحسابات

السياسية والإستراتيجية للدول. وتأتي علاقة أذربيجان بالقوى الكُبرى في إطار تقديراتها الواقعية لمصالحها الوطنية، ومصادر التهديد التي لاحت في الأفق بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي، وحالة الفراغ الأمني في المنطقة، وتهديدات إيران تحديدًا، التي كانت تنظُر إلى أذربيجان على أنَّها جزء من أراضيها، وفي هذا الإطار يمكن توضيح حدود الشراكة الإستراتيجية بين أذربيجان والولايات المتحدة وروسيا، على النحو الآتي:

1. الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة:

اعترفت الولايات المتحدة باستقلال أذربيجان في 25 ديسمبر 1991م. وفي مارس 1992م افتتحت سفارة لها في باكو، وبعد بضعة أشهر افتتحت أذربيجان سفارة في واشنطن العاصمة. في عهد إدارة بيل كلينتون، شهِدَت العلاقات بين الولايات المتحدة وأذربيجان تحسُّنًا كبيرًا، خصوصًا في المجال الاقتصادي. وخلال رئاسة جورج بوش الابن، انتقلت الدولتان إلى مستوى جديد من العلاقات الإستراتيجية، وذلك على ضوء الإستراتيجية الأمريكية العالمية، التي أعطت الشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا ومنطقة القوقاز أولوية.

من جانبها، حاولت أذربيجان خلْق شراكة إستراتيجية فعّالة مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على الدعم في قضية الصراع حول «ناغورنو كاراباخ» مع أرمينيا، لذلك ركَّزت على إثبات أنَّها شريك موثوق في مجال الطاقة، من خلال تلبية توقُّعات الولايات المتحدة وأوروبا، عبر خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان، ضمن مشروع نابوكو (الممرّ الغربي)، ومشروع TAP (خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي)، ومشروع TANAP (خط أنابيب عبر الأناضول)، لنقل الطاقة من شاهدنيز، كما قدَّمت أذربيجان الدعم الكامل للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، عبر فتْح مجالها الجوِّي، وإرسال بعض القوَّات.[7]

مع ذلك، لم تخلُ العلاقات من بعض التوتُّرات، إذ خلال فترة حُكم باراك أوباما تدهورت علاقة البلدين نتيجة بيانات إدارة أوباما، التي ركَّزت بشكل دوري على قضايا حقوق الإنسان في أذربيجان، الأمر الذي جعل الأخيرة تعلن عدم موافقتها على موقف الولايات المتحدة، وتعتبر ما تفعله تدخُّلًا في شؤون أذربيجان، ووسيلة للضغط عليها[8].

لكن بوجه عام، تُعتبَر أذربيجان مهمَّة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من منظور تأمين إمداداتها من الطاقة، وباعتبارها حلقة وصْل في طريق عبور الطاقة، الذي يربط جنوب القوقاز بآسيا الوسطى، دون العبور بأراضي روسيا وإيران.

لذلك، رحَّبت أذربيجان بالولايات المتحدة باعتبارها شريكًا في مشاريع الطاقة وجميع أشكال التعاون الاقتصادي، وشاركت أذربيجان أيضًا في تعاون عسكري واسع النطاق مع الولايات المتحدة، وحصلت على معدّات وخدمات وتدريبات دفاعية، لكنَّ

التحـوُّل فـي السياسـات خـلال إدارة أوبامـا تـرك لـدى أذربيجـان شـعورًا بعـدم الثقـة بواشـنطن، والاعتقـاد بـأنَّ الولايـات المتحـدة قـد تتراجـع فـي أيّ منعطـف عـن مواصلـة التطويـر النشـط للعلاقـات معهـا[9]. وقـد ظهـر ذلـك، عندمـا سـافرت رئيسـة مجلس النوّاب الأمريكي نانَسـي بيلوسـي إلـى أرمينيـا فـي 17 سـبتمبر 2022م، ووصفـت أرمينيـا بأنَّهـا «دولـة مسـالمة ومزدهـرة وديمقراطيـة»، فـي حـين أدانـت الهجمـات الأذربيجانيـة علـى الأراضـي الأرمينيـة باعتبارهـا «غيـر قانونيـة وقاتلـة»[10].

2. الشراكة الإستراتيجية مع روسيا:

تُعَدُّ منطقـة جنـوب القوقـاز، التـي تقـع في جنوب روسـيا، إحدى البيئات الطَرَفية لروسـيا، أو مـا يُسـمَّى فـي روسـيا «الجـوار القريـب». وتلعـب المنطقـة دورًا مهمًّـا فـي السياسـة الأوراسـية، التـي تنتهجهـا روسـيا. فبعـد تفكُّك الاتحـاد السـوفييتي طبَّقـت روسـيا سياسـة عـدم التدخُّـل فـي بيئتهـا الخارجيـة لمـدَّة عقْـد تقريبًـا، لكـن منـذ أن وصـل فلاديميـر بوتـين إلـى السُّـلطة تعـززت القواعـد الجيو-سياسـية الروسـية وجـرى إحياؤهـا مـرَّةً أخـرى، وذلـك ضمـن إسـتراتيجية بوتـين لاسـتعادة مكانـة روسـيا علـى السـاحة العالميـة، فالأهمِّيـة المتزايـدة لبحـر قزويـن، وقضايـاه الجغرافيـة الاقتصاديـة، والاسـتثمارات، والوجـود المتزايـد للقـوى الغربيـة فـي الـدول المسـتقلَّة المُشـكَّلة بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي، التـي تعتبِرهـا روسـيا فضـاءً حيويًّـا لهـا، أقنـع السـلطات الروسـية بإعـادة النظـر فـي وجودهـا وعلاقاتهـا مـع دول هـذه المنطقـة، بمـا فـي ذلـك أذربيجـان، التـي خشِـيَت روسـيا مـن نفـوذ الولايـات المتحـدة المتزايـد فيهـا[11].

مـن جهتهـا، عمِلَـت أذربيجـان علـى التحسـين التدريجـي للعلاقـات مـع جارتهـا الكبـرى روسـيا، فبعدمـا كانَـت العلاقـات الثنائيـة بينهمـا سـلبية فـي تسـعينيات القـرن العشـرين، تحسَّـنت علاقتهمـا نحـو إقامـة شـراكة إسـتراتيجية فـي أوائـل العقـد الأول مـن القـرن الحـادي والعشـرين. بالنسـبة لأذربيجـان أدَّت تجربـة المرحلـة النشِـطة مـن صـراع ناغورنـو كاراباخ مـع أرمينيـا إلـى ظهـور عـدد مـن الصـور النمطيـة التـي جعِلـت مـن الصعـب تطويـر علاقـات ثنائيـة فعّالـة. ومـع ذلـك، فإنَّ التغييـرات الإيجابيـة فـي توجُّهـات السياسـة الخارجيـة الروسـية منـذ بدايـة الألفيـة الثالثـة، إلـى جانـب العـدد المتزايـد مـن الزيـارات المتبادلـة رفيعـة المسـتوى، قـد شـكَّلت حقبـة جديـدة فـي العلاقـات الثنائيـة والتعـاون الـذي أدَّى إلـى عديـد مـن الاتفاقيـات التـي أسَّسـت ثـمَّ أعـادت تأكيـد الصداقـة والشـراكة الإسـتراتيجية[12].

لقـد ظهـرت ثمـار هـذا التقـارب عندمـا بـدأت الحـرب بـين أذربيجـان وأرمينيـا مـن جديـد حـول مناطـق فـي كاراباخ فـي 27 سـبتمبر 2020م، واسـتمرَّت أربعـة وأربعـين يومًـا، إذ توصَّـل البلـدان برعايـة روسـية إلـى اتفـاق لوقـف إطـلاق النـار ينُـصّ علـى اسـتعادة باكـو السـيطرة علـى محافظـاتٍ فـي الإقليـم، وتنُـصّ المادتـان 8 و9 مـن هـذا

الاتفاق على إعادة جميع الروابط الاقتصادية وروابط النقل في المنطقة، كما نَصَّ الاتفاق على ضمان جمهورية أرمينيا سلامة خطوط النقل بين جمهورية أذربيجان وجمهورية ناخيتشيفان (نخجوان) ذات الحُكم الذاتي، من أجل تنظيم حرِّية حركة المواطنين والمركبات والبضائع في كلا الاتّجاهين، وكذلك نَصَّ الاتفاق على مراقبة حرس الحدود التابع لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي حركات النقل، وأنَّه «باتفاق الطرفين سيجري ضمان بناء اتصالات نقْل جديدة تربط جمهورية ناخيتشيفان المتمتِّعة بالحُكم الذاتي والمناطق الغربية من أذربيجان»[13].

كما وقَّع رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف ورئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين في 22 فبراير 2022م، إعلانًا بشأن «التحالف بين جمهورية أذربيجان والاتحاد الروسي» في موسكو، تضمَّن عدَّة نقاط، منها تعزيز العلاقات الثنائية إلى مستوى نوعي جديد، واعتُبرت الاتفاقية المتعلِّقة بالنظام القانوني لبحر قزوين المؤرَّخة في 12 أكتوبر 2018م بمثابة قاعدة قانونية قابلة للتطبيق للحفاظ على وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة بحر البلقان، كما يمتنع الاتحاد الروسي وجمهورية أذربيجان عن القيام بأي أنشطة اقتصادية تسبِّب ضررًا مباشرًا أو غير مباشر لمصالح الطرف الآخر، مع تأكيد التعاون في عدَّة مجالات، منها الطاقة وممرّات النقل والتكنولوجيا[14].

وتعمل روسيا وأذربيجان على تطوير شراكات إستراتيجية تشمل مجالات عدَّة، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي حين تحاول روسيا موازنة دورها مع دور إيران وتركيا في منطقة جنوب القوقاز، التي من ضمنها أذربيجان، تحاول الأخيرة عبر سياستها الخارجية تحقيق تكافؤًا في علاقاتها بين روسيا والغرب، الذي تتّهمه روسيا بمحاولة زعزعة جنوب القوقاز وتأجيج الصراع بين أذربيجان وأرمينيا، ومحاولة فصْل روسيا عن جوارها القريب.

ثالثًا: الشراكة الإستراتيجية بين أذربيجان والقوى الإقليمية:

لم تعمل أذربيجان على تحقيق توازُن في علاقاتها مع القوى الدولية لمواجهة التهديدات وتعزيز مصالحها فقط، بل وطَّدت علاقاتها بالقوى الإقليمية الفاعلة، وذلك لتحقيق توازُن في مواجهة الجارة القوية إيران، وتمكن ملاحظة هذه الشراكة مع القوى الإقليمية، على النحو التالي:

1. الشراكة الإستراتيجية مع تركيا:

تُعَدُّ تركيا الشريك الإستراتيجي الأول لأذربيجان، إذ ازدهرت العلاقات التركية-الأذربيجانية منذ استقلال أذربيجان عام 1991م، وكانت تركيا أول دولة اعترفت بها، وقد توثَّقت العلاقات منذ ذلك الوقت، ويرتبط البلدان حاليًّا بمشاريع تشمل المجالات

السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، في حين أنَّ العلاقات بين الشعبين مجسَّدة في القول المأثور «أُمَّة واحدة، دولتان»[15].

في الجانب العسكري، وقَّعت أذربيجان وتركيا عديدًا من اتفاقيات التدريب العسكري. وفي يونيو 1996م، وقَّع البلدان معاهدة التعاون في مجال التدريب العسكري والفني والعلمي في أنقرة. وأدَّى اتفاق يوليو 1999م إلى نشر قوّات حفظ السلام الأذربيجانية في كوسوفو، ضمن الكتيبة التركية، وكانت هذه أول مهمَّة أجنبية للقوّات المسلَّحة الأذربيجانية خارج الحدود.

لقد زوَّدت تركيا منذ فترة طويلة أذربيجان بالأسلحة والمساعدات العسكرية الأخرى[16]، كما أغلقت تركيا في 1993م حدودها مع أرمينيا تضامنًا مع أذربيجان. بالإضافة إلى المساعدة العسكرية، قدَّمت تركيا أيضًا الدعم السياسي لأذربيجان. ففي صيف عام 2001م، هاجمت الطائرات الحربية الإيرانية السفن الأذربيجانية، التي كانت تقوم بأعمال التنقيب في جنوب بحر قزوين. وادّعت إيران أنَّ الحقول تقع في مياهها الإقليمية، وانتهكت لاحقًا المجال الجوِّي لأذربيجان بشكل متكرِّر بمقاتلاتها النفاثة، فأرسلت تركيا عدَّة طائرات مقاتلة إلى باكو، التي شاركت في عرض رمزي بالعاصمة الأذربيجانية. وأظهرت هذه البادرة دعْم تركيا لأذربيجان، وأدَّت إلى تراجُع تصعيد التهديدات الإيرانية، كما لعِبَت تركيا دورًا فعّالًا لحل أزمة اللاجئين والنازحين داخليًّا في أذربيجان. وبدءًا من أوائل تسعينيات القرن العشرين قدَّمت تركيا مساعدات إنسانية إلى النازحين الآذريين، وأقامت معسكرات تركية في أذربيجان لتقديم مساعدات الإغاثة لضحايا الحرب. علاوةً على ذلك، قدَّمت الحكومة التركية آلاف المِنَح الدراسية إلى الطُّلّاب الأذربيجانيين للدراسة في الجامعات التركية[17].

خلال زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى باكو في أغسطس عام 2010م، وقَّع الطرفان معاهدة جديدة بشأن الشراكة الإستراتيجية والدعم المتبادل، وصدَّقَ برلمان أذربيجان عليها في 21 ديسمبر من العام نفسه. وفي سبتمبر 2010م، وقَّعت تركيا وأذربيجان اتفاقًا آخر لإنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي التركي-الأذربيجاني رفيع المستوى بهدف زيادة التعاون الثنائي. وبموجب الاتفاق، إذا هاجم طرف ثالث أيًّا من الجانبين، وجب على الدولتين تقديم المساعدة العسكرية إلى بعضهما، كما ورَدَ في الاتفاق أنَّ الأطراف مُلزَمة تعزيز «التعاون العسكري التقني وتوريد الأسلحة وإنشاء البنية التحتية لعمليات مشتركة مُحتمَلة في المستقبل»[18].

في السنوات الأخيرة، تنظم أذربيجان مناورات عسكرية مشتركة مع تركيا، إذ أجرت القوّات المسلَّحة التركية والأذربيجانية في 29 يوليو 2020م مناورات عسكريةً شاملةً في أذربيجان تحت اسم «النسر التركي الأذربيجاني 2020م»، وذلكً بعد أيام

من اندلاع اشتباكات حدودية بين أذربيجان وأرمينيا. وتعليقًا على هذه المناورات، قال المتحدِّث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن: «ستكون لنا مناورات في أذربيجان، نظرًا إلى وجود اتفاقية عسكرية وأمنية مع الآذريين»، مؤكدًا أنَّ تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب أذربيجان حتى النهاية، مهما كان مصدر التهديد ضدّها[19]. علاوةً على ذلك، أجرى البلدان تدريباتٍ عسكريةً مشتركةً باسم «الأخوة الصادمة 2021م» في مقاطعة ناخچيوان في الفترة بين 5 و8 أكتوبر 2021م، وكانت موجَّهة ضدّ إيران. كما وقَّع رجب طيب أردوغان وإلهام علييف في 15 يونيو 2021م إعلان شوشا بشأن علاقات الحلفاء، وأُعلِن عبره عن خارطة طريق في عدَّة قطاعات، مثل التكنولوجيا والصناعة والدفاع والطاقة والنقل والاقتصاد[20].

من الجوانب الأكثر وضوحًا أيضًا للشراكة الإستراتيجية التركية-الأذربيجانية، إلى جانب الروابط الثقافية واللغوية باعتبار تركيا الشقيق الأكبر للأذربيجانيين، نجد الطاقة وممرّات الطاقة، فعُزلة أذربيجان النسبية عن الأسواق العالمية، باعتبارها دولة حبيسة جغرافيا، يمنعها من تصدير مواردها الطبيعية، لهذا مع زيادة الإنتاج، احتاجت أذربيجان إلى إنشاء خطوط أنابيب جديدة للنفط والغاز، وهو ما دعمته أيضًا الدول الغربية. وكان خط أنابيب النفط باكو-تبليسي-جيهان، وخط أنابيب الغاز الطبيعي باكو-تبليسي-أرضروم، من المشاريع التي عزَّزت العلاقات بين تركيا وأذربيجان في مجال الطاقة[21].

من أهمّ أبعاد السياسة الخارجية التركية في القوقاز هي سياسة خطوط الأنابيب (تتريكها)، ونقْل الطاقة عبر تركيا إلى أماكن أخرى. وقد منَحَ الموقع الجيو-سياسي والجيو-إستراتيجي، وسهولة الوصول إلى المياه المفتوحة، وموقعها بين شرق وغرب العالم، تركيا، مكانةً متميِّزة[22]. لذلك تحاول ربْط الأراضي التركية بالأراضي الأذرية بممرّات الطاقة وسِكَك الحديد، ففي نهاية أكتوبر 2017م، افتُتِح رسميًّا خط سكك الحديد الرابط بين المُدُن الثلاث: باكو (في أذربيجان)، وتبليسي (في جورجيا)، وقارس (في تركيا)، ليربط بين الدول الثلاث، ويوجد طموح في نقْل مليون مسافر سنويًّا بين هذه البلدان، بالإضافة إلى نقْل بضائع تصل حمولتها إلى نحو 6,5 مليون طن سنويًّا[23].

بموازاة ذلك، تهتم تركيا أيضًا بتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية في أذربيجان، إذ أكد رئيس الوزراء الأذربيجاني علي أسادوف أنَّ قرابة 5 آلاف شركة تركية تنشط في أذربيجان، وهو ما يدُلّ، بحسب أسادوف على أنَّ تركيا تتصدَّر الترتيب في عدد شركات الدول الأجنبية بأذربيجان، وأضاف أنَّ «الشركات التركية تشارك بقرابة 450 مشروعًا بقيمة 17 مليار دولار مُنفَّذة في أذربيجان بموازنة

الدولة، فيما تعمل في تركيا أكثر من 2600 شركة أذربيجانية». وأشار أسادوف إلى مشاركة الشركات التركية نظيراتها الأذربيجانية في عمليات إعادة إعمار المناطق المُحرَّرة من إقليم كاراباخ.[24]

الشراكة الإستراتيجية التركية-الأذربيجانية هي تحالف إستراتيجي يخدم مصالح البلدين، ويعزِّز حضورهما السياسي على المستوى الإقليمي والدولي.

2. الشراكة الإستراتيجية مع إسرائيل:

منذ إعلان استقلالها، وجدت أذربيجان في إسرائيل دولة داعمة لها، إذ كانت من أوائل الدول التي اعترفت بها، وكان ذلك في 25 ديسمبر 1991م. وأُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في 6 أبريل 1992م، عندما انخرطت أذربيجان في صراع دموي حول مصير منطقة ناغورنو كاراباخ. وفي أبريل 1993م، ردًّا على الاحتلال الأرمني للأراضي الأذرية، دعمت إسرائيل الجانب الأذري في هذا الصراع من خلال تزويد القوّات الأذربيجانية بصواريخ «ستينغر»[25].

كانت أذربيجان أيضًا هشَّة اقتصاديًّا وغير مستقرَّة سياسيًّا وضعيفة عسكريًّا، مقارنةً بجارتها الأرمنية، فوجدت تل أبيب فُرصة لتعرض مساعدة باكو في تطوير ترسانتها العسكرية. وبسبب الصدمة التي أحدثتها الهزيمة في كاراباخ عام 1994م، استثمرت أذربيجان بكثافة في أسلحتها، وبحثت عن شركاء إستراتيجيين، وبالنسبة لإسرائيل، فإنَّ إقامة مثل هذه العلاقة مع دولة إسلامية غير عربية تشكِّل هدفًا إستراتيجيًا لها، واستكمالاً لإستراتيجية تطويق خصومها الإقليميين[26].

في هذا الإطار، تبادل الطرفان الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، واتّضح وجود اهتمام إسرائيلي أكبر بهذه العلاقة، في إطار سياساتها المناهضة لإيران. خلال زيارته إلى باكو في 2012م، وصف وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك أفيغدور ليبرمان علاقة بلاده بأذربيجان بأنَّها «أكثر أهمِّية لإسرائيل من (العلاقة القائمة آنذاك) مع فرنسا»[27].

وطوال السنوات الماضية، احترمت أذربيجان وإسرائيل الحساسيات الإقليمية، فبينما افتتحت إسرائيل سفارتها في باكو منذ عام 1993م، رفضت أذربيجان فتْح بعثة دبلوماسية في إسرائيل، وكانت السُّلطات الأذربيجانية تفسِّر دائمًا هذا الخلل الدبلوماسي بالإشارة إلى «القيود السياسية». وأشارت أذربيجان إلى «وضعها الجيو-سياسي المعقَّد، لا سيّما قُربها من إيران، فضلاً عن عضويتها في المنظَّمات الإسلامية الدولية، باعتباره سببًا يمنعها من فتح بعثة لها في إسرائيل». وعلى الرغم من ذلك، واصل البَلَدان تعاونهما، بما في ذلك الأمن والمشتريات العسكرية والطاقة والاتصالات والطب والتجارة والتعليم والثقافة[28]. وقد وصف الرئيس الأذربيجاني،

في مايو من عام 2008م، العلاقات بين باكو وتل أبيب بأنَّها «جبل جليد، 90% منه مُتوارٍ تحت الماء بعيدًا عن أعين الدخلاء»[29].

لكنَّ الأمور بدأت تتغيَّر مؤخَّرًا، إذ افتتحت أذربيجان رسميًّا سفارة لها في إسرائيل في 29 مارس 2023م، كما زار الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ أذربيجان في 30 مايو 2023م، بدعوة من الرئيس الأذري إلهام علييف، الذي قال إنَّ افتتاح سفارة أذربيجان في تل أبيب خلَقَ «مزيدًا من الفُرَص لتفاعُل أوثق». وتُعَدُّ زيارة هرتسوغ خطوة جديدة في التوسُّع المستمِرّ والعلني للغاية للعلاقات الثنائية مع أذربيجان[30].

في مجال التسلُّح، كانت أذربيجان ثاني أكبر وِجهة لإسرائيل لصادرات الأسلحة بين عامي 2018 و2022م. وقد لعِبَت هذه الأسلحة، خصوصًا الطائرات الدقيقة وأنظمة اعتراض الصواريخ، دورًا مهمًّا في نجاح أذربيجان في حرب كاراباخ الثانية.[31] وبلغ حجم التجارة بين إسرائيل وأذربيجان 200 مليون دولار في عام 2020م. وبين عامي 2016 و2020م، شكَّلت إسرائيل 69% من واردات أذربيجان الرئيسية من الأسلحة. كما نمت صادرات النفط الأذربيجانية إلى إسرائيل، وأصبحت تمثِّل أكثر من 40% من وارداتها[32].

تقوم الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل وأذربيجان على عدَّة ركائز، أبرزها حاجة أذربيجان إلى السلاح والتقنية العسكرية، وحاجة إسرائيل إلى الطاقة، ووجود مصالح مشتركة مع غياب مجالات للتنافس بينهما، إضافة إلى الروابط الثقافية، باحتضان أذربيجان آخر جالية يهودية متبقِّية في القوقاز، فضلًا عن عوامل أخرى تلعب دورًا مهمًّا في الشراكة الإستراتيجية بين أذربيجان وإسرائيل، وهي المخاوف المشتركة من إيران، والبحث عن موازنة العلاقات مع روسيا، والدور الذي يلعبه اللوبي الإسرائيلي في دعْم أذربيجان في الولايات المتحدة، خصوصًا في ظل القوة التي يتمتَّع به اللوبي الأرميني في واشنطن.

رابعًا: أثر الشراكات الإستراتيجية لأذربيجان في إيران

تؤثِّر الشركات الإستراتيجية الأذربيجانية الدولية والإقليمية في إيران، وذلك نظرًا إلى أبعادها الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية، الأمر الذي يجعل إيران تلجأ إلى إستراتيجيات مختلفة في مواجهتها.. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1. الأثر في الأمن القومي والمصالح الوطنية:

أذربيجان ليست دولة عادية بالنسبة إلى إيران، هي جارتها الشمالية التي تتمتَّع بموقع إستراتيجي، وجيو-اقتصادي، وثروات طبيعية، وشعب غالبيته من الشيعة. ومنذ

استقلالها تثير أذربيجان قلق إيران، وما زاد شكوكها نحوها شراكاتها الإستراتيجية مع دول تعتبرها إيران منافسة أو عدوَّة لها.

وبالاعتماد على النظرية الواقعية، وبالتحديد على نظرية توازُن التهديد لستيفن والت، يمكن أن نلمح أنَّ إيران وأذربيجان كليهما يوازنان التهديد تجاه بعضهما. ووفقًا لوالت، فإن الدول تحاول خلْق توازُن ضدّ الدول الأكثر تهديدًا وليس الأكثر قوَّة، ويعتمد مستوى التهديد في أيّ بلد على العوامل الأربعة التالية: القوة الإجمالية للدولة، القُرب الجغرافي، القُدرة الهجومية، النيّات العدوانية.

وبالاعتماد على هذه العوامل، نستكشف تأثير الشراكات الإستراتيجية الأذربيجانية في الأمن القومي الإيراني ومصالحها الوطنية:

أ. القوة الإجمالية للدولة: كُلَّما كانت القوة الإجمالية للدولة أكبر زاد حجم خطورتها، وتشمل هذه القوّة متغيِّرات تتعلَّق بالإمكانيات المادِّية للدول. ويشير ميزان القوّة الإجمالية إلى تفوُّق إيران على أذربيجان، باعتبارها قوة إقليمية كُبرى، بمساحة شاسعة تبلغ 1,648,195 كم^2، وموقع جيو-سياسي متميِّز، وبعدد سُكّان يُقدَّر بنحو 85,03 مليون نسمة في عام 2021م[33]، وبقُدرات عسكرية كبيرة، من طائرات حربية وصواريخ ومسيَّرات وأسطول بحري قوي، إضافة إلى القُدرات الاقتصادية الكبيرة، باعتبارها دولة مُصدِّرة للنفط والغاز وكثيرًا من المواد المعدنية، على الرغم من الأثر السلبي للعقوبات الدولية والأمريكية المفروضة عليها. لكنَّ أذربيجان دولة صغيرة من حيث الحجم، بمساحة تقدر 86600 كم^2، ومن حيث السُكّان بنحو 10,2 مليون نسمة[34]، وقُدرات عسكرية متواضعة مقارنةً بإيران، وتحاول موازنة التهديدات التي تأتيها من جارتَيْها إيران وأرمينيا باللجوء إلى حلفاء عبر إقامة شراكات إستراتيجية، خصوصًا مع تركيا وإسرائيل.

ونظرًا إلى تزاحُم الإستراتيجيات المتنافسة على المنافع الاقتصادية والممرّات الإستراتيجية في القوقاز، ترى إيران في الشراكة الإستراتيجية الأذربيجانية والتركية خطرًا، من حيث آثارها في مصالحها الوطنية، خصوصًا في ما يخُصّ دعم تركيا «ممرّ زنغزور»، وهو طريق ترغب أذربيجان في إنشائه، مرورًا بشريط حدودي بين أرمينيا وإيران، تسيطر عليه يريفان، وترغب باكو في أن يصلها هذا الممرّ مع ناختشيفان (نَخجِوان)، وهي منطقة تابعة لأذربيجان بين أرمينيا وإيران، وتتمتَّع بالحُكم الذاتي، على أن يستمِرّ هذا الممرّ إلى داخل الأراضي التركي، ليكون في النهاية ممرًّا يُوصل بين أذربيجان وتركيا (بين الشرق والغرب) عبر جنوب أرمينيا. وتُعارض إيران بشِدَّة إنشاء هذا الممرّ، لأنَّه سيقلِّل اعتماد الدول الأخرى عليها في نقْل البضائع والأشخاص من ناختشيفان إلى البرّ الرئيسي لأذربيجان وبحر قزوين

وآسيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، تتخوَّف طهران من أن يؤدِّي الممرّ إلى قطْع وصول إيران البرِّي إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي عبر أرمينيا، وبالتالي إلى أحد أهمّ شركائها الاقتصاديين، روسيا[35].

ب. القُرب الجغرافي: حسب ستيفن وولت، المسافة مهمَّة في تحديد التهديد، فكُلَّما كانت الدولة أقرب، كان التهديد أكبر. وتُعتبَر غالبية الشعب الأذربيجاني من الشيعة، وذات قومية أذرية، ولا يفصلها عن المكوِّن الأذري في شمال غرب إيران، الذين يشكِّلون 16% من سُكّانها، سوى نهر أرس، ومع تطلُّعاتهم القومية وإمكانية تأثرهم بنمط العيش في أذربيجان، تخشى إيران أن يشكِّل ذلك تحدّيًا لأمنها القومي، خصوصًا أنَّهم تمكَّنوا في عهد الشاه من بناء سُلطة للحُكم الذاتي في إقليم أذربيجان لمدَّة عام من 1945 إلى 1946م بدعم من الاتحاد السوفييتي، الذي كان يحتلّ شمال إيران في ذلك الوقت.

هذا بالإضافة إلى اختلاف طبيعة نظام الحُكم في البلدين، فأذربيجان دولة علمانية، الحُكم فيها جمهوري رئاسي ديمقراطي، في حين إيران على النقيض، نظام الحُكم فيها معقَّد، مزيج من الثيوقراطية الإسلامية مع الديمقراطية، ما قد يؤثِّر في الشعب الإيراني، الذي تميل قطاعات منه إلى نزْع الشرعية عن هذا النظام الديني.

في حين أنَّ إيران لا ترى تهديدًا من شراكة إستراتيجية بين روسيا وأذربيجان، وذلك لأنَّ إيران وروسيا تحوَّلتا من منافستين إلى حليفتين، بحُكم الحقائق الجيو-سياسية الجديدة، كما أنَّهما حليفتان لأرمينيا، على الرغم من محاولتهما الحياد بخصوص الصراع القائم بين أذربيجان وأرمينيا. نجِد أنَّ إيران ترفض الوجود الأجنبي، خصوصًا الأمريكي وحلف الناتو بالقرب من حدودها، وتُعتبَر أيّ شراكة إستراتيجية بين أذربيجان والولايات المتحدة خطرًا على أمنها القومي ومصالحها في أذربيجان والقوقاز بصفة عامَّة، إذ تحاول الولايات المتحدة عزْل وإقصاء إيران عن أذربيجان والقوقاز، عبر سياسة «كل شيء دون إيران»، خصوصًا في مجال الطاقة والممرّات الإستراتيجية والتدريبات والمناورات العسكرية.

إيران أيضا قلقة من وجُود إسرائيل قُرب حدودها، من خلال الشراكة الإستراتيجية مع أذربيجان. فعَلى الرغم من غياب حدود بين إيران وإسرائيل، فإنَّ الأخيرة تحاول خلقها من خلال الوجود الاستخباراتي في الأراضي الأذربيجانية، ما جعل إيران تتّهم حكومة أذربيجان بالسماح لإسرائيل بالتجسُّس عليها، وتنفيذ عمليات تخريبية واغتيالات داخل إيران، انطلاقا أو عبر المرور بأراضي أذربيجان. وتعتقد إيران أنَّ إسرائيل تروِّج خطورة إيران في جنوب القوقاز، سرًّا وعلانية، فالرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ خلال لقائه مع نظيره الأذربيجاني إلهام علييف في باكو، مايو 2023م، قال إنَّهما تحدَّثا بعُمق حول «البِنية الأمنية العالمية والإقليمية بأكملها المُعرَّضة للخطر والمهدَّدة من إيران»[36].

وترى إيران في إسرائيل، التي هي حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، حليفتهما العضو في حلف الناتو، الأذرع الإقليمية لتوسُّع حلف شمال الأطلسي إلى الشرق، ويمكنهما تنفيذ خطَطه وبرامجه. وتخشى إيران أن تهاجمها إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقًا من الأراضي الأذربيجانية، وذلك على الرغم من نفي عدد من المسؤولين الأذربيجانيين هذا الادّعاء.

ج. **القُدرة الهجومية:** يعتقد والت أنَّ الدول التي تتمتَّع بقدرات عسكرية هجومية أكثر خطورة من الدول التي تتمتَّع بقُدرات عسكرية دفاعية. وعلى الرغم من أنَّ القُدرات الهجومية الإيرانية أكبر بكثير من قُدرات أذربيجان، فإنَّ أذربيجان في السنوات الأخيرة حاولت تدارُك الخلل، وعلى الرغم من أنَّ أذربيجان تعلن أنَّ هدفها إقامة توازُن دفاعي مع أرمينيا بشأن صراعهما حول ناغورنو كاراباخ، فإنَّ إيران ترى أنَّها مُستهدَفة أيضًا من القُدرات العسكرية الأذربيجانية، ومن شركائها الإستراتيجيين، خصوصًا إسرائيل وتركيا، وإسرائيل تحديدًا، التي تتّهِمها إيران باستخدام علاقاتها بأذربيجان لشن عمليات التجسُّس والاغتيالات وتخريب برنامج إيران النووي.

د. **النيَّات العدوانية** بإثارة الحركات الانفصالية في إيران، يرجع الأمر بالأساس إلى رغبة عدد من المسؤولين الأذربيجانيين في ضمّ مناطق إيرانية إلى بلادهم، بحُكم كونهم من نفس العِرق. وقد أثار الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف غضب الإيرانيين عندما تحدَّث في نوفمبر 2022م عن تلك المنطقة الواقعة بشمال إيران، التي تضم أغلبية أذرية، ووصفهم علييف بأنَّهم «جزء من أُمّتنا»، على الرغم من أنه في السابق كانت باكو حريصة على الامتناع عن الإدلاء بتصريحات يمكن أن تفسِّرها طهران على أنَّها داعمة لحركة انفصالية مُحتمَلة. ومع ذلك، ومنذ بدء الاحتجاجات الضخمة المناهضة للحكومة في إيران في سبتمبر 2022م، زادت باكو حدَّة خطابها من خلال الإشارة إلى شمال إيران باسم «أذربيجان الجنوبية»[37]. في الواقع، هذه تسميات زائفة، فدولة أذربيجان نفسها كان يطلق عليَّها عدَّة تسميات منها أران قبل 1918م، ولم تكن موجودة قبل هذا التاريخ، أمّا تسمية أذربيجان، فكانت تُطلَق فقط على الأراضي الواقعة حاليًّا في شمال غرب إيران.

2. حدود الاستجابة والإستراتيجية الإيرانية للتهديدات:

تسعى إيران إلى الحفاظ على ميزان القوى الإقليمي في جنوب القوقاز، والحفاظ على الوضع الراهن، فمن مصلحتها إبقاء أذربيجان ضعيفة، لكن الوقائع الجيو-سياسة تُشير إلى التغيير، خصوصًا في ظل تركيز روسيا على أوكرانيا، ورغبة الغرب في تعويض إمدادات الطاقة الروسية بالأذربيجانية.

في هذا الصدد، تتمحور إستراتيجية إيران في مواجهة باكو وحلفائها حول عدد من العناصر، أبرزها ما يأتي:

أ. الاحتواء السياسي والدبلوماسي: فخلال أزمة الهجوم على السفارة الأذربيجانية في طهران في 27 يناير 2023م، وأزمة الشاحنات، واتّهام أذربيجان إيران بتجنيد أفراد للتجسُّس عليها، وتجنيد آخرين لتعطيل النظام الدستوري في أذربيجان، ومحاولة إرساء الشريعة الإسلامية، ومحاولة اغتيال شخصيات عامَّة أذربيجانية، وتحذير رعاياها من السفر إلى إيران، كان الردّ الإيراني عبر القنوات الدبلوماسية، ومحاولة تجاوُز التوتُّرات. وزار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أذربيجان للتصالح والتقليل من شأن التوتُّرات، والبحث عن سُبُل التعاون.

ب. التهديد وإبراز القوّة: أعلنت إيران مِرارًا وتَكرارًا رفضها تغيير الحدود الجغرافية القائمة، وهو ما كشف عنه بشكل واضح تصريح قائد القوات البرِّية الإيرانية كيومرث حيدري في عام 2021م، إذ صرَّح بأنَّ «إيران حسّاسة تجاه تغير الحدود الرسمية لدول هذه المنطقة، وترى ذلك غير مقبول، وتجب حماية الحدود القانونية»، مشيرًا إلى أنَّ «ضعْف دولة في حماية حدودها لا يبرِّر تغيير دولة أخرى حدودها بدعم من الأجانب، وأنَّ إيران لن تسمح بمثل هذا الشيء»[38]. كما أجرت إيران مناورات عسكرية للمرّة الثالثة في 2022م، قُرب حدود أذربيجان، تزامنًا مع التصعيد، في رسالة بعدم استبعاد القوّة باعتبارها خِيارًا في التعامل مع التهديدات القادمة من الجبهة الشمالية مع أذربيجان.

ج. الاحتواء الاقتصادي: في العلاقات بين إيران وجمهورية أذربيجان كانت الجوانب الاقتصادية دائمًا ذات أهمِّية خاصّة.. إذ جرى إبرام عديد من الاتفاقيات والمذكرات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية أذربيجان لتسهيل التجارة، بما في ذلك الاتفاقية التجارية، واتفاقية تشجيع ودعْم الاستثمار المتبادل، واتفاقية تجنُّب الازدواج الضريبي، واتفاقية التجارة البحرية والاتفاقية الجمركية، واتفاقية النقل البرِّي، واتفاقية النقل الجوِّي. كما أنَّ مسألة تقاسُم الحقوق المتعلِّقة ببحر قزوين عولجت مع الدول الأخرى المُطِلَّة عليه، عبر الاتفاقية المُبرَمة في 2018م[39].

لقد حافظت باكو وطهران على علاقات تجارية قوية، على الرغم من التوتُّرات السياسية، وشهِدَت التجارة الثنائية نموًّا من 608 ملايين دولار أمريكي إلى 688 مليون دولار أمريكي في الفترة من مارس 2022 إلى مارس 2023م، وشكَّل الترانزيت محرِّكًا خاصًّا لتحسين العلاقات. وخلال رحلة إلى إيران في يوليو، أشار نائب رئيس الوزراء الأذربيجاني شاهين مصطفاييف، إلى أنَّ النقل الدولي بين باكو وطهران نما بنسبة 58%، مسلِّطًا الضوء على أنَّ آلاف الشركات الإيرانية تنشط في أذربيجان، كما

جرى التوقيع على اتفاقية لاستكمال بناء جسر عبر نهر أستاراتشاي، الذي يفصل بين البلدين. وتوقَّف المشروع في عام 2021 م وسط تصاعُد التوتُّرات بين الجارتين، كما وُجد مشروع متعدِّد الجنسيات لربط الهند بأوروبا وآسيا الوسطى عبر إيران وروسيا، ويمكن أن تمُرّ الطُرُق البرِّية عبر الأراضي الأذربيجانية. وعلى هذه الخلفية، وقَّعت باكو عام 2022 اتفاقية مع موسكو وطهران لتطوير المبادرة[40]. كما تطرح إيران مشروع «ممرّ آراس»، الذي يربط أذربيجان بجيب ناختشيفان عبر الأراضي الإيرانية، عِوضًا عن ممرّ زنغزور، وتمثِّل هذه الإستراتيجية حوافز من أجل خفْض التوتُّرات مِن باب التعاون الاقتصادي.

خلاصة

تؤثِّر الشراكات الإستراتيجية الأذربيجانية سلبًا في المصالح الوطنية الإيرانية وأمنها القومي، وذلك سواء بطُرُق مباشرة أو غير مباشرة، إذ ترى إيران أنَّ تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حلفاء يمكن أن يتناوبوا في تنفيذ مشروع تطويقها، وإعاقة مشاريعها الإقليمية، وتهديد مصالحها وأمنها القومي عبر أذربيجان، فإسرائيل، الشريك الإستراتيجي الإقليمي لأذربيجان، وعلى الرغم من نفي الأخيرة، تحضر بقوة أكثر من أيّ وقت مضى على القُرب من الحدود الشمالية لإيران، ردًّا منها على الحضور الإيراني بالقُرب من حدودها في لبنان عبر حليفها «حزب اللّه». كما أنَّ تركيا وأذربيجان مُصِرَّتان على الانطلاق في إنشاء «ممرّ زنغزور»، لا سيّما في ظل الواقع الجيو-سياسي الجديد، وهو استعادة أذربيجان أراضيها في إقليم ناغورنو كارابخ، الذي بقِيَ تحت احتلال أرمينيا لمدَّة ثلاثين سنة، بدعم من إسرائيل وتركيا، وهو ما يعني خسائر جيو-سياسية وجيو-إستراتيجية كبيرة لإيران، كما سبق ورأينا من خلال الدراسة، وهي مُجبَرة حاليًا على تطوير سُبُل أكثر فعالية لاسترجاع مكانتها في جنوب القوقاز وأذربيجان. وأخيرًا، يمكن القول إنَّ المعطيات الحالية في جنوب القوقاز تؤكد أنَّ الحدود دائمًا يضعها الأقوى والمنتصر. يبقى أنَّ التاريخ يؤكد أيضًا أنَّ القوقاز لا يمكن أن تبقى حدوده مستقرَّة، ما دامت قوّة الدول المتنافسة فيه وساحة العلاقات الدولية محكومًا عليها بالتغيُّر المستمِرّ.

مصادر ومراجع

(1) Л. М. Кулагина, РОССИЯ И ИРАН (XIX - начало XX века). Москва : ИД «Ключ-С», РОССИЙСКАЯ АКАДЕМИЯ НАУК ИНСТИТУТ ВОСТОКОВЕДЕНИЯ, 2010. С. 9.

(2) مجتبي دمير چي لو، نگاه ايرانى به سير تحولات رژيم حقوقى درياى خزر، دو فصلنامه مطالعات اوراسياي مركزي، مركز مطالعات عالي بين المللي، دانشكده حقوق وعلوم سياسي، سال اول، شماره ١، زمستان و بهار ١٣٨٦-١٣٨٧، صفحات ٤٦-٢١، ص٢٥.

(3) JAHANGIR Karami, Iran and Russia :past experiences and future prospects ,Journal of Iran and Central Eurasia Studies, 1)2), Summer 2019, p21-1,p9,10.

(4) DILGAM Ismailov, History Of AZERBAIJAN. BAKU: AzMİU NPM, 2017, p 336-277.

(5) HOUCADE Bernard, Géopolitique de l'IRAN, Collection Perspectives géopolitiques, Armand Colin, Paris, 2010, p181.

(6) هادى ابراهيمى كياپى، كمال زار عى، تقابل راهبردهاى جمهورى اسلامى ايران و رژيم صهيونيستى در منطقه استراتژيک قفقاز ، فصلنامه پژوهش هاى راهبردى سياست، دوره نهم، شماره ٣٢ ، بهار ١٣٩٩(شماره پياپى ٦٢)، ص ١٢٩.

(7)-YILDIRIM Zafer ,U.S. Foreign Policy towards Azerbaijan: From "Alliance" to "Strategic Partnership", Alternatives Turkish Journal Of International Relations,yalova university Vol. 11, N° 4, Winter 2012, p10.

(8) ROVSHAN Ibrahimov, U.S. – AZERBAIJAN relations: a view from BAKU, The Rethink Institute, RETHINK PAPER 17, October 2014, p1.

(9) MAKILI-ALIYEV Kamal, Azerbaijan's Foreign Policy: Between East and West …, IAI WORKING PAPERS ,N1305°, resented at the seminar on "Azerbaijan's Foreign Policy Priorities: Regional and European Dimension", January 2013,p 8.

(10) LELEYKIAN Laurent, vers une clarification des alliances au SUD-CAUCASE, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, Note d'actualité N600°, Novembre 2022, p5.

(11) KOOLAEE Elaheh, HADIPOOR Meysam, Analysis of Russian Foreign Policy in the South Caucasus based on Gene-geopolitics, Journal of Central Eurasia Studies, Faculty of Law and Political Science, Vol. 13, No.2, Autumn & Winter 21-2020, pp. 664-645,p 645,646.

(12) MAKILI-ALIYEV Kamal, Op. Cit, p 4,5.

(13) LELEYKIAN Laurent, Op. Cit, p2.

(14) Déclaration sur «l'interaction d'alliance entre la République d'Azerbaïdjan et la Fédération de Russie» à Moscou, AZERTAC, 23février 2022, https://2u.pw/qvFP3TP

(15) MAKILI-ALIYEV Kamal, Op. Cit, p4.

(16) WEITZ Richard, Azerbaijan's Regional Allies, Second Line Defense, 28 October 2012, https://2u.pw/FjVfSJL

(17) ISMAILZADE Fariz, TURKEY-AZERBAIJAN: The honeymoon is over (pdf), Winter 2005, https://2u.pw/oTwMDTT.

(18) SHAMKHAL Abilov, The Discourse "One Nation Two State": The Position of Turkey in the Nagorno-Karabakh Conlict, Journal of Caspian Affairs, Vol 1, N2°, Summer, 2015, pp.58-29, p50.

(19) -عبداللطيف حجازي، مصالح متشابكة :أهداف ودلالات المناورات العسكرية بين تركيا وأذربيجان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدِّمة،24 أغسطس 2020م، https://2u.pw/getgBN2

(20) CAN Baybars, ALIYEV lham: «L'amitié entre l'Azerbaïdjan et la Turquie s'est transformée en une relation entre alliés», 14 Mai 2022 , https://2u.pw/ZonTijD

(21) RAD GOUDARZI Masoumeh, BAEI LASHAKI Abdollah & FASIHI MOGHADDAM LAKANI Samereh, Turkish foreign policy in south caucasus and its impact in Iran-Azerbaijan relationship, Journal of Politics and Law, Canadian Center of Science and Education, Vol 8, N2015 ,1°, p125.

(22) حشمت الله فلاحت پيشه، وحيد شربتى، محمد مهدي مظفري، سياست خارجى تركيه در قفقاز جنوبى و منافع ايران وروسيه، فصلنامه پژوهش هاى راهبردى سياست، سال سوم، شماره ١٢ ، بهار١٣٩٤، ص ٤٩.

(23) خالد بشير، ٤ ركائز يقوم عليها التحالف التركي-الأذربيجاني.. تعرف عليها، ميديا حفريات، ٢٦ أكتوبر 2020م، https://2u.pw/3N72rQO

(24) أذربيجان: شركات تركية تشاركنا تنفيذ مشاريع بـ17 مليار دولار، وكالة الأناضول، 04 نوفمبر 2022م، https://2u.pw/HTbjd

(25) MURINSON Alexander, The Ties Between Israel and Azerbaijan, The Begin-Sadat Center For Strategic Studies, Mideast Security and Policy Studies BAR-ILAN University, N110°, p10.

(26) LACHENAIT Victor, ISRAËL et AZERBAÏDJAN : petite histoire d'une relation singulière, Le Grand Continent, 29 octobre 2020, https://2u.pw/jZxo8ms

(27) Igor Delanoë, ISRAËL-AZERBAÏDJAN: Une alliance en quête de renouvellement, FMES, Le 21 juillet

2021, https://2u.pw/wapqc9u
(28) MURINSON Alexander, Op. Cit, p14.
(29) RTتوافُق مصالح إسرائيل وتركيا وأذربيجان في جنوب القوقاز، موقع 04 أبريل 2016م ، https://2u.pw/ZJnAB9J.
(30) LAZAR Berman, In Baku, Azerbaijan's president thanks Herzog for Israeli arms supply, The Times of Israel, May 30 ,2023,https://2u.pw/ZQK3JPr
(31) كيف تحوِّل العلاقات الأذربيجانية-الإسرائيلية الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط؟، الخليج الجديد، الأحد 28 مايو 2023م، https://2u.pw/vJPHZB8
(32) ستراتفور: هل تتحوَّل توتُّرات إيران وأذربيجان الحالية إلى حرب؟ وما السيناريوهات المتوقَّعة؟، الخليج الجديد، 05 فبراير 2023م، https://2u.pw/v1QpvmZ
(33) إيران، صفحة البلد، 4 فيفري 2023م، https://2u.pw/Pk6xZ59
(34) خريطة توضِّح حدود أذربيجان البالغ عدد سُكّانها 10.2 مليون نسمة، 21 سبتمبر 2023م، إندبندنت عربية، https://2u.pw/mR0X3xz
(35) ما السيناريوهات المتوقَّعة بشأن توتُّرات إيران وأذربيجان الحالية؟ **ميدل إيست نيوز**، 06 فبراير 2023م، https://2u.pw/Re1lJ7e
(36) LAZAR Berman, Op.Cit.
(37) ستراتفور: هل تتحوَّل توتُّرات إيران وأذربيجان الحالية إلى حرب؟ وما السيناريوهات المتوقَّعة؟، نفس المرجع.
(38) باسل الحاج جاسم، لماذا تصاعد التوُّتر بين أذربيجان وإيران؟، موقع الجزيرة، 17 أكتوبر 2021م، https://2u.pw/MU9lGem
(39) اطهری سید اسدالله ؛ رحمانی فاطمه ، بررسی روابط ایران و آذربایجان؛ چالشها و فرصتها، فصلنامه مطالعات منافع ملی، سال هفتم، شماره سی، زمستان ۱۴۰۱، ص ٦٠.
(40) فؤاد شهبازوف، أذربيجان وإيران تواصلان التقارب على الرغم من اشتعال أزمة ناغورنو كاراباخ، أمواج ميديا،20 سبتمبر 2023م، https://2u.pw/JHedWB2

التحكيم:
تتوفَّر في الدراسة كل الشروط المنهجية، من إطار نظري ومفاهيمي وتطبيقي، كما أنَّ الباحث أوضح بشكل دقيق العلاقة الارتباطية بين المتغيِّرين. يوجد بعض الملاحظات البسيطة، جرت الإشارة إليها في المتن.

الحدود العطشى.. أزمة المياه في إيران وأبعادها الأمنية مع جيرانها

د. عمود شكري

زميل زائر بجامعة جورج ماسون

مقدمة

تعاني إيران، ذات المناخ الجاف، من أزمة مياه حادَّة تُلقي بظلالها على أمنها وعلاقاتها مع الدول المجاورة.. تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن جذور هذه الأزمة، بما في ذلك تغيُّر المناخ، وسوء إدارة المياه، والنمو السُكّاني، والممارسات الزراعية، كما تسلِّط الدراسة الضوء على الأمن المائي والتحدِّيات الأمنية المُحتمَلة التي قد تُفرَض على علاقات إيران مع الدول المجاورة لها، إذ تَمتَدّ أزمة شُحّ المياه إلى ما وراء حدود إيران، فقد تسبَّبت الموارد المائية المشتركة في نزاعات عابرة للحدود، وتوتُّرات دبلوماسية مُحتمَلة مع الدول المجاورة. وتُعَدُّ الجهود الإقليمية التعاونية أمرًا بالغ الأهمِّية، للتخفيف من حدَّة التوتُّرات، وتعزيز ممارسات إدارات المياه ذات العلاقة، الأمر الذي قد يُخفِّف مخاطر النزاعات المرتبطة بالمياه. وعلاوةً على ذلك، يتناول البحث كيفية تأثير أزمة المياه على قرارات وتحالفات السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة، وكيف يُمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية استغلال نقاط الضعف في المصادر المائية لتحقيق مكاسب سياسية، الأمر الذي سوف يُبرِز أهمِّية فهْم تداعيات الأزمة، وتأثيرها في الاستقرار الداخلي والإقليمي.

أولًا: الأبعاد الداخلية لأزمة المياه في إيران

بدايةً، تُصنَّف إيران في المرتبة الرابعة عشرة من أصل 116 دولة من حيث أزمة المياه، إذ انخفض نصيب الفرد من المياه المتجدِّدة في إيران بصورةٍ كبيرة، فقد هبط من 5500 متر مكعَّب للفرد إلى أقلّ من 2100 متر مكعَّب بين عامي 1961 و1976م، ثمَّ انخفض أكثر إلى 1750 مترًا مكعَّبًا في عام 2001م[1]. وبحلول عام 2006م، ومع بلوغ عدد سُكّان إيران نحو 70 مليون نسمة انخفض نصيب الفرد من المياه المتجدِّدة إلى نحو 1670 مترًا مكعَّبًا سنويًّا، وبالتالي باتت إيران واحدة من أكثر البلدان عُرضةً لخطر نقص المياه في المنطقة، لا سيّما أنَّ لديها أعلى مستويات الإجهاد المائي في العالم[2]. وحسبما أفاد «مركز أبحاث البرلمان الإيراني» فإن إيران يفصلها عن الوصول إلى عتبة الفقر المائي أقلّ من عشرين عامًا، إذ سيصل نصيب الفرد من المياه في إيران إلى 976 مترًا مكعَّبًا في عام 2040م، بدلًا من المستوى الحالي البالغ 1200 متر مكعَّب، بناءً على فرضية أنَّ عدد السكان سيبلغ 106 ملايين نسمة. ووفقًا للمعايير الدولية، عندما يصل نصيب الفرد من المياه في أيّ بلد إلى أقلّ من ألف متر مكعَّب، فهذا يعني وجود أزمة مياه في ذلك البلد[3].

بالإضافة إلى ذلك، تُعَدُّ إيران دولة ذات إنتاج اقتصادي كبير في منطقة ذات استهلاك مائي عالٍ، مقارنةً بغيرها من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يعيش أكثر من 90% من سُكّان إيران في مناطق مائية غير مُستدامة. وبينما تبدو إنتاجية المياه في إيران منخفضة، تستهلك الزراعة حصَّةً كبيرة من المياه، ومع ذلك، فإنَّ العائدات الاقتصادية للمياه الزراعية في البلاد هي من بين الأدنى في المنطقة. وقد ازداد الطلب على الموارد المائية بشكل كبير بسبب الاتّساع السريع لنطاق النشاط الصناعي الإيراني، إذ تُعَدُّ الزراعة والصناعة والتعدين أمثلة قليلة على الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على المياه، وهكذا تزداد مشكلة نقص المياه سوءًا مع نمو القطاع الصناعي بسبب سحْب المياه من مصادرها التي تعاني شُحًّا أصلًا، ويزيد الضغط بشكل متزايد على إمدادات المياه المُتاحة بسبب طُرُق استهلاك المياه السيِّئة في الصناعات[4].

على سبيل المثال، يُوجَد في أصفهان أكثر من 9 آلاف وحدة صناعية وأكبر المصانع، مثل «شركة مباركه للصُّلب» و«شركة ذوب آهن أصفهان»، ما جعلها تحتلّ المرتبة الأولى بين المقاطعات الصناعية الإيرانية. ومع ذلك، أسهم إنشاء صناعات المياه، على الرغم من نقْص المياه، ودون مراعاة المعايير اللازمة المتعلِّقة بالدائرة الجغرافية، التي يصل نصف قطرها إلى 50 كم شرق وغرب وجنوب وشمال ووسط مدينة أصفهان، في استنزاف احتياطات المياه في «سد زايندة رود»، على مدى السنوات الأخيرة.

ومن ثَمَّ، صار إنشاء صناعات كبيرة كثيفة الاستخدام للمياه، مثل الحديد والصُّلب، وغيرها، أحد الشواغل الرئيسية لسُلطات المياه في البلاد وفي المقاطعة[5].

وفضلًا عن كل ذلك، يعتقد بعض الخبراء في إيران أنَّ المحور الأكثر أهمِّية، الذي تسبَّب بالضرر في إدارة الموارد المائية في إيران، هو الاستثمار في الاكتفاء الذاتي الغذائي، الأمر الذي نتجت عنه تنمية غير مُستدامة للزراعة، وقد أدَّت هذه السياسة غير المُنضبطة إلى الإفراط في استغلال موارد المياه السطحية والجوفية، ومن ثمَّ اتّساع نطاق ظاهرة «الهبوط الأرضي»، الأمر الذي أسهم في تدمير جزءٍ كبير من موارد المياه المتجدِّدة في البلاد[6]، في وقت أهملت فيه إيران إمكانياتٍ مهمَّة في مناطق أخرى لأسباب سياسية. فعلى سبيل المثال، يعتقد الخبراء أنَّ خوزستان، بإنتاجها 16 مليون طن من المنتجات الزراعية، تسهم إسهامًا كبيرًا في إجمالي الإمدادات الغذائية لإيران، وعلى الرغم من ذلك أهملت الحكومات الإيرانية المتعاقبة الإمكانات الزراعية والمائية الكبيرة، التي تحظى بها خوزستان، وسخَّرتها لإنتاج النفط والغاز، ويرى البعض أنَّ ذلك بسبب انتماء أهل هذه المنطقة إلى المسلمين السُّنَّة المناوئين للسُّلطة[7].

كما تواجه الحكومات في إيران اتّهامات بإساءة التعامل مع ملف المياه، إذ فاقمت السدود المبنية والمخصَّصة لقطاع الزراعة والطاقة الكهرومائية حجم المشكلة، الأمر الذي أدَّى إلى استنزاف الأنهار والبحيرات وأحواض المياه الجوفية ذات الأهمِّية البالغة. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين وإيران تعاني ممّا يُعرَف اصطلاحًا بـ«الجفاف بشريّ المنشأ»، والإجهاد المائي، وتعود أسباب ذلك إلى الإدارة العدوانية والانتهازية وغير المُستدامة، التي ينتهجها البشر تجاه مصادر المياه[8]. على سبيل المثال، في عام 2012م كانت إيران تمتلك 316 سدًّا، وبحلول عام 2018م ارتفع هذا العدد إلى 647 سدًّا. وفي عام 2019م أعلنت طهران عن خطَّة مدَّتها سنتان لإنشاء 109 سدود، لكي توجِّه المياه إلى المُدُن التي ضربها الجفاف، وبحلول عام 2020م كان لدى منطقة شيرفان ما مجموعه 18 سدًّا، وقد لعِبَ هذا دورًا في تفاقُم أزمة المياه، خصوصًا أنَّ بعض السدود كان لها هدف سياسي وديموغرافي، وأشرف على بنائها الحرس الثوري دون دراسة كافية للمخاطر المترتِّبة على إنشائها[9].

علاوةً على ذلك، أسهمت سياسة الحكومة في استنزاف الموارد الجوفية من المياه. في هذا الصدد، قال رئيس لجنة تقييم الفيضانات المتخصِّصة التابعة للجنة الوطنية للسدود الكُبرى في إيران مصطفى فادي، في بيان: «لقد تسبَّبت ظاهرة (الهبوط الأرضي) التي سبَّبها الاستخراج المُفرط للمياه وتجفيف طبقات المياه الجوفية في الهجرة القسرية لأكثر من 37 مليون شخص إلى غرب وشمال إيران. وتقف الأسباب،

التي تتعلَّق بتعيين المديرين غير الأكفاء، وعدم مُساءلة الإداريين، والفساد المنهجي، وتفضيل الأيديولوجية على حساب التنمية المُستدامة، والسياسات الكلِّية الداخلية والخارجية غير الحكيمة، وعدم وجود قضاء مُختَصّ، وتجاهُل الدراسات، خلف أزمة المياه في إيران»[10]. وتُوصَف السياسة التي تعتمد على الزراعة وتضع القطاع الزراعي في قلب التنمية بأنَّها سياسة سيِّئة.. ويُعَدُّ اقتصاد المياه في إيران قضية بالغة الأهمِّية، ويجب النظر إلى قضية المياه من جميع الجهات، وهذا يشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتفتقر إيران إلى هذا التوجُّه[11].

وتشمل العوامل التي أدَّت إلى استنفاد الموارد المائية، فشل سياسة الاكتفاء الذاتي الزراعي، إلى جانب إهمال مصادر المياه الفعلية، وتنمية صادرات المنتجات الزراعية ذات الاحتياجات المائية العالية، وتوزيع الناس في المناطق التي تعاني من شُحّ المياه، وتوسيع المدن الكُبرى، والمواقع غير المناسبة للصناعات المائية، والأنماط السيئة لاستهلاك المياه، وتجاهُل فاقد المياه في شبكات التوزيع، وعدم وجود قوانين أو سياسات بيئية مُستدامة في سوق المياه[12].

توجد بحوث أكاديمية تتعلَّق بالتأثير المُحتمَل للعامل البشري وتغيُّر المناخ في جفاف بحيرة أرومية، فقد أظهرت دراسة أعدَّها علي زاده وآخرون، أنَّ البحيرة وحوضها تتضرَّران بشدَّة بسبب العوامل البشرية أكثر من العوامل المرتبطة بالمناخ. وساد الاعتقاد في الدراسات السابقة، أنَّ كمِّية المياه الجوفية من بحيرة أورمية كانت صغيرة جدًا، لكن بيَّنت هذه الدراسة أنَّه لا بُدَّ من الأخذ في الحسبان تسرُّب المياه الجوفية من بحيرة أورمية[13]. أهمّ العوامل التي تقِف خلف انكماش البحيرة هو الجفاف والارتفاع السريع في الأنشطة الزراعية، لكن بعد عام 2014م حدثت تحسينات تدريجية في الظروف المناخية، ناهيك بضخّ الحكومة الإيرانية مزيدًا من المياه في البحيرة. لا شكّ أن التغيُّرات في الظروف المناخية والتنمية الزراعية والنمو السُكّاني قد أدَّت إلى مشكلات بيئية عالمية في السنوات الأخيرة، لا سيّما في بلدان مثل إيران، إذ تُوجَد مناطق قاحلة وشبه قاحلة، وتُصنَّف بحيرة أورمية واحدةً من محميات المحيط الحيوي الفريدة في العالم، لكنَّ هذه العوامل التي ذكرناها آنفًا أثَّرت فيها خلال العقدين الماضيين[14].

ويبدو أنَّ الحكومة الإيرانية لم تُعِدّ خطَّةً شاملة لحل أزمة المياه في البلاد، لذا كانت أولوية الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة تتمحور حول نقْل المياه من الخليج العربي ومن بحر قزوين ومن بعض المقاطعات الحدودية الإيرانية إلى المقاطعات الوسطى. وقد أُثيرت فكرة نقْل المياه من الخليج العربي إلى وسط إيران بعد الثورة خلال فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني، لكن ولأول مرّة، خرج محمود أحمدي نجاد

ببيان رسمي في عام 2012م، قال فيه: «استقرَّ الرأي على أنَّ هذه القضية قد بدأت في محافظتي كرمان ويزد، ونحن نتطلَّع إلى تنفيذها في أصفهان أيضًا، وعلى الرغم من إصرار الحكومات على تنفيذ مشاريع نقْل المياه، يعتقد بعض الخبراء أنَّ كمِّية المياه المنقولة من خلال هذه المشاريع لا تتناسب مع كمِّية المياه المطلوبة في المناطق السكنية والصناعية والزراعية، ومن خلال تقليل الإنفاق على التكاليف المخصَّصة لهذه المشاريع، فمن غير الممكن وجود حلول أخرى لحل أزمة المياه»[15].

في هذا الإطار، يظهر مشروع الخليج العربي لنقل المياه، وهو المشروع الذي تصفه بعض وسائل الإعلام الإيرانية بأنَّه «مشروعٌ ضخم»، وتنظُر إلى ذلك باعتباره أطول خط لنقل المياه من الخليج العربي إلى سيرجان في محافظة كرمان، إذ سيصِل طول الخط إلى أكثر من ثمانمائة كيلومتر على ثلاث مراحل، في محافظات هرمزجان وكرمان ويزد، لكن ستستفيد منه «سبعة عشر مقاطعة»، وسوف يكون مُنفِّذ المشروع هو «شركة الخليج الفارسي لإمدادات المياه ونقلها (Wasco)»، باستثمار ومساهمة و«شركة جولجوهار للتعدين والصناعة (GEC)» وشادور إي ميلو، و«الشركة الوطنية الإيرانية لصناعات النحاس NICICO»[16].

كما طرحت الحكومة مشروع بحر عُمان لنقل المياه إلى مشهد، ويُعَدُّ هذا المشروع أحد أكبر المشاريع في إيران لتحلية المياه ونقلها. وعُرِضت في اليوم الأخير من شهر فبراير 2016م صورة عقدٍ لإمداد المياه ونقلها من بحرِ عُمان إلى المحافظات الشرقية من البلاد، التي تشمَل سيستان وبلوشستان وجنوب خراسان ورضوي خراسان. واستثمر كثيرون من القطاع الخاص، لكن تقرَّر في النهاية أنّ 75% من التمويل سيأتي من صندوق التنمية الوطنية، في حين أنَّ 25% فقط من تكلفة المشروع تذهب إلى القطاع الخاص[17].

وسيبدأ مشروع نقل المياه من مقاطعة هرمزغان، وستُنقل إلى خراسان رضوي عبر كرمان وجنوب خراسان، وهذا يمكن أن يساعد في تطوير الصناعات المُسبِّبة للاحتباس الحراري والوحدات الصناعية والتعدين الضخمة في هذه المقاطعات. وتكمُن النقطة المهمَّة هُنا في أنَّ المياه المُستخرَجة من هذا المشروع ستكون أرخص، مقارنة بتلك المشاريع الموجودة في دول الخليج العربي، بما في ذلك سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة، إذ ينقل الخط الأول المياه من الخليج العربي إلى محافظات هرمزجان وكرمان ويزد، ويُقدَّر عدد الوظائف بـ16000 خلال مرحلة البناء. في المرحلة الثانية سوف تُنقَل مياه الخليج العربي إلى محافظات كرمان وجنوب خراسان ورضوي خراسان، وفي المرحلة الثالثة سوف تُنقَل مياه الخليج العربي إلى محافظتي يزد وأصفهان، أمّا في المرحلة الرابعة فمن المتوقَّع نقْل مياه

بحر عُمان إلى محافظة سيستان بلوشستان. ويبلغ طول هذا المشروع 820 كم مع 11 محطّة ضخّ للمياه[18]، ويُوصَف هذا المشروع لنقل المياه بأنَّه أسرع من المشروع الوطني، الذي يستغرق سنوات لتنفيذه وتعزيزه، ومع ذلك تحظى إمدادات المياه الوطنية بنتائج أكثر استدامةً[19]. وعلى الرغم من أنَّ المياه قضية إقليمية، لأنَّها مرتبطة مباشرة بالأمن الإقليمي، وأنَّ القضية ذات طبيعة تقنية بصورة أساسية، فإنَّ تسييسها يُعقِّد الأمور[20].

ثانيًا: الأبعاد الخارجية والنزاعات الإيرانية على المياه مع الجيران

لأزمة المياه في إيران بُعدٌ خارجي، وذلك بالنظر إلى أنَّ إيران تُعَدُّ ثاني أكبر دولة على مستوى العالم من حيث عدد الجيران حولها، بعد روسيا مباشرةً، بسبب طول حدودها البحرية والبرِّية، التي تُشكِّل مياه الأنهار 22% منها، أي ما يعادل 1918 كيلومترًا. لهذا تتأثَّر أزمة المياه الإيرانية والاستقرار الإقليمي بصورة كبيرة بالنزاعات حول الموارد المائية مع جيرانها، خصوصًا تركيا وأفغانستان والعراق. وتتركَّز هذه النزاعات في أحواض الأنهار المشتركة، التي تُعَدُّ مهمَّة لتزويد عديد من البلدان بالمياه، ولديها القُدرة على التسبُّب في نشوب التوتُّرات والعنف. في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى نزاعات إيران المائية مع دول جوارها وتأثيراتها، على النحو الآتي:

1. النزاع الإيراني-العراقي على المياه

بدايةً، يُشار إلى أنَّ إيران والعراق تتقاسمان الأحواض المائية، التي تقع ما بين نهري الفرات ودجلة، وعلى الرغم من الموارد المائية العديدة المشتركة والموجودة على طول الحدود الطويلة للبلدين، فقد ارتبطت الخلافات الرئيسية عبر التاريخ بالحدود الجنوبية ونهر أروند. وقد يكون لاهتمام العراق بالحصول على حصَّة أكبر من نهر أروند، السبب الرئيسي في الحرب الإيرانية-العراقية في ثمانينيات القرن العشرين، ومع ذلك، وعلى الرغم من عديد من الاتفاقات المُبرَمة بين البلدين حول حقوق إيران والعراق في ما يتعلَّق بنهر أروند، لا تزال الخلافات قائمة بين البلدين في هذا الصدد[21].

وقد تفاقمت مشكلة شُحّ المياه بسبب سوء الإدارة للموارد المائية، بما في ذلك بناء السدود الضخمة، ونقل المياه. ونتيجة سرعة تدفُّق المياه إلى العراق، تُعاني المناطق الإيرانية الغربية المتاخمة لذلك البلد حاليًا من نقْص حاد في المياه، وفشلت الحكومة الإيرانية في وضْع خطَّة شاملة لإدارة المياه، لأنَّها لجأت إلى أداء إصلاحات قصيرة الأجل، بدلًا من إيجاد حلول طويلة الأجل. وتسبَّب هذا الوضع في خلْق توتُّرات بين المزارعين في مناطق مختلفة، إذ أصبحوا يكافحون من أجل الحصول على إمدادات المياه[22].

يعتمد العراق في استهلاكه المحلِّي وفي قطاع الزراعة بشكل أساسي على تدفُّق المياه من دول المنبع، خصوصًا إيران، ويتأثَّر الأمن المائي والإنتاج الزراعي في العراق بالسياسات المائية الإيرانية، وكذلك تطوير سدود المنبع. وعلى ضوء ذلك، تتطلَّب إدارة الموارد المائية في هذا الحوض المشترك، التعاون والتواصل بين إيران والعراق من أجل الحفاظ على التوزيع العادل للمياه ومنْع النزاعات المستقبلية.

نَجَم عن إدارة إيران شؤون المياه في السنوات الأخيرة تأثير سلبي في الزراعة العراقية، وتسبَّب ذلك في نقص المياه في البلاد، كما عطَّل بناء السدود وعطَّل الحياة الطبيعية، ما دفع العراقيين المتضرِّرين من هذه السياسات إلى إطلاق بعض ردود الفعل[23]. وفي ديسمبر 2022م أعلنت بغداد استمرار أزمة المياه في العراق، معبِّرةً عن مخاوفها من جفاف معظم الأنهار والأراضي الرطبة في البلاد، وصرَّحت بأنَّها سَتُرسل قريبًا وفدًا تقنيًّا إلى طهران للتفاوض مع إيران، بشأن تدفُّق المياه من الأراضي الرطبة في هويزة. جدير بالذكر هُنا وجود عواصف ترابية ستهُبّ على إيران والعراق، ما يجعل إدارة المياه عبر الحدود أمرًا بالغ الأهمِّية لكلا الجانبين. ومع ذلك، لا يمكن التنبُّؤ بأيّ نتائج يمكن أن تُسفر عنها هذه الجهود، خلال هذه المرحلة. وفي حين يُعَلَّق عديد من الآمال على معالجة السبب الجذري للمشكلة، فإنَّ هذا الأمر يتطلَّب إشراك سوريا وتركيا في المباحثات، ومن أجل الوصول إلى هذه النقطة، يجب على إيران وتركيا أن تسلكا مسارًا تعاونيًّا، وتتجنبا الاعتماد فقط على لغة الخطابات. ومع ذلك، تُوصَف البراغماتية في هذا الشأن بأنَّها غير مُجدية، إذ تعتمد كلٌّ من أنقرة وطهران على السياسة الشعوبية لجذب المشاعر القومية لصرف انتباه السُكّان عن الأزمات الاقتصادية[24].

لا تتعاون إيران مع العراق في هذا الملف، وهذا ما أكده وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشيد الحمداني في سبتمبر 2023م، بقوله إنَّ العراق لم يتوصَّل إلى أيّ اتفاق مع إيران بشأن حصَّة المياه العراقية، وقال الحمداني في إشارة منه إلى الخلاف حول المياه مع إيران: «لدينا أدلَّة على أنَّ إيران تحفر الأنفاق وتحوِّل المياه»، مضيفًا: «أبلغنا إيران رسميًّا بانتهاكها القوانين، لكنَّنا لم نَتَلقَّ أيّ ردّ منها»[25]. بدلًا من التعاون، تزعم إيران أنَّ سلوكها المُرتبِط باستخدام مياه الأنهار الحدودية يتوافق مع القانون الدولي، ولم يُقلِّل كمِّية المياه التي تدخل العراق بأيّ شكل من الأشكال، ولم يتسبَّب في أيّ ضرر لهذا البلد. وفي الوقت الحاضر، أُنشِئت اللجنة المنصوص عليها في المادَّة 3 من الاتفاق حول استخدام مياه الأنهار الحدودية لتحديد حصَّة كلّ من البلدين في مياه هذه الأنهار، وبسبب تسوية وإبرام اتفاقيات المياه الثنائية بين إيران والعراق، لا يمكن أن تتحقَّق تسوية النزاعات بين الجانبين إلّا من خلال المفاوضات

والاتفاقيات الثنائية، وبالطبع يمكن أن تكون المبادئ العامَّة للقانون الدولي حول المياه هي الأساس القانوني للمفاوضات[26].

تُثار المخاوف المُتعلِّقة بسياسة إيران الخارجية في مجال المياه، وقُدرتها على معالجة الأزمة، بسبب عدم وجود تشريعات واتفاقيات مناسبة لإدارة الموارد المائية المشتركة مع الدول المجاورة. وأُثيرت المخاوف بسبب وجود «مافيا مائية» في إيران تستخدم موارد المياه في البلاد من أجل كسْب نفوذ سياسي ومالي. وتتفاقم مشكلات إيران البيئية بسبب العواصف الرملية المتكرِّرة من جهة العراق، الأمر الذي يُسلِّط الضوء على الحاجة المُلحَّة لاتّخاذ إجراءات عاجلة لمنع النزاعات المُحتمَلة المتعلِّقة بالمياه، وضمان الاستخدام المُستدام للموارد المائية في المنطقة.

2. النزاع على المياه بين إيران وأفغانستان

ظلَّ النزاع بين إيران وأفغانستان حول تقسيم نهر هلمند، دون تسوية لأكثر من ستة عقود، وفي السنوات الأخيرة، منعت أفغانستان تدفُّق المياه إلى بحيرة هامون من خلال إنشاء عديد من السدود وإغلاق السدود الترابية على نهر هلمند، الأمر الذي تسبَّب في الجفاف لأجزاء من إيران[27]. فعلى سبيل المثال عند افتتاح سدّ «كمال خان» في مارس 2021م، أعلن الرئيس الأفغاني في ذلك الوقت، محمد أشرف غني، أنَّ مقاطعة نيمروز ستصبح خزّانًا للمياه لأفغانستان وإيران، وأعلن غني أيضًا، عند افتتاح السدّ، أنَّ إقليم نمروز سيصبح خزّانًا لمياه أفغانستان وإيران، وقال: «سيجري الآن إرسال مياه أفغانستان إلى إيران مقابل النفط». وهكذا يُعتقَد أنَّ أفغانستان، ومن خلال التحكُّم في تدفُّقات المياه إلى إيران، تستطيع فرْض سيطرتها على سلوك إيران وقراراتها السياسية في ما يتعلَّق ببيع النفط الرخيص واستقبال المهاجرين[28].

ومؤخَّرًا، لَفَت الصراع الحدودي الأخير بين أفغانستان وإيران الانتباه إلى المشكلة الخطيرة المُتمثِّلة في نقْص المياه والتوتُّرات بين البلدين، وأدَّى الخلاف حول تدفُّق المياه من نهر هلمند الأفغاني إلى إيران إلى اشتباكات حدودية. خلال هذا الصراع، اتُّهِم نظام «طالبان» في أفغانستان بحرمان إيران عمدًا من المياه، لكنّه يدّعي أنَّ قِلَّة هطول الأمطار وانخفاض مستويات الأنهار هي السبب في ذلك. وتمنح سيطرة «طالبان» على المنبع مزيدًا من القوة إلى أفغانستان، الأمر الذي سوف يُؤثِّر بقوة في العلاقات مع إيران، وعلى الرغم من أنَّ الوضع الراهن قابل للتفاوض، فإنَّه يشكِّل تهديدًا للتعاون والاستقرار الإقليميين[29].

في ظل هذا التوتُّر، قد تحتاج إيران إلى توفير مصادر مياه بديلة لتطوير

محافظة سيستان وبلوشستان. ويمكن أن تكون الأنهار الحدودية المشتركة وكيفية استغلال الموارد المائية العابرة للحدود الوطنية، من ناحية، نقطة خلاف وصراع حول ضمان أقصى قدْر من المصالح الأحادية، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون بداية للحوار والتعاون من أجل تحقيق التنمية المُستدامة لأفغانستان وشرق إيران. ومن منظور واقعي يمكن لإيران استخدام نفوذها لإجبار الحكومة الأفغانية على الوفاء بالتزاماتها، ومن ناحية أخرى، تمكن للبلدين مواصلة حوارهما لسنوات في إطار نهج قانوني وسياسي، ومع ذلك سيفقد كلا البلدين فُرصة التنمية الاقتصادية، دون تحقيق كثير من النتائج الملموسة والعملية.

3. النزاع على المياه بين إيران وتركيا

تشترك إيران في خمسة أنهار، هي آراس ودجلة والفرات وساريسو وكاراسو، بشكل مباشر وغير مباشر مع تركيا في منطقتها الغربية. وعندما يتعلّق الأمر بأنهار آراس ودجلة والفرات تُعَدُّ إيران دولة مصَبّ، لهذا فإن الموارد المائية من أهمّ الجوانب التي تؤثّر في العلاقات بين إيران وتركيا لأنَّهما دولتان قويتان في منطقة غرب آسيا. ويزيد موقع البلدين في المنطقة الجافّة وشبه الجافّة على كوكب الأرض أهمِّية القضية، ويخلق صعوبات بينهما، وتُعَدُّ العواصف الترابية في إيران واحدة من الآثار الحتمية لمشاريع التنمية العديدة في تركيا، ومنها بناء السدود على نهرَي دجلة والفرات، الأمر الذي يتسبَّب في أضرار بيئية كبيرة داخل تركيا، وفي البلدان المجاورة، مثل إيران[30].

صرَّح الباحث التركي في الشأن الإيراني عارف كيسكين، أنَّ أزمة المياه هي أساس عديد من المشكلا بين إيران وتركيا، وقال كيسكين لـ«المونيتور»، «إنَّ المسؤولين الإيرانيين يحاولون تصوير مشاريع السدود التركية على أنَّها السبب الرئيسي للجفاف، ليس فقط في إيران، لكن أيضًا في العراق وسوريا»، ولهذا تشعر إيران أنَّ إجراءات أنقرة تؤثّر في أمنها القومي بشكل مباشر[31].

يُعَدُّ النزاع على نهري دجلة والفرات بين إيرانً وتركيا أحد النزاعات المائية الرئيسية، إذ تشترك تركيا وإيران والعراق في هذا النهر المهم الذي ينبع من تركيا ويتدفَّق إلى كلٍّ من إيران والعراق. وبسبب سيطرتها على منابع المياه، يمكن لتركيا تغيير اتّجاه تدفُّقً المياه، الأمر الذي سوف يؤثّر في إمدادات المياه في كلٍّ من إيران والعراق. وأعربت إيران والعراق عن مخاوفهما بشأن نقص المياه، وتضرُّر النظم البيئية في البلدين بسبب التغيُّرات التي طرأت على تدفُّق المياه وتطوير السدود في تركيا، وتفاقمت هذه المخاوف لعدم وجود اتفاق رسمي لتقاسم المياه وآليات للتعاون الإقليمي، كما تشكّل

الموارد المائية العابرة للحدود، خصوصًا نهري آراس ودجلة، مصدرًا للتوتُّرات المتصاعدة بين تركيا وإيران، وفي هذا الصدد تتّهم إيران تركيا ببناء سدود يمكن أن تُلحق الضرر بكلٍّ من إيران والعراق من خلال خفْض تدفُّقات المياه. ومع ذلك ستجِد إيران صعوبة في رفْع دعوى قضائية دون إشراك تركيا في اتفاقية نيويورك لعام 1997م، أو ما يُعرَف بـ«اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية». التوتُّرات مستمرة على الرغم من الجهود المبذولة لقياس تدفُّق المياه، ومحاولة الطرفين معالجة المشكلة معًا، الأمر الذي سوف يسهم في تعقيد القضايا الجيو-سياسية الأكبر بين تركيا وإيران، وتبقى الحاجة قائمة إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية، والتعاون لحل النزاع والتخفيف من حدَّة قضية المياه في المنطقة[32].

يُعَدُّ بناء تركيا السدود على نهري دجلة والفرات جوهر النزاع بين تركيا وإيران، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن إمدادات المياه إلى إيران، وتزعم طهران أنَّ أنقرة تُحوِّل المياه على نحو يضرّ بمصالحها المائية، وتسعى إلى إجراء محادثات دبلوماسية لإيجاد حلٍّ لهذا الوضع، وتزعم تركيا أنَّ القيود المفروضة على المياه في إيران هي نتاج سوء الإدارة وليس بسبب بناء السدود، التي تؤكد أنقرة أنَّها ساعدت في الحد من نُدرة المياه خلال فترات الجفاف، وساعدت في تعزيز العلاقات الثنائية. من جانبهم ينتقد جيران إيران سياساتها المائية، فكما يُخطِّط العراق لتقديم احتجاج على سياسات المياه في إيران لدى محكمة العدل الدولية، فإنَّ المسؤولين الإيرانيين يتّهمون تركيا بالتصعيد في عدم الاستقرار الإقليمي، وتُلقي باللائمة على مشاريع السدود التركية، لأنَّها «المسبب لحالة الجفاف في إيران والعراق وسوريا»، ما أدَّى إلى تفاقُم التوتُّرات بين البلدين[33].

قد ينفجر نزاع مُحتمَل حول إدارة المياه العابرة للحدود بين تركيا وإيران، خصوصًا أنَّ إيران تعتقد أنَّ موجات الجفاف والعواصف الترابية في سوريا والعراق سببها بناء تركيا السدود، على الرغم من معارضة تركيا لهذه الرواية، بل وتتّهِم إيران بسوء إدارة موارد المياه، لهذا أصبح «مشروع جنوب شرق الأناضول» و«سد إليسو» في صميم التوتُّرات، وأصبح الحل المتعدِّد الأطراف غاية صعبة المنال في ضوء المصالح المتناحرة بين البُلدان الأربعة، ولا نغفل أنَّ إيران تسعى إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع تركيا وإقامة تحالفٍ مع العراق وسوريا، لكن ما شرحناه آنفًا من مساعي الجانبين التركي والإيرانيِّ قادر على تعميق التنافس الإستراتيجي بينهما، ما سيفاقم الوضع[34].

إنَّ المناطق التي تعاني من نُدرة المياه في إيران قد تتعرَّض إلى خطر عدم الاستقرار، وقد تتفاقم الاحتجاجات الحالية، وقد تتسبَّب نُدرة المياه في تفاقُم

مشكلة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالنظر إلى أنَّ إيران تُواجه بالفعل أزمة اقتصادية عميقة، ويُضاعف حجم تلك المشكلة نظام العقوبات الأمريكي الصارم. ليس هذا فحسب، بل إنَّ مشكلة المياه في السنوات المقبلة سوفَ تُعرِّض مصالح هذه البُلدان الأربعة للخطر، وخلافًا للبلدان الثلاثة الأخرى، لم تُوقِّع تركيا على اتفاقية نيويورك لعام 1997م إزاء الاستخدام المشروع للمياه العابرة للحدود، الأمر الذي يزيد حدَّة المسألة ولا يضع أي أساس لنهج نحو حلٍّ متعدِّد الأطراف. وحتى في حال كانت أنقرة محكومة باتفاقية دولية، فليس من الواضح إلى أيّ مدى يمكن أن تنجح طهران في حشْد الدعم لموقفها، نظرا إلى عُزلتها على الساحة الدولية[35]، لذا لا بُدّ أن يعطي جميع الأطراف الأولوية للتعاون الإقليمي واعتماد الدبلوماسية لحل مشكلات المياه بنجاح، وقد ينجم عن ذلك إبرام اتفاقيات رسمية لتقاسم المياه وتشكيل هياكل إدارية تعاونية، وتوزيع الموارد المائية على نحوٍ أكثر إنصافًا واستخدامها في التنمية المستدامة، ومن أجل خلْق تفاهم مُتبادَل وإيجاد حلٍّ سِلْمي للمشكلات المتعلِّقة بالمياه، ويجب على إيران وتركيا والعراق المشاركة في الجهود الدبلوماسية وتبادُل البيانات بشكل شفّاف، ولا بُدَّ من التعاون الإقليمي لضمان الأمن المائي والاستقرار في المنطقة، إذ يساعد هذا التعاون في تعزيز بيئة يسودها السلام، تكون فيها الموارد المائية المشتركة بمثابة بداية للتعاون والتنمية، بدلًا من أن تكون سببًا للصراع والتوتُّر.

ثالثًا: التداعيات وفُرَص المعالجة

تركت أزمة المياه ببُعدَيْها الداخلي والخارجي تداعيات خطيرة على إيران، لكن لا تزال توجد فُرصة من أجل تجنُّب الأسوأ. ويمكن توضيح التداعيات التي خلَّفتها الأزمة والخيارات الممكنة للخروج منها على النحو الآتي:

1. تداعيات الأزمة

تشمل التحدِّيات الحاسمة التي تتسبَّب بها أزمة المياه وتواجه الحكومة الإيرانية في المستقبل: الهجرة القسرية والتغيير السُكّاني في بعض المحافظات، وسوف تُخل الهجرة القسرية بالتكوين الديموغرافي لبعض المقاطعات الإيرانية، وحسبما أفاد أحد المسؤولين، فستؤدِّي ظاهرة «الهبوط الأرضي»، الناجمة عن السحب الزائد للمياه وتصريف طبقات المياه الجوفية، إلى الهجرة القسرية لأكثر من 37 مليون شخص إلى غرب وشمال إيران، ومع تمركُز المرافق في المناطق الحضرية، فقد أُجريَت الاستعدادات لزيادة سُكّانية غير منضبطة في المناطق الحضرية، كذلك أثارت أزمة المياه فيها مظاهراتٍ وقلاقل، الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسَّة إلى إدارة

المياه بكفاءة وتطوير البنية التحتية[36].

إن نقص المياه يُشير إلى أزمة وجودية في المستقبل، إذ وصف رئيس غرفة التجارة الإيرانية غلام حسين شافعي، الأمن الغذائي بأنَّه قضيةٌ اقتصادية مهمَّة، بينما تبقى أزمة المياه هي التحدِّي الأكبر الذي يواجه البلاد. ويُعَدُّ تحدي نقْص المياه خطرًا كبيرًا على الاقتصاد الإيراني، وفي هذا الصدد، وفي إشارة إلى تقارير المنظَّمات الدولية، خصوصًا الأُمم المتحدة، حول أزمة المياه في إيران، قال شافعي: «يُظهِر تقرير الأُمم المتحدة أنَّه في حال استمرَّت إيران على نفس هذا المنوال في السنوات العشرين المقبلة، فإنَّ فكرة وجود كائن حي في هذا البلد بعيدة عن التوقُّعات»، ولمنع هذا السيناريو، لدى إيران 10 سنوات فقط لمعالجة هذا الموضوع[37].

ونظرًا إلى توجُّه التركيز على الصناعات والمصانع التي تستهلك كثيرًا من المياه في المقاطعات الوسطى من إيران، حيث يُقيم معظم السُكّان من العِرق الفارسي، سوف يؤدِّي ذلك إلى أن يصبح عديد من المُدُن الكُبرى في هذه المقاطعات عُرَضةً لأزمات المياه، وستُصبِح طهران ومشهد وأصفهان وكرمان في وضع أكثر خطورة من المُدُن الأخرى، كما تتحرَّك شيراز في هذا الاتّجاه الخطير، ما سيفاقم أزمة دوران عجلة التنمية للخلف، إذ يبدأ التخلُّف في عجلة التنمية أولًا من كون الصناعات المُعتمدة على الاستخدام الكثيف للمياه، مثل محطّات الطاقة والبتروكيماويات والصُّلَب والإسمنت، تقع في الجغرافيا ذات المناخ الجاف من الهضبة الوسطى، التي تعاني نُدرة الموارد المائية وطبقات المياه الجوفية الفارغة. وثانيًا أنَّ المنتجات الرئيسية لهذه الصناعات تُستخدَم في قطاعين استهلاكيين رئيسيين: الإسكان والسيارات[38]، وفي إشارة إلى أزمة المياه في شمال غرب إيران، قال ممثِّل زنجان في المجلس الأعلى للمحافظات ماجد أسنلو، إنَّ المسؤولين الإيرانيين لم يتوصَّلوا بعد إلى استنتاج مفاده أنَّ إيران تعاني من أزمة مياه، وعندما تَنفَد المياه ولا يتبقى حتى قطرة واحدة، رُبّما سوف يستيقظ بعض المسؤولين ويرونَ وجود أزمة مياه في البلاد[39].

وكما يدّعي عضو كلِّية الزراعة بجامعة شيراز محمد ناظم وسادات، أنَّ عدد سُكّان إيران تضاعف على مدار المائة عام الماضية، لذلك وفي حال كانت كمِّية المياه على الأقّل كما في السابق، يمكن أن نستنتج أنَّ الضغط على الموارد المائية قد زاد على مدى مائة عام، لم تحدُث تغيُّرات ملحوظة في نسبة هطول الأمطار، لكنّنا شهدنا زيادة في الضغط على موارد المياه بسبب سوء ممارسات الإدارة والنمو السُكّاني. وفي هذا السياق، يواجه نُمو عدد الشعب الإيراني تحدِّيا كبيرًا،[40] وسوف يزيد تزامُن العقوبات ونقْص المياه والموارد الطبيعية اعتماد البلاد على استيراد المحاصيل والثروة الحيوانية والسِّلَع الزراعية المستوردة (بما في ذلك علف الماشية والدواجن).

ومع تحوُّل إيران إلى استخدام الطاقة الكهربائية في الزراعة وتناقُص إمدادات المياه الجوفية في البلاد، تظهر على السطح قضايا عاجلة تتعلَّق بإدارة الموارد، ودون تقديم حوافز للحفاظ على المياه، من المتوقَّع أن يؤدِّي استمرار دعْم الكهرباء بشكل كبير في قطاع الزراعة إلى تفاقُم اختلال التوازن في التكلفة. وبالتوازي مع ذلك من المتوقَّع أن تستمرّ مستويات المياه الجوفية في الانخفاض، ما يزيد متطلَّبات الطاقة من المدى القصير إلى المتوسِّط من أجل الإعانات الزراعية والحكومية، وهذا يمكن أن يضغط على قطاع الطاقة الكهربائية، ويؤدِّي إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة. ولا بُدَّ من الاعتراف بانخفاض مستويات المياه الجوفية، باعتباره مؤشِّرًا تحذيريًّا، ومن أجل الحدّ من الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل، بما في ذلك فقدان الوظائف، الناجم عن استنزاف المياه الجوفية ذات الجودة العالية أو الطفيفة، يجب وضع إستراتيجيات التكييف لإدارة المياه الزراعية[41].

إنَّ التغيير المناخي سيقلِّل وبصورة كبيرة مصادر المياه في إيران، بما في ذلك هطول الأمطار، والمياه المُتاحة، والمياه المتجدِّدة، والمياه الجوفية، ما سيفاقم شُحّ المياه، كما أنَّ كل إقليم مناخي في إيران يتأثَّر بصورة مختلفة مع التغيُّر المناخي، لكن تُعَدُّ المناطق الصحراوية أكثرها تأثُّرًا. ولمنع المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ونشوب الصراعات، مثل تلك التي تشهدها البلدان في إفريقيا، والمساومات المعقَّدة في توزيع المياه عبر القطاعات، لا بُدَّ من وضع إستراتيجيات عاجلة لحل مشكلة المياه الصاعدة، لا سيّما في المناطق الجافة. أمّا الأفراد ممَّن يعتمدون على الموارد الطبيعية في سُبُل عيشهم، فستزداد حالتهم سوءًا مع تفاقُم آثار التغيُّر المناخي في مصادر المياه في إيران. ولإدارة هذه المقايضات، ومعالجة الفوارق الجغرافية في نُدرة المياه، ينبغي على الحكومة الإيرانية أن تعطي الأولوية للتنمية الإقليمية، اعتمادًا على المقدرات الطبيعية لكُلِّ إقليم[42].

ويوضِّح بحثٌ آخر مدى تعقُّد مشكلات المياه في إيران، التي تنجم عن الظواهر الطبيعية، مثل تغيُّر المناخ والجفاف، فضلًا عن المشكلات التي يتسبَّب فيها الإنسان، بما في ذلك الإدارة غير الفعّالة، والتخطيط غير المنظَّم، وأهداف التنمية في غير محلِّها. وبسبب الجفاف الذي نتج عن ذلك، يوجد نقصٌ حاد في المياه لأنَّ الطلب يفوق العرض بصورة كبيرة. وفي هذا الصدد تواصل إيران الاستثمار في الحلول الهيكلية باهظة الثمن، مثل مشاريع نقْل المياه وتحلية المياه، على الرغم من آثارها البيئية والاقتصادية السلبية، بدلًا من إعطاء الأولوية للحفاظ على المياه. ويجب على إيران أن تتحوَّل من عقلية «السيطرة على الطبيعة» إلى «إدارة الطبيعة» وتقليل اعتمادها على الإصلاحات التكنولوجية باهظة الثمن من أجل التعامل بنجاح مع هذه القضايا[43].

ويُعزَى الارتفاع المستمرّ الذي تشهده إيران في درجات الحرارة والاحتباس الحراري النسبي إلى انخفاض هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخُّر، إذ لا تزال معدلات الاحتباس الحراري النسبي في ارتفاع في مدينة مشهد الإيرانية. ومع ارتفاع درجات الحرارة ترتفع مؤشِّرات درجات الحرارة القصوى في الأيام الحارَّة والليالي الاستوائية ونوبات الجفاف وموجات الحر، ونظرًا إلى طلب المدينة المتزايد على التبريد خلال فصل الصيف، ارتفع مستوى التلوُّث واستخدام الوقود الأحفوري، ومن ناحية أخرى وقياسًا على معدل درجات الحرارة الصغرى اليومية، تقِلّ الأيام الباردة مع الصقيع[44].

الشكل 1: الجفاف بشريّ المنشأ..

العامل الرئيسي في استنزاف المياه الجوفية في إيران

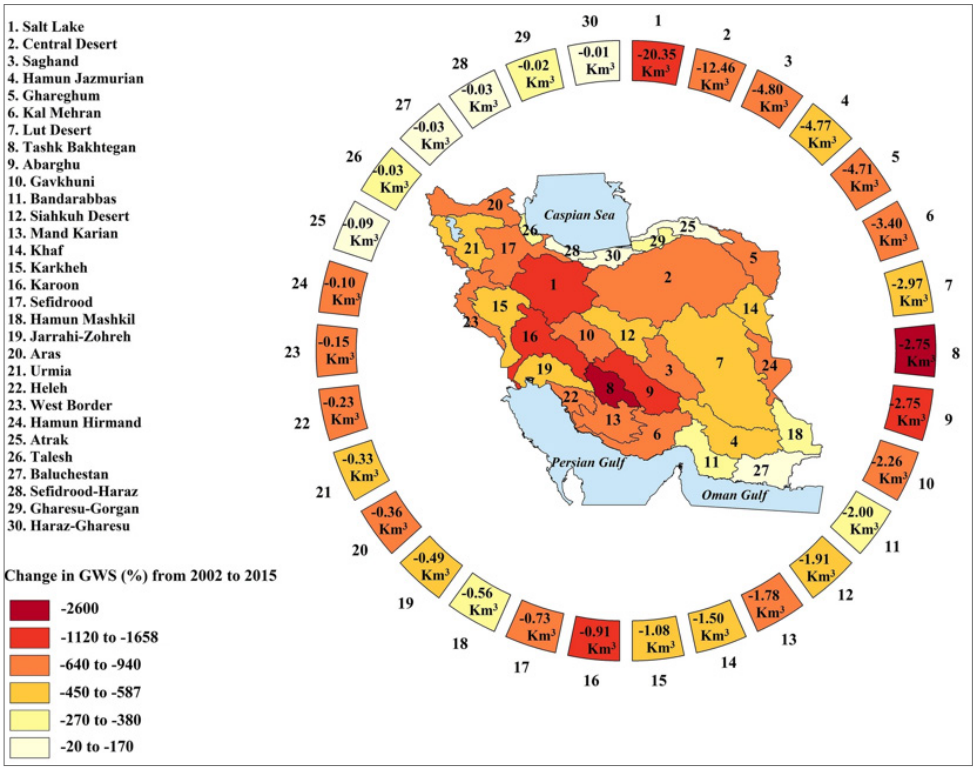

يوضِّح الشكل استنزاف المياه الجوفية (بالكيلومتر المكعَّب) في الأحواض الرئيسية في إيران بين عامي 2002 و2015م، الأحواض مرتَّبة من الأكبر إلى الأصغر في الدائرة الخارجية، وفقًا للكمِّية الإجمالية لمخزون المياه الجوفية، الذي جرى استنفاده

بالكيلومتر المكعَّب. تغيرت نسبة تخزين المياه الجوفية بالنسبة إلى خط الأساس، خلال فترة البحث. أُعِدَّ هذا الشكل باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 لتحليل الخرائط[45].

يتأثَّر التعاونَ الإقليمي والاستقرار تأثُّرًا كبيرًا بالصراع المائي بين إيران وجيرانها، خصوصًا العراق وأفغانستان. كانت الموارد المائية المشتركة، مثل أنهار دجلة والفرات وهلمند، موضوعًا لكثير من النقاشات التي جرت في سياق تخصيص المياه وإدارتها، وتوتَّرت العلاقات بين هذه الدول بسبب النزاعات حول تدفُّقات المياه، وتطوير السدود، واستخدام المياه. وتأثَّر الإنتاج الزراعي العراقي وتأثَّر توافُر المياه ببناء السدود في إيران، الأمر الذي أدَّى إلى انخفاض تدفُّق المياه في اتّجاه مجرى النهر، ونتيجة تلك السياسة، تصاعدت التوتُّرات القائمة بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، أصبح النزاع على نهر هلمند مع أفغانستان سِمةً لتضارُب المطالب على المياه وللتوجُّهات المختلفة لإدارة المياه، وعانت إيران وأفغانستان بشدَّة بسبب الانقطاعات في تدفُّق مياه نهر هلمند، ما أثَّر في الزراعة، وفي سُبُل العيش والاستقرار الإقليمي.

تفرض أزمة المياه في إيران آثارًا ذات تداعيات واسعة النطاق، ومخاطر على الأمن الإيراني والعالمي، فقد نزَحَ ملايين من الناس بسبب شُحّ المياه، الأمر الذي أدَّى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في إمدادات مياه الشرب، وأدَّى ذلك أيضًا إلى فقدان سُبُل كسْب العيش، وعدم الاستقرار الاجتماعي في جميع أنحاء إيران. وبالإضافة إلى ذلك، تسبَّبت قضية نقْص المياه في إيران إلى توتُّر العلاقات مع الحكومات المجاورة، مثل العراق وأفغانستان، بينما فاقم انخفاض تدفُّق المياه في هذه البلدان الأزمات المائية لديها، الأمر الذي أدَّى إلى تصاعُدٍ في الأعمال العدائية[46].

2. خيارات المواجهة

يُعَدُّ الإنفاق الضخم على البنية التحتية، وكذلك الممارسات الزراعية المستدامة، أمرًا بالغ الأهمِّية للمساعدة في التخفيف من حدَّة الوضع. ومع ذلك، يصعُب المُضِي قُدُمًا في الإنفاق الضخم بسبب القيود المالية الحالية، والافتقار إلى إدارة المياه والسياسات الزراعية المناسبة، لذا يبقى التعاون والإدارة المُستدامة والدبلوماسية أمرًا ضروريًّا لمعالجة أزمة المياه. وبينما لا تسهم الزراعة بقوّة في النمو الاقتصادي للبلاد وإمداداتها الغذائية، إذا كانت تستهلك كميات كبيرة من المياه وتنتج القليل، ففي هذه الحالة يجب على الحكومة تخصيص الأموال لاستيراد المنتجات الزراعية، التي تستهلك كمِّيات كبيرة من المياه، وكذلك التوسُّع في الخدمات والصناعات لتعزيز التنمية الاقتصادية، والحفاظ على مزيد من المياه، كما يُعَدُّ التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وإدارة الموارد المائية بشكل مُستدام، وتعزيز التعاون الإقليمي، أمورًا بالغة الأهمِّية لمعالجة هذه الأوضاع الطارئة[47].

ونظرًا إلى الاهتمام الذي تُوليه الحكومات الإيرانية المتعاقبة للمحافظات الوسطى، لم تحظَ أزمة الجفاف التي ضربت بحيرة أورمية وأزمة المياه في محافظة خوزستان إلا باهتمام قليل، ومن المُحتمَل أن تواجه موجات جفاف جديدة، خصوصًا أنَّ نحو 90% من بحيرة أرومية قد جفَّ قبل عام 2013م. وعلى الرغم من اتّخاذ التدابير وحدوث انتعاش نسبي في هذه البحيرة بعد هذا التاريخ، فإنَّ الجفاف المستمِرَ ثبَّط انتعاش هذه البحيرة من جديد. وفي عام 2006م، قبل أن تجِفّ البحيرة، كانت مساحتها 5000 كيلومتر مربَّع، وقد تقلَّص حجمها في عام 2013م إلى 500 كيلومتر مربَّع، وانخفض حجم المياه الذي كان 30 مليار متر مكعَّب إلى 1 مليار متر مكعَّب. بحلول عام 2013م جفَّ 90% من البحيرة، وبقِيَ 10% فقط، وبعد محاولة إنعاشها زاد حجم المياه من 1 مليار متر مكعَّب إلى 4 مليارات متر مكعَّب، وزادت مساحتها من 500 كيلومترٍ مربَّع إلى 3666 كيلومتر مربَّع. جدير بالذكر هُنا أنَّ بحيرة أرومية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة الناس، وفي حال جفَّت البحيرة سوف تجِفّ الحياة في المنطقة أيضًا[48].

يجب على إيران البدء في تجديد مصادر المياه باعتبارها خطوة في دبلوماسيتها البيئية، حالها كحال المناطق القاحلة الأخرى، وبذلك تكون طهران قادرة على العمل والتكيُّف مع المناخ، والأمن الدولي، وإعادة الاستقرار البيئي. وتعتمد الخدمات البيئية جميعها، التي تشمل التلقيح والتنظيم الصحي ومياه الشرب والتخفيف من الكوارث، على إمدادات المياه المُستدامة.

لن يؤثِّر نقْص المياه في البيئة فحسب، بل سيؤثِّر أيضًا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفي حال فقدت إيران مثل هذا الاستقرار، فمن المرجَّح أن نشهد عدوانًا دوليًا وإقليميًا ومحلِّيًا من طهران. وتُعَدُّ إدارة الأمن المائي في البلاد خطوة أولية ضرورية للتغلُّب على عدم الاستقرار المنهجي داخل حدود إيران[49].

ومن التدابير المهمَّة لتحسين الوضع الراهن: السيطرة على التحضُّر، والتوزيع العادل للسُكّان، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتسليط الضوء على قيمة المياه، وتعزيز الجمعيات التعاونية المحلِّية، وإشراك المزارعين، وتنظيم قطاعَي الصناعة والخدمات، وتعزيز التثقيف على نطاق واسع حول الاستخدام المسؤول للمياه، وقد يكون من المفيد إعداد مزيد من التحليلات العلمية لحالة المياه، والتعلُّم من الإخفاقات العالمية السابقة في إدارة المياه. كما تحتاج إيران إلى أن تهتم ببعض الاعتبارات لمعالجة أزمة المياه بشكل فعّال، على رأسها وأهمّها وجوب بناء أُطُر قوية للتعاون وتقاسم المياه مع البلدان المجاورة، وهذا يتطلَّب إجراء مفاوضات دبلوماسية، وتبادُل البيانات، وعمليات صُنع القرارات التعاونية، من أجل ضمان التوزيع المتساوي والاستخدام

المُستدام للموارد المائية المشتركة.

ومن أجلِ تخفيف وطأة أزمة المياهِ هذه، يجب استخدام التكنولوجيا الجديدة، ويجب تغييرِ طريقة استهلاك المياه فيِ الزراعة الإيرانية، ويجب على إيران أيضًا استخدام أحدث التقنيات لإدارة المياه. ويتطلَّب هذا الأمر استخدام طُرُق فعّالة للري، والاستثمار في البِنية التحتية للمياه، وتشجيع الإستراتيجيات للحفاظ على المياه. يمكن لإيران توسيع نطاق مواردها المائية، وتقليل آثار شُحّ المياه من خلال تقليل هدْر المياه، وتحسين كفاءة شبكات الري. في هذا السياق، يجب تغيير السياسات الزراعية لتشجيع تقنيات توفير المياه. ويمكن تخفيض استهلاك المياه في الزراعة عبر تشجيع المزارعين على استخدام تقنيات الري المعاصرة، والتحوُّل إلى زراعة المحاصيل، التي تتطلَّب زراعتها استخدام مياه أقلّ، وتشجيع التناوب في زراعة المحاصيل. تحتاج هذه الإستراتيجية إلى تخطيط عميق، وتثقيف المزارعين، وإلى الدعم المالي، من أجل تسهيل عملية التحوُّل فيً القطاع الزراعي.

وبينما يشمل أمن إيران القومي حماية مواردها المائية، فلا بُدَّ من تشكيل وجهات نظر جيو-سياسية دقيقة، بالإضافة إلى التنسيق مع الدول المجاورة، ناهيك بأنَّ إبرام اتفاقات إقليمية والتوصُّل إلى أوجُه تقارُب إقليمية أمر أساسي لمعالجة هذه المسألة على نحوٍ سليم. ويمكن أن يكون الازدهار الاقتصادي والنفوذ الدولي المتزايد أحد الأمور المرتبطة بوضع سياساتٍ فعّالة في مجال الموارد المائية، ويجب أخْذ القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه المنطقة بعين الاعتبار لكي يتحقَّق ما سبق ذكره.

ومن أجلِ معالجة قضايا إيران وخلافاتها مع تركيا والعراق وأفغانستان، وغيرهم من الجيرانِ الذين يتشاركون الموارد المائية مع إيران، يجب استخدام الدبلوماسية المائية الإيجابية. ومن أجل أن تنجح الدبلوماسية المائية، يجب تغيير سياسة إيران الخارجية، ويجب أن يكون النمو المتوازن والمُستدام لإيران هو محور تركيز الحكومة الإيرانية، وليس فقط تطوير المناطق الأساسية، إذ ستشهد منطقة شمال غرب إيران وسُكّانها تحوُّلًا جغرافيًّا، نتيجة جفاف بحيرة أرومية، لذا ستبقى أزمة المياه القضية الرئيسية التي ستؤثِّر في الاستقرار السياسي للبلاد.

خلاصة

تعاني إيران من نقْص متزايد في المياه بسبب الاكتظاظ السُكّاني وسوء الإدارة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية، ناهيك بأنَّ إيران ضمن المناطق الجافّة وشبه القاحلة مع قلَّة هطول الأمطار. وتزداد الأوضاع سوءًا، خصوصًا في المناطق الجنوبية، إذ لم تأخذ الحكومة ولا المجتمع أزمة المياه على محمل الجد، كما

أنَّ للأزمة بُعدًا خارجيًّا يتعلَّق بعلاقات إيران بجيرانها، والصراع بينهم على الموارد المائية المشتركة المحدودة [50]. لكن لحل الوضع المائي الإيراني، فإنَّ التعاون والدعم الدوليين أمران ضروريان، وقد تستطيع إيران الوصول إلى الخبرة الفنية والتقنية والموارد المالية الأجنبية لتنفيذ أساليب إدارة المياه المُستدامة، ولدعم محاولات إيران لحل الأزمة المائية قد تُقدِّم المنظَّمات الدولية والدول المانحة المساعدة الفنية والتمويل لصالح مشاريع البنية التحتية، ولمنصَّات تبادُل المعرفة.

تدعو الحاجة الماسَّة إلى إستراتيجية متنوِّعة لمعالجة قضية المياه بين إيران وجيرانها، وكذلك حجم الأزمة الحادَّة داخل إيران. ولحل قضايا المياه مع الدول المجاورة، تُعَدُّ المشاركة الدبلوماسية وأُطُر التعاون والمُمارسات الفعّالة لإدارة المياه، عوامل ضرورية، ومن أجل تخفيف أزمة المياه، وضمان الاستخدام المُستدام للموارد المائية في إيران، من المهم جدًّا تطوير البنية التحتية، وتغيير السياسات الزراعية، والتعاون الدولي. وتستطيع إيران أيضًا أن تُسهم في الاستقرار الإقليمي، وتعزيز الأمن المائي، ورفاهية شعبها من خلال تنفيذ هذه التدابير. من أجل السلام الإقليمي والنمو المستدام، يجب على إيران حل خلافاتها مع جيرانها حول المياه، ويُعَدُّ إيجاد حلول مُنصفة أمرًا بالغ الأهمِّية لضمان التوزيع العادل للمياه، ومنع التوتُّرات من التصعيد إلى قضايا جيو-سياسية أكثر خطورة.

قد تُحَوِّل إيران وجيرانها النزاعات حول المياه إلى فُرَص للتعاون من خلال تشجيع التواصل المفتوح والمشاركة الدبلوماسية والتعاون الإقليمي.

مصادر ومراجع

(1) Mohammad Sadegh Talebi, "Water Crisis in Iran and Its Security Consequences," Journal of Hydraulic Structures 8, no. 28-17 :(2023) ,4, DOI: 10.22055/jhs.2023.42638.1239.
(2) http://senobarmag.com/04/1396/ the link refers to many articles, would you please specify exactly the article you cited from and insert it according to our guidelines.

(3) وكالة أخبار إيلنا، بحران آب در برابر بحران خاک هيچ است / گزينه اجباری واردات آب روی ميز قرار گرفت/ همه مسيرهای حل بحران آب به لغو تحريم ختم می‌شود، (۲۷/۰۹/۱۴۰۰)، تاريخ الاطلاع: ۱۰ أكتوبر ۲۰۲۳م، https://www.ilna.news/fa/tiny/news-۱۱۷۰۰۰۸
(4) http://senobarmag.com/04/1396/ the link refers to many articles, would you please specify exactly the article you cited from and insert it according to our guidelines.

(5) وكالـة تسـنيم، اشـتهای بی‌انتهـای صنايـع بـزرگ بـرای دريافـت آب در أصفهـان، (تيـر ۱۳۹۸)، تاريـخ الاطـلاع: ۱۰ أكتوبـر ۲۰۲۳م، https://tn.ai/۲۰٤٤٦۹٤

(6) هيراد شفيعی، نقش چينی ها در خشکاندن تالاب هورالعظيم چيست؟، روزياتو، (۱۷ مرداد ۱۴۰۰ ه ش)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://rooziato.com/1400329415/

(7) Seyed Ershad Barhagh , Mahdi Zarghami, Yusuf Alizade et. al, "System Dynamics to Assess the Effectiveness of Restoration Scenarios for The Urmia Lake: A Prey-Predator Approach for the Human-Environment Uncertain Interactions," Journal of Hydrology 125891 :(2021) 593, https://doi.org/10.1016/j.jhydrol.2020.125891.
(8) Samaneh Ashraf , Ali Nazemi , Amir AghaKouchak, "Anthropogenic Drought Dominates Groundwater Depletion in Iran," Sci Rep 11, no. 9135 (April 2021), DOI: https://doi.org/10.1038/s-41598-88522-021y.
(9) Fehim Tastekin, "Is a water crisis brewing between Turkey and Iran? Al-Monitor, May 2022 ,13, accessed October 2023 ,10, https://www.al-monitor.com/originals/05/2022/water-crisis-brewing-between-turkey-and-iran.

(10) وكالة أخبار إيلنا، بحران آب در برابر بحران خاک هيچ است، مرجع سابق.

(11) العربيـه فارسـی، بحـران آب در ايـران؛ مهاجـرت اجبـاری 37 ميليـون نفـر بـه غـرب و شـمال كشـور ، (16 أكتوبـر 2021م)، تاريـخ الاطـلاع: 10 أكتوبـر 2023م، https://ara.tv/4fmcy

(12) روزنامـه دنيـای اقتصـاد، بحـران آب در ايـران و علـل و پيامدهـای آن، (۱۴۰۰/۱۲/۱۵ ه ش)، تاريـخ الاطـلاع: 11 أكتوبـر 2023م، https://donya-e-eqtesad.com/fa/tiny/news-3847843

(13) Yusuf Alizade Govarchin Ghale, Metin Baykara and Alper Unal, "Investigating the Interaction Between Agricultural Lands and Urmia Lake Ecosystem Using Remote Sensing Techniques and Hydro-Climatic Data Analysis," Agricultural Water Management 221, (July 579-567 :(2019, https://doi.org/10.1016/j.agwat.2019.05.028.
(14) Yusuf Alizade Govarchin Ghale, Abdusselam Altunkaynak and Alper Unal, "Investigation Anthropogenic Impacts and Climate Factors on Drying up of Urmia Lake using Water Budget and Drought Analysis," Water Resource Management 32, no. 1 (January 337–325 :(2018.

(15) مجلس شورای اسلامی، بررسی تحليلی شرايط موجود و تبيين وضعيت آينده بحران آب در كشور، (1400/11/19)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023، https://rc.majlis.ir/fa/report/show/1681436

(16) جماران، بحران آب در ايران: آب سدها نصف شد/ شرايط از پارسال هم بدتر است/ افت آبهای زيرزمينی سرعت گرفت/ روی انتقال آب حساب نكنيم، (۱۴۰۱/۰۲/۰۴ ه ش)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://www.jamaran.news/fa/tiny/news-1549220

(17) بي بي سي فارسي، طرح انتقال آب خليج فارس به فلات مركزی ايران چيست؟، (۱۹ آبان ۱۳۹۹ ه ش) تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://www.bbc.com/persian/iran-54853095

(18) وكالـة أنبـاء فـارس، واكاوی جزئيـات انتقـال آب از دريـای عمـان بـه شـمال شـرق/ حاميـان پـروژه انتقـال آب از دريـا چـه كسـانی هسـتند، (۱۸-۸-۱۴۰۰ ه ش)، تاريـخ الاطـلاع/ 10 أكتوبـر 2023م، http://fna.ir/4v4hz

(19) وكالـة أنبـاء إيرنـا، ابَرپـروژه انتقـال آب خليـج فـارس بـه اصفهـان، زمينه‌سـاز توسـعه صنايـع، (۲ خـرداد ۱۴۰۰ ه ش)، تاريـخ الاطـلاع: 10 أكتوبـر 2023م، https://irna.ir/xjDSJK

(20) شبكه اينترنتـی اكوايـران، انتقـال آب، ايـران را نجـات می‌دهـد؟، (۱۱ تيـر ۱۴۰۰ ه ش)، تاريـخ الاطـلاع: 10 أكتوبـر 2023م، https://www.ecoiran.com/fa/tiny/news- 5531

(21) فاطمـه امـان، اختالـف ايـران و افغانسـتان بـر سـر آب بـاال مـی گيـرد، مركـز جنـوب آسـيا، طـرح آينـده ايـران، تاريـخ الاطـلاع: 10 أكتوبر

Iran-Afghan-Water-Persian.pdf/09/2016/https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads،2023م
(22) Banafsheh Keynoush, "Water Diplomacy Not Enough to Fix Iran-Iraq's Water Dispute," Pacific Council on International Policy, March 2019 ,20, accessed October 2023 ,5, https://bit.ly/3tqrhCZ.
(23) اندبندت فارسی، وزیر منابع آب عراق: از ایران به مجامع بین‌المللی شکایت می‌کنیم، (۳۱ شهریور ۱۴۰۰ ه ش)، تاریخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://www.independentpersian.com/node/178956/
(24) http://v.aa.com.tr/2621413
(25) وكالة أنباء فارس، فرزان شهیدی اختلاف‌های آبی ایران و عراق؛ مسائل و دورنما، (۱۵-۵-۱۳۹۶ ه ش)، تاریخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://www.farsnews.ir/news/13960514000887/
(26) محمدرضا دهشیری ، حامد حکمت‌آرا ، دیپلماسی آب ایران در قبال همسایگان، سایت از کوکی ها برای اطمینان، (دوره 6، شماره 24 - شماره پیاپی 24
https://www.jmsp.ir/article_62700.html دی 1397)، تاریخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م،
(27) Holly Dagres, Iran and Afghanistan are feuding over the Helmand River. The water wars have no end in sight, Atlanticncouncil, (July 2023 ,7), accessed: October 2023 ,10, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/iran-afghanistan-taliban-water-helmand/
(28) حميد الله محمد شاه، أبرزها نهر هلمند.. إلى أين تتّجِه «حرب المياه» بين أفغانستان وإيران؟، الجزيرة نت، (03 فبراير 2023م)، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://www.aljazeera.net/politics/3/2/2023/A7%8A%D8%D9%85%D9%87%D9%-B1%D8%87%D9%86%D9%-87%D9%D9%A7%AF-%D8%D8%86%D9%85%D9%84%D9%87%D9%-B1%AB%D8%D8%83%D9%A3%D8%84%D9%A7%D8%-A9%D8%85%D9%B2%D8%A3%D8%84%A9%8A%D8%D9%B3%D8%A7%D8%B3%AD%D8%D8%
(29) Michael Scollon, "Iran And Afghanistan's Taliban Clash As Water Dispute Boils Over," Radio Free Europe/Radio Liberty, May 2023 ,30 accessed October 2023 ,5, https://bit.ly/48H8zqV.
(30) Iran's water diplomacy with its neighbors., https://jahanesanat.ir/?p=357019
(31) Fehim Tastekin, "Is a water crisis brewing between Turkey and Iran? Al-Monitor, May 2022 ,13, accessed October 2023 ,10, https://www.al-monitor.com/originals/05/2022/water-crisis-brewing-between-turkey-and-iran.
(32) Fehim Tastekin, "Is a Water Crisis Brewing Between Turkey And Iran?," Al-Monitor, May 2022 ,13, accessed October 2023 ,5, https://bit.ly/3PDeZie.
(33) صادق ماجدی، خطر سدهای ترکیه برای امنیت ملی ایران، اقتصاد نیوز، (۱۴۰۱/۰۳/۰۴)، تاریخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، https://www.eghtesadnews.com/fa/tiny/news-497533
(34) Khorrami, N. (2022), 'Amid dust storms and drought, Turkey and Iran are at odds over transboundary water management', Middle East Institute, 13 June 2022, https://www.mei.edu/publications/amid-dust-storms-and-drought-turkey-and-iran-are-odds-over-transboundary-water
(35) Ibid.
(36) العربية فارسی، هشدار درباره «ورشکستگی آبی» در ایران؛ کاهش شدید منابع آب تجدیدپذیر، (07 ژوئن 2021, ه ش)، تاریخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2023م، https://ara.tv/m882s
(37) إيران إنترناشيونال، مسؤول إيراني:إذا استمرَّت أزمة المياه والغذاء فستختفي الكائنات الحية في إيران خلال 20 عامًا، (11/01/2022)، تاريخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2023م، https://www.entekhab.ir/002wRy.
(38) وكلة أنباء أيسنا، چرا ایران دچار بحران آب است؟، (۲ دی ۱۴۰۰ ه ش)، تاریخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2023م، imna.ir/x6DzV
(39) خبرگزاری کار ایران (ایلنا)، بحران آب در بزرگترین شهرستان شمال غرب کشور/ آبفای خدابنده از کوچکترین مسئولیت‌اش سر باز می زند، (۱۴۰۱/۰۸/۱۰)، تاریخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2023م، https://www.ilna.ir/fa/tiny/news-1292514
(40) isna.ir/xdKwT7
(41) Atena Mirzaei, Bahram Saghafian, Ali Mirchi, and Kaveh Madani, "The Groundwater-Energy-Food Nexus in Iran's Agricultural Sector: Implications for Water Security," Water 11, no. 2 :(2019) 1835 ,9 of 15.
(42) Ali Akbar Barati, Milad Dehghani Pour, Mohsen Adeli Sardooei, "Water Crisis in Iran: A system Dynamics Approach on Water, Energy, Food, Land and Climate (WEFLC) Nexus," Science of the Total Environment 882 (July 163549 :(2023.
(43) Kaveh Madani, Amir AghaKouchak and Ali Mirchi, "Iran's Socio-economic Drought: Challenges of a Water-Bankrupt Nation," Iranian Studies 49, no. 6 (November 1008 :(2016, DOI: https://doi.org/10.1000210862.2016.1259286/80.
(44) Rostam Saberifar, "Climate Change and Water Crisis (Case Study, Mashhad in Northeastern Iran), Pol. J. Environ. Stud 32, no. 716-705 ,(2023) 1.

(45) Ashraf , Nazemi , AghaKouchak, “Anthropogenic Drought Dominates Groundwater Depletion in Iran.”
(46) Susanne Schmeier, Charlie Iceland, Liz Saccoccia, “Iran’s Water Crisis: A Result of Drought and Mismanagement with Security Implications,” Water Peace Security, August 2021 ,13, accessed October 2023 ,4, https://waterpeacesecurity.org/info/blog-2021-13-08-iran-water-crisis.
(47) Shahrzad Khatibi and Hasrat Arjjumend, “Water Crisis in Making in Iran,” Grassroots Journal of Natural Resources 2, no. 54-45 :(2019) 3, https://doi.org/10.33002/nr2581.6853.02034.

(48) وكالة انباء الأناضول، خطر خشک شدن دریاچه ارومیه تهدیدی برای ایران و منطقه، (08.07.2021)، تاریخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2023م، http://v.aa.com.tr/2295995

(49) روزنامه دنیای اقتصاد، بحران آب در ایران و علل و پیامدهای آن، (۱۴۰۰/۱۲/۱۵ ه ش)، تاریخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2023م، https:// donya-e-eqtesad.com/fa/tiny/news-3847843

(50) Ibid.

السياسة الزراعية
ومعضلة الأمن الغذائي في إيران

د. فضيل إبراهيم مزاري

أستاذ محاضر - جامعة الشلف بالجزائر

مقدِّمة

احتلَّت مسألة الأمن الغذائي حيِّزًا واسعًا، ضمن الأجندات الوطنية والأُممية، منذ خمسينات القرن العشرين، إذ اتُّخذت سياسات وطنية ودولية لمواجهة تفشِّي الجوع، ومظاهر انعدام الأمن الغذائي. لكن عديدًا من الدول النامية فشلت في معالجة هذه القضية بأشكال متفاوتة، نظرًا إلى اعتبارات داخلية، على غرار الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والمناخ، والسياسات المُنتهَجة، والاحتكار والهيمنة، التي تتميَّز بها الأسواق الدولية للحبوب والتكنولوجيات الزراعية الحديثة، فضلًا عن عوامل خارجية، منها طبيعة العلاقات بين الدول، وواقع سوق الحبوب، الذي تأسَّس على احتكار القلَّة ولا يزال، وخضوع هذه السوق لإملاءات السياسة وشروطها المُجحفة. وهُنا تكمُنَ المعضلة الأساسية للدول ضعيفة الإنتاج في مجال الحبوب، الذي يُعتبَر مصدر البروتينات للعوائل الفقيرة ومتوسِّطة الدخل، كما يُعتبَر المصدر الأساسي لإنتاج اللحوم والحليب، وبالتالي يحمل أهمِّية إستراتيجية في سلَّة الأمن الغذائي.

تُعتبَر إيران من الدول التي تواجه إشكالية في ما يتعلَّق بالأمن الغذائي، ويعود أصل المشكلة إلى تشابُك العوامل الداخلية والخارجية في صياغة ملامحها، وذلك على الرغم من أنَّ إمكانيات وموارد إيران ضخمة، مقارنةً بعديد من الدول النامية الأخرى. فعلى مدار عقود، اعتمدت إيران مجموعة من المخطَّطات لتحقيق الأمن الغذائي، كما أقرّت حزمة من الإجراءات للحد من التبعية الغذائية للسوق الدولية، إذ اتّخذت سياسة التنمية الزراعية آليةً لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، وأهمّها القمح، واتّجهت إلى توسيع الأراضي المروية لضمان استقرار الإمدادات الغذائية سنويًا، لكن هذه السياسات لم

تعُد كافية لتوفير الاحتياجات الغذائية للشعب الإيراني المتزايد سنويًا مع تزايد متطلَّباته الغذائية.

تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي، وهو: ما العوامل التي تسبَّبت في وجود معضلة تتعلَّق بالأمن الغذائي في إيران؟ ولماذا لم تنجح السياسات الزراعية في مواجهة هذه المعضلة على الرغم من الموارد الطبيعية التي تتمتَّع بها إيران؟

وتقدِّم الدراسة ثلاثة افتراضات رئيسية لتوضيح أبعاد هذه المشكلة وأسبابها، وهي كالتالي:

الافتراض الأول: وجود علاقة عكسية بين ضعْف الاستثمارات الزراعية وضعْف أداء الاقتصاد الإيراني، والعقوبات الاقتصادية، وتفاقُم أزمة الغذاء في إيران.

الافتراض الثاني: وجود ارتباط عكسي بين ضعف الاقتصاد الريفي وارتفاع مؤشِّر الفقر، وانتشار مظاهر انعدام الأمن الغذائي في الريف الإيراني.

الافتراض الثالث: وجود علاقة طردية بين توسيع الاستثمارات الزراعية وتكثيف استخدام التكنولوجيا الزراعية بمختلف أنواعها، وتحقيق الأمن الغذائي الإيراني.

وبناءً على ذلك، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور، هي: أولًا: واقع الأمن الغذائي، ثانيًا: السياسات الزراعية في إيران، ثالثًا: عوامل تراجُع تأثير المقاربة الإيرانية في تحقيق الأمن الغذائي، رابعًا: السياسة الاجتماعية بديلًا لتحقيق الأمن الغذائي في إيران.

أولًا: واقع الأمن الغذائي في إيران

يمكن التطرُّق إلى واقع أزمة الأمن الغذائي في إيران من خلال مفهومَين رئيسيَّين، هُما رأس المال الزراعي، والأمن الغذائي، وذلك على الترتيب الآتي:

1. ضعف رأس المال الزراعي

رأس المال الزراعي يُعبِّر عن مجموعة الموارد الطبيعية والبشرية والوسائل والتقنيات التي تُستخدَم في الإنتاج الزراعي. ويختلف حجم رأس المال الزراعي من دولة إلى أخرى، فمنه ما هو مرتبط بالعوامل الطبيعية، كالموقع الجغرافي والمناخ والمساحات الزراعية التي تتوفَّر للبلد، وآخر مرتبط بالتكنولوجيات الزراعية الحديثة، التي باتت عنصرًا بالغ الأهمِّية في تعزيز رأس المال الزراعي. ومع ذلك يوجد عديد من الدول النامية تفتقر إلى هذه التقنيات ولا يزال الفلاحون فيها يستخدمون الوسائل التقليدية في الزراعة.

في ما يخُصّ الموقع الجغرافي، فإنَّ المناخ والتضاريس يؤثِّران بشكل كبير في رأس المال الزراعي، فالدول التي تتميَّز بإنتاجها الزراعي الكبير سنويًّا لا تحقِّق

ذلك، لأنَّها تستخدم أحدث التكنولوجيا الزراعية فقط، بل في الغالب لأنَّها تمتلك إمكانيات طبيعية هائلة تمكَّنت من استغلالها بالكفاءة المطلوبة، وهذا ما ينطبق على روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من وجود دول عديدة تتميَّز بضخامة رأس مالها الطبيعي، فإنها لم تتمكَّن من تحقيق اكتفائها الذاتي في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية في سلَّة الأمن الغذائي، وهذا يعود في جزءٍ كبير منه إلى محدودية الاستثمارات في القطاع الزراعي، وضعْف مستوى التكنولوجيا الزراعية، لا سيّما في شقَّيْها الكيماوي والحيوي.

تطبيقًا على إيران، يمكن القول إنَّها تُعتبَر من بين الدول الجبلية، أي التي يوجد بها جبال كثيرة، وأهمّها سلسلة جبال زاغروس، التي تحيط مجموعة من الأحواض والسهول، ومن بينها ما يُعرَف بالهضبة الوسطى، التي تقع في وسط إيران، لكن هذه الهضبة مُغطّاة بمنطقتين صحراويتين، هي «صحراء الملح: دشت كافير»، و«صحراء لوت: دشت الفراغ»[1]، ومن بين أهمّ السهول التي تمتلكها سهل قزوين وسهل خوزستان، والأخير يمتَدُّ على طول 160 كم، ويتعمَّق داخليًّا بمسافة 120 كم، أمَّا سهل قزوين فيمتَدُّ على طول ساحل بحر قزوين بمسافة 640 كم، ويمتد إلى الداخل بمسافة 50 كم.

كما يتميَّز المناخ الإيراني بكونه جافًّا وشبه جافٍّ بشكل عام، فـ90% من مساحة إيران تُعتبَر جافّة أو شبه جافّة[2]، لكنَّ مُناخ بحر قزوين يتميَّز بالاعتدال صيفًا والأمطار الغزيرة شتاءً، إذ يبلغ معدل تهاطُل الأمطار في عموم البلاد 250 مم في السنة، لينخفض في حالات معينة في الهضاب إلى 100 مم سنويًّا، لكن يبقى مناخ بحر قزوين مميَّزًا بهطول مطرية كبيرة تصِل إلى 1300 مم في السنة[3].

يتّضِح من المعطيات أعلاه أنَّ إيران تعاني من مشكلة عميقة في المناخ، الأمر الذي يؤثِّر بشكل مباشر في القطاع الزراعي. وبهذا يمكن القول إنَّ إيران من بين الدول التي تعاني سوء الحظ الجغرافي، إذ تُعتبَر تضاريسها وعرة في الغالب ومناخها حارًّا جافًّا في غالب البلاد، ما يعني أنَّ الإمكانيات الزراعية محدودة، مقارنةً بمتطلَّبات السُكّان، إذ تتربَّع إيران على مساحة زراعية تزيد على 17,5 مليون هكتار، لكنَّ غالبيتها ذات مردودية محدودة، وهذا نظرًا إلى الطابع الصحراوي والجبلي للبلاد، كما أنَّ الشُحّ المطري يؤثِّر بشكل مباشر في عملية الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من أنَّ إيران تؤكد حيازتها أكثر من 9,5 مليون هكتار من الأراضي المروية، فإنَّها تعاني من عجز مائي يُقدَّر بـ81,3%[4]، الأمر الذي يزيد تعقيد الأمن الغذائي الذي يتطلَّب كمِّياتٍ كبيرةً ومُستدامةً من المياه.

جدول رقم 1: يبيِّن طبيعة الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي والقوى العاملة الزراعية في إيران لسنة 2020م

المساحة الإجمالية	مساحة الأراضي الزراعية/ مليون هكتار	مساحة الأراضي المروية/مليون هكتار	إنتاج المحاصيل الزراعية/ مليون طن	القوة العاملة الزراعية/ مليون شخص
1,648,000 كلم^2	17,536	09,6	74,403	3,8

The Source : 1-Food and Agriculturale Organisation of the United Nation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome.

2. انعدام الأمن الغذائي

يُعرَّف الأمن الغذائي بأنَّه توافُر الأغذية (مبدأ الوفرة)، وإمكانية الوصول إليها اقتصاديًا (مبدأ القُدرة)، واستمرار تدفُّقها يوميًا (مبدأ الاستقرار)، و«مبدأ السلامة» الذي يتضمَّن مفهوم الأمان الغذائي من مياه نظيفة وطعام صحي[5]. ويوجد اتّجاهان في تحقيق الأمن الغذائي يعتمد أولهما على النهج الليبرالي، إذ يراعي أولويات السوق والميزة التنافسية التي توفِّرها السوق الدولية للأسعار، بدل التركيز فقط على الإنتاج المحلِّي، أمَّا الاتّجاه الثاني فيعتمد على النهج القومي، ويركِّز على الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الزراعية الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي. وتوجد عدَّة مفاهيم مرتبطة بمفهوم الأمن الغذائي، أهمُّها مفهوم انعدام الأمن الغذائي، الذي تعرِّفه المنظَّمة الدولية للأغذية والزراعة بأنَّه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكمِّيات الكافية من الأغذية، لضمان نمو وتنمية طبيعيَّين، وحياة مفعمة بالنشاط والصحة. وقد تنشأ هذه الظاهرة نتيجة عدم توافُر الأغذية، أو عدم كفاية القُدرة الشرائية، أو التوزيع غير الملائم، أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأُسَر. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب تقهقُر أوضاع الصحة وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة، مُزمنًا أو مَوسميًا أو انتقاليًا[6].

ويُعَدُّ مؤشِّر الفقر من بين أكبر المؤشِّرات دلالةً على التعبير عن الوضع المعيشي في أيّ بلد، لأنَّه يُبيِّن نسبة الدخل المخصَّصة للإنفاق على الغذاء، ومدى حصول الأفراد

على مدخول مستقرٍّ لتوفير الغذاء. من هذا المدخل، تُشير الأرقام إلى أنَّ وضع الأمن الغذائي في إيران يواجه كثيرًا من المشكلات، لا سيّما في المناطق الريفية.

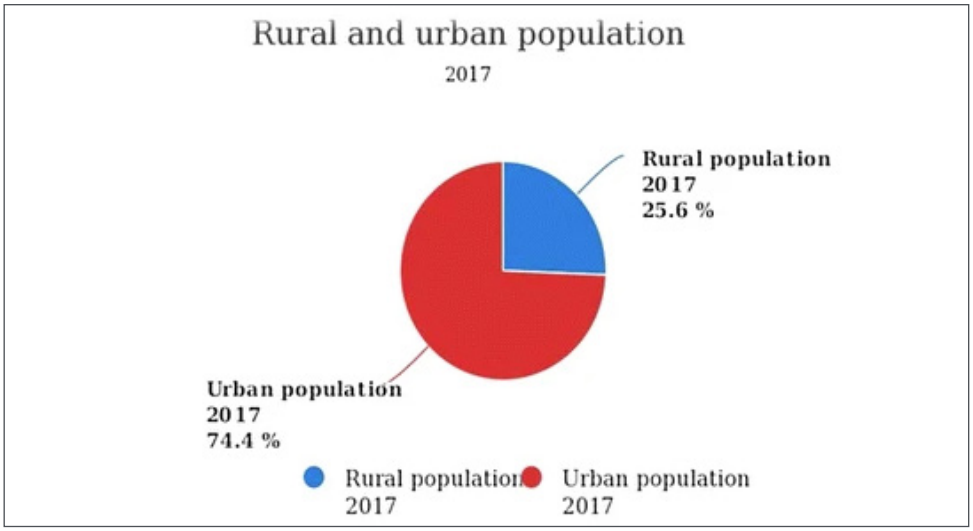

Source: Mohammad Emami (etal.), Agricultural mechanization, a key to food security in developing countries: strategy formulating for Iran, Agriculture & Food Security volume 7, No. 24 , 2018, accessed: September 26, 2023, https://doi.org/10.1186/s40066-018-0176-2

ينتشر الفقر في إيران بشكل رهيب في الأوساط الريفية، على غرار كثير من الدول، وهو مرتبط بشكل كبير بزراعة الكفاف، كما أنَّه ينتشر في ضواحي المُدُن. وإذا كان يتعذَّر قياس الفقر بدقَّة في أيّ دولة، لكونه ظاهرة سوسيولوجية مُركَّبة، فإنَّ البنك الدولي يعمل على إصدار تقارير دورية لهذه الظاهرة في مختلف دول العالم، ومن بينها إيران، التي يتبيَّن أنَّ مؤشِّر الفقر فيها مرتفع جدًّا، خصوصًا في الريف والهوامش الحضرية. وهذا أثَّر بشكل مباشر في انعدام الأمن الغذائي، إذ توجد نِسَبٌ مرتفعة من النساء الحوامل، اللائي يعانين من فقْر الدم، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والإصابة بداء القَزَم[7]، فمؤشِّرات الفقر مرتفعة ومتباينة من منطقة إلى أخرى، ومؤشِّرات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، كما أنَّ النظام الغذائي الإيراني غير قادر على تمكين الأُسَر الفقيرة من الحصول على احتياجاتها الغذائية الأساسية بشكل مستمِرٍّ، خصوصًا وقت الأزمات الاقتصادية الدولية، وفي حالات الجفاف.

جدول رقم 2: يبيِّن نسبة الفقر وعدد الذين يعانون سوء التغذية في إيران

عدد السُكّان/ مليون نسمة	نسبة الفقر/سنة 2019م الذين يقلُّ دخلهم اليومي عن 2,15 دولار		عدد الذين يعانون سوء التغذية سنة 2020م بالمليون
	في المدينة	في الريف	
87,290	%27,6	%53	3,4

The Source : -1Food and Agriculturale Organisation of the United Nation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome./ -2 World Bank Group, Poverty & Equity Brief : Middle East & North Africa, Islamic Republic Of Iran, Octobre 2022.

يبيِّن الجدول (2) أنَّ نسبة الفقر مرتفعة في إيران بشكل عام، لكنَّها مرتفعة جدًّا في الريف بشكل خاص، وهذا يعكس حجم البطالة والهشاشة الاجتماعية، كما أنَّ الجدول يبيِّن أنَّ عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية يزيد على ثلاثة ملايين مواطن، كما أنَّ عدد الأفراد غير القادرين على تأمين غذاء صحي لذواتهم يفوق 17 مليون فرد، وهذا رقم كبير ينعكس على الوضع الصحي العام لهؤلاء الأفراد، لا سيّما النساء الحوامل والمرضعات. وانتشار ظاهرة سوء التغذية يبيِّن حجم الأزمة الغذائية في إيران، ويعكس بصورة مباشرة مؤشِّر الفقر الذي يفوق في المناطق الريفية 50%.

جدول رقم 3: يبيِّن مظاهر انعدام الأمن الغذائي في إيران لسنة 2020م

انتشار فقر الدم عند النساء بين 15 و49 سنة	عدد الأفراد غير القادرين على تأمين غذاء صحي/ بالمليون	نسبة الأفراد غير القادرين على تأمين غذاء صحي	نسبة انتشار سوء التغذية المعتدل بين السُكّان	نسبة انتشار سوء التغذية الشديد بين السُكّان	نسبة انتشار تقزُّم الأطفال ما دون 5 سنوات
%24,1	17,1	%20,3	%42,4	%7,7	%6,3

The Source : 1- FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. (The State of Food Security and Nutrition in the World). Rome, 2022.

يعتمد الجدول (3) على مجموعة من المؤشِّرات لقياس ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إيران، والأرقام تبيِّن أنَّ الوضع الغذائي لا يزال متأزِّمًا، فانتشار ظاهرة فقْر الدم بين النساء يعكس واقع التغذية.. وتؤكد الدراسات الإيرانية مثلًا أنَّ نسبة

56% من النساء يعانين من فقْر الدم ونقْص الزنك، ونقْص فيتامين «A»، ونقْص شديد بفيتامين «D»[8]، ما ينعكس سلبًا على الأمن الصحي للأطفال.

وفي العَلاقة الارتباطية بين الزراعة والأمن الغذائي، ورغم التحسُّن الكبير في الاقتصاد الزراعي الإيراني وتحسُّن مستويات الإنتاج الغذائي، فإنَّ إيران لا تزال تواجه مجموعة من العوامل تؤثِّر في أمنها الغذائي، إذ بلغ العجز الغذائي ذروته سَنَتَي 2015/2014م، وكذا سنة 2018م، وهذا لاعتبارات الجفاف، والعقوبات الاقتصادية، وضعْف النمو الاقتصادي نتيجة جائحة كوفيد-19، وتراجُع أسعار النفط[9]، كما أنَّ القراءة في قيمة الإنتاج الزراعي الإيراني (74,4 مليون طن سنة 2020م) تبيِّن أنَّ اقتصادها الزراعي يُعتبَر منتجًا، لكن سُكَّان الريف لا يزال الجزء الأكبر منهم يعيش ضمن الطبقة الفقيرة، وهذا راجع إلى عدم اهتمام الحكومة بسياسات التنمية الريفية، وبالاقتصاد الريفي، كما أنَّه يعكس عدم حضور سياسات الدولة في مجال الدعم التقني والمالي والبنية التحتية في الريف الإيراني، وهذا كله انعكس سلبًا على سُكَّان الريف، وأثَّر أيضًا في الاقتصاد الزراعي.

إنَّ ضعف الاقتصاد الريفي أثَّر في الأمن الغذائي للسُكَّان بشكل عام، وفي الريف الذي يعامل على أنه مجالٌ سوسيو-اقتصادي بشكل خاص، الأمر الذي يقتضي تدخُّل الحكومة بسياسات مختلفة، أهمُّها السياسات الاجتماعية، وسياسات التنمية الريفية، وذلك للنهوض بالاقتصاد الريفي، والقضاء على الفقر وهشاشة السُكَّان، ومشكلات الأمن الغذائي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويقتضي هذا الأمر انتهاج سياسة اجتماعية شاملة تُراعي المنظومة الاقتصادية الإيرانية من جهة، والخلل القائم في التنمية المناطقية من جهة ثانية، كما تستهدف تنمية الهوامش الريفية والحضرية، والعمل على ضمان توفيرِ المواد الغذائية الأساسية بأسعار في متناول الأُسر الفقيرة والطبقة الهشَّة بشكل عام.

ثانيًا: السياسات الزراعية في إيران

اتّخذت إيران من المخطَّطات الخُماسية آلية للتنمية الزراعية، وقد وضعت الحكومة الإيرانية منذ سنة 1989م سياسة زراعية تهدف إلى تطوير الإنتاج في شعبة الحبوب، والتخلُّص من التبعية الغذائية للسوق الدولية التي تتميَّز باحتكار القِلَّة، لا سيّما في ظل التوتُّر الذي كان يطبع العلاقات الإيرانية مع الدول الكُبرى. وبهذا تدخَّلت الحكومة وفق طريقتين: أولًا عن طريق السياسة السِّعرية، ويحدث هذا بوضع سعر مضمون لشراء المحاصيل الزراعية الإستراتيجية -وأهمُّها محصول القمح- من المزارعين، وثانيًا الدعم المالي والتقني للمزارعين بشكل مباشر، إذ استهدفت تطوير إنتاج محصول القمح الذي مُنِحت له ميزانية مُعتبَرة قُدِّرت بـ1,5

مليار دولار، وخُصِّصت له مساحة زراعية تزيد على خمسة ملايين هكتار، فالمساحة الزراعية المخصَّصة لإنتاج الحبوب بشكل عام تبلغ 10,230 مليون هكتار[10]، وهذا الرقم يعكس درجة اهتمام الحكومة الإيرانية بالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية في سلَّة الأمن الغذائي، ورغبتها الشديدة في التخلُّص من التبعية للسوق الدولية. وبهذا ارتفع معدل إنتاج القمح من 5,7 مليون طن سنة 1989م إلى 11 مليون طن سنة 2004م[11]، وإلى 15 مليون طن سنة 2020م[12].

جدول رقم 4: يوضِّح معدلات إنتاج الحبوب في إيران لسنة 2020م/الوحدة مليون طن

القمح	الشعير	الذرة	الأرز
15	03	1,4	02

The Source : -1 Food and Agriculturale Organisation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome.

جدول رقم 5: يوضِّح معدلات الإنتاج والاستيراد لمحصول الحبوب في إيران لسنة 2020م/الوحدة مليون طن

معدل الإنتاج	معدل الاستيراد	الميزان التجاري الغذائي/مليار دولار	نسبة التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب: 2019/2017م
22,013	9,328	-4,087	%37,5

The Source : -1Food and Agriculturale Organisation, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture 2022, Rome.

يبيِّن الجدولان (4 و5) مدى قوّة القطاع الزراعي الإيراني في إنتاج الحبوب، التي وصلت سنة 2020م إلى أكثر من 22 مليون طن، على الرغم من الجفاف، لكن بالمقابل تشير القراءة في الميزان التجاري الغذائي إلى أنَّه يتّجه إلى العجز كلَّ سنة، وتبيِّن تزايُد نسبة التبعية للسوق الدولية في محصول الحبوب الواقع الحقيقي للقطاع الزراعي، الذي لم يعُد قادرًا على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الإيراني، إذ تؤكد إحصائيات منظَّمة الأغذية والزراعة الدولية أنَّ خسارة الميزان التجاري الزراعي تضاعفت ما يقارب ثلاث مرات منذ عشرين سنة، إذ سجَّل سنة 2000م خسارة بـ1,619 مليار دولار، وسجَّل سنة 2010م خسارة بـ2,423 مليار دولار، وظلَّ المؤشِّر سلبيًّا إلى أن سجَّل سنة 2020م خسارة بـ4,087 مليار دولار[13]. وهذا يبيِّن كمية الأغذية التي تستوردها الحكومة الإيرانية من السوق الدولية. كما عمِلَت الحكومة الإيرانية كذلك على تحديث القطاع الزراعي وإمداده بالتكنولوجيات

المختلفة، سواء الميكنة أو استخدام التكنولوجيا الكيماوية لرفع معدلات الإنتاج.

الجدول رقم 6: يبيِّن تطوُّر الجرارات وآلات الحصاد الزراعي في إيران بين عامي 2005/1992م

السنة	عدد الجرَّارات		عدد الحاصدات	
	الموزَّعة	المُتاحة للاستعمال	الموزَّعة	المُتاحة للاستعمال
1992م	12,469	220,947	578	5,554
1993م	8,296	214,653	534	6,024
1994م	7,321	207,294	480	5,918
1995م	4,217	196,084	113	5,806
1996م	5,250	167,423	179	5,558
1997م	4,715	136,337	220	5,253
1998م	2,039	114,095	191	4,809
1999م	3,917	91,991	280	4,532
2000م	4,378	82,130	298	4,509
2001م	7,474	84,578	363	4,763
2002م	12,613	91,649	368	4,890
2003م	14,111	97,808	452	4,780
2004م	16,212	104,016	639	4,695
2005م	16,890	108,527	701	4,818

المصدر: أفشين أمجدي، أمير حسين جيذري، ميكنة الوضع الزراعي في إيران، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية، العدد 55، خريف 2015م، ص163. (المقال منشور بالفارسية)

يبيِّن الجدول رقم (6) وجود تذبذُب في دعْم الحكومة للقطاع الزراعي بالميكنة الزراعية، إذ قدّمت الحكومة 12,46 ألف جرَّار سنة 1992م، لكنَّ هذا الدعم انخفض سنة 1998م إلى 2,03 ألف جرَّار، ثمَّ عاد إلى الارتفاع سنة 2005م إلى 16,89 ألف جرَّار، وبالمقابل، وعلى الرغم من كل هذا الدعم، فإنَّ القطاع الزراعي عرف انخفاضًا في عدد الجرَّارات، إذ كان القطاع يوفِّر 220,94 ألف جرَّار سنة 1992م، ليتراجع إلى 108,52 ألف جرَّار سنة 2005م. والأمر نفسه بالنسبة للحاصدات، إذ كان القطاع يحصل سنة 1992م على 5,55 ألف آلة حصاد، تراجعت سنة 2005م إلى 4,81 ألف آلة حصاد، وهذا راجع إلى التضاريس الإيرانية الوعرة، وعدم توفُّر قطع

الغيار اللازمة لإصلاح الماكينات المتعطِّلة. وعلى الرغم من كل المجهودات الحكومية، لا يزال عديد من المزارعين الإيرانيين يستخدمون وسائل إنتاج تقليدية، خصوصًا صغار الفلاحين في الريف، الذين لا يزالون يعانون من ضعْف في الميكنة الزراعية[14].

ويبيِّن هذا الواقع الخلل القائم في القطاع الزراعي، فلم يشمل التحديث والتنمية الزراعية المناطق الزراعية الإيرانية كافّة، بل كان الأمر فيهما انتقائيًّا ومركِّزًا على المناطق التي تدرُّ محاصيل زراعية كبيرة، وهي تلك الأحواض والسهول التي تتميَّز بكمِّيات كبيرة من الأمطار والأراضي الخصبة، وأهمُّها حوض ساحل بحر قزوين، وحوض خوزستان.

وقد أدَّت سياسات التنمية الزراعية إلى تغييرات جوهرية في القطاع الزراعي الإيراني، فقد حقَّقت إيران تقدُّمًا ملحوظًا في التحديث والتنمية الزراعية، كما تمكَّنت من رفع معدلات إنتاج الحبوب، وبالأخصّ القمح، الذي يُعتبَر من المحاصيل الإستراتيجية، لكنَّ الإنتاج لا يزال محدودًا وغير قادر على تلبية احتياجات المواطنين، خصوصًا مع الصدمات المناخية والجفاف، أضِف إلى ذلك المناطقية في عملية التنمية الزراعية، فعديد من المناطق لا يزال يعاني من تخلُّف في وسائل الإنتاج الزراعية[15]، فضلًا عن الضعْف الشديد في التكنولوجيا الحيوية التي بإمكانها رفْع معدلات الإنتاجية للهكتار الواحد، لا سيّما في ظل التطرُّف المناخي الحاصل في المنطقة. وبالتالي لم تتمكَّن إيران من التخلُّص من التبعية الغذائية للسوق الدولية، التي بلغت سنة 2020م نسبة 37,5%، وهي نسبة مرتفعة تؤثِّر في القُدرة الشرائية للمواطن الإيراني، خصوصًا في حالات اضطراب السياق الدولي، وارتفاع أسعار الحبوب، كما أنَّ إهمال الريف أثَّر سلبًا في الاقتصاد الفلاحي بشكل عام، وعلى الفقر الريفي بشكل خاص، وهذا أثَّر في مؤشِّر الأمن الغذائي للسُكَّان الريفيين بشكل عميق.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إنَّ مؤشِّر الأمن الغذائي في إيران لا يزال ضعيفًا، فعلى الرغم من القُدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، وعلى الرغم من حجم النمو الذي شهِده، فإنَّه لا يزال غير قادر على توفير مختلف المحاصيل الزراعية بأسعار في متناول الطبقة الفقيرة. ويبدو أنَّ القطاع الزراعي اليوم يخضع لقانون تناقص الغلَّة، خصوصًا مع الجفاف، وضعْف الاستثمارات الحكومية في القطاع الزراعي، وهذا سيؤدِّي إلى مزيد من التبعية الغذائية للسوق الدولية، وبالتالي تأزُّم الأمن الغذائي للأُسَر الفقيرة في الريف وفي الهوامش الحضرية، نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية عالميًا وداخليًا.

ثالثًا: عوامل تراجُع تأثير المقاربة الإيرانية في تحقيق الأمن الغذائي

يخضع الأمن الغذائي في أيّ دولة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية، ولقد صارت لكُلِّ دولة سياسة خاصّة بأمنها الغذائي، تتدخَّل الحكومة بخيارات متعدِّدة لتحقيقها. وبالنسبة لإيران، التي تُعتبَر دولة متوسِّطة الدخل، وتتبنَّى خيار الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية الإستراتيجية آليةً لتحقيق الأمن الغذائي[16]، فإنَّ هذا الخيار أصبح صعب المنال، وحجم التبعية الغذائية يزداد كلَّ سنة مع تراجُع أداء القطاع الزراعي، وزيادة النمو الديموغرافي. ومن هُنا يمكن تحديد أسباب فشل المقاربة الإيرانية في الأمن الغذائي في ما يلي:

1. العوامل الطبيعية:

تتمثَّل، كما سبقت الإشارة، في محدودية الموارد الطبيعية، خصوصًا في المناطق الجنوبية والشمالية لإيران، حيث تقِلّ الأراضي الخصبة، فهذه المناطق يقِلُّ فيها الاستثمار الزراعي الحكومي، وتنتشر فيها زراعة الكفاف، نظرًا إلى محدودية الموارد الطبيعية، وضعْف البنية التحتية، وبالتالي ينتشر فيها الفقر، الذي يؤثِّر في الأمن الغذائي بشكل مباشر، كما أنَّ انتشار الجفاف بشكل مطرد سنويًّا أثَّر بشكل كبير في القطاع الزراعي الإيراني، خصوصًا مع التغيُّرات المناخية، وارتفاع درجة حرارة الجو، بما أدَّى إلى تراجُع قُدرات الريِّ الزراعي، وأيضًا مع تراجُع حصَّة إيران من مياه نهر هلمند، الذي ينبع من أفغانستان[17].

2. العوامل الاقتصادية:

ضعْف أداء الاقتصاد الإيراني عمومًا، خصوصًا مع تزايُد العقوبات الاقتصادية، وتبعات جائحة كوفيد-19، الأمر الذي أثَّر سلبًا في الاستثمارات العمومية، وزيادة التضخم، ما أدَّى إلى زيادة البطالة، وانعكس سلبًا على الأمن الغذائي، يُضاف إليه بشكل خاص:

أ. ضعْف الاقتصاد الريفي، بما انعكس سلبًا على حياة سكان القرى بشكل عام، نتيجة انتشار البطالة، ومظاهر انعدام الأمن الغذائي، وهذا يقتضي الاهتمام بسياسات التنمية الريفية والاقتصاد الزراعي بشكل شامل، فالنُّظُم الغذائية، التي تكون أقوى في الريف، تتمتَّع باستقرار كبير في وقت الأزمات الغذائية[18].

ب. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، نتيجة ارتفاع أسعار المُدخلات الزراعية، أدَّى إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، وانعكس سلبًا على الأمن الغذائي للشعب الإيراني[19].

ج. ضعْف البنية التحتية، لا سيّما الطُرُقات المهترئة، وأنظمة الإرشاد الزراعي، وأنظمة الري الزراعي، وأنظمة النقل والتخزين والتعليب، ما ترتَّب عليه تَلَفُ أكثر من 30%

من المحاصيل الزراعية سنويًا، كما أنَّ الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات وغياب عمليات التنظيف والمعالجة أدَّى إلى تدهور مساحات زراعية مُعتبَرة[20]، الأمر الذي أثَّر بشكل سلبي في العملية الزراعية، وأثَّر في مداخيل المزارعين بشكل عام.

د. يتأثَّر الأمن الغذائي في أيّ دولة بعاملين أساسيين، وهما: إمدادات الطاقة الغذائية، ومتوسِّط قيمة إنتاج الغذاء، وهذان المؤشِّران ضعيفان في إيران بالنظر إلى مجموعة من العوامل، أهمُّها تكلفة إنتاج الغذاء، ومتوسِّط دخل الفرد، وبالتالي تتأثَّر حصيلة الفرد من السُّعرات الحرارية. وبهذا لا يمكن أن يحصل على الطاقة التي توفِّر له حياة صحية ونشِطة، ومن هُنا يتأثَّر الأمن الغذائي بشكل مباشر، وتنتشر مظاهر نقْص التغذية[21].

3. العوامل الخارجية:

يُسهم البُعد الدولي في تعقيد إشكالية الأمن الغذائي في إيران، نظرًا لأيديولوجيا النُّخبة الحاكمة، والطموحات الإقليمية، وعلاقاتها مع الدول الكُبرى، والسياق الدولي المضطرب. ويتجلَّى تأثير البُعد الخارجي في ما يلي:

أ. الإنفاق الكبير لإيران على القطاع الحربي والنزاعات الإقليمية، ما أثَّر سلبًا في الاستثمارات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فكُلَّما ازدادت حدَّة النزاعات الإقليمية، ارتفعت ميزانية الدفاع، وانخفضت النفقات على الشؤون الاجتماعية، وبالتالي تتضرَّر الأسَر، خصوصًا تلك التي لا تملك دخلًا يوفِّر لها المتطلَّبات الغذائية الأساسية[22].

ب. العقوبات الاقتصادية، فبما أنَّ الأمن الغذائي الإيراني مرتبط بالأداء الاقتصادي وبالسوق الدولية، فإنَّ العقوبات المفروضة سنة 2018م أثَّرت بشكل كبير في الأمن الغذائي، فبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي سنة 2018م، خسِرَت العملة الإيرانية ثلثَي قيمتها، وبهذا ازداد التضخم، الأمر الذي أدَّى إلى ارتفاع غير مسبوق للمواد الغذائية، وهذا انعكس سلبًا على أمنها الغذائي[23].

ج. الأزمات الدولية، على الرغم من استفادة إيران من الحرب الروسية-الأوكرانية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، فقد صحب هذا الارتفاع ارتفاعٌ غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، لأنَّ روسيا وأوكرانيا تُعتبَران من بين أهمّ المساهمين في السوق الدولية للحبوب، إذ تُسهم روسيا بما يزيد على 42 مليون طن في سوق الحبوب (قمح، شعير، ذرة)، وتُسهم أوكرانيا بأكثر من 50 مليون طن من نفس المحاصيل، وفقًا لإحصائيات 2021/2020م. أمّا بالنسبة للبذور الزيتية ودوّار الشمس، فإن البَلَدين يُهيمنان على ما يقارب 50% من السوق العالمية[24]، ونظرًا إلى صعوبة حصاد كل المحاصيل الأوكرانية وتصديرها نتيجة الحرب وإغلاق الموانئ، فإنَّ السوق الدولية عرفت تراجعًا في عرْض الحبوب.

أثَّرت هذه الدينامية المتسارعة في أسعار المواد الغذائية فقفزت من 8 إلى 22%، وفقًا لمنظَّمة الأغذية والزراعة الدولية[25]، كما ارتفعت أسعار الحبوب مباشرة بعد الحرب إلى 440 يورو للطن من القمح، أي ما يقارب الضعف، مقارنةً بصيف سنة 2021م، لكنّها بدأت في التراجع في ما بعد لتصِل إلى 330 يورو للطن[26]، الأمر الذي أثَّر سلبًا في الدول المستوردة للغذاء، ومن بينها إيران، إذ أصبحت تستورد تضخمًا يضاف إلى التضخم القائم في اقتصاد البلاد. وبالتالي أثَّرت بشكل مباشر على القُدرة الشرائية للمواطنين الإيرانيين، وانعكس الأمر على أمنهم الغذائي بدرجات متفاوتة. ودائمًا تبقى الأُسَر التي تفتقر إلى دخل مستقِرٍّ، تعاني من تبِعات هذه الصدمات في النظام الغذائي، فالنظام الغذائي الإيراني، وإن كان قادرًا على الصمود نظرًا إلى استفادة الحكومة من ارتفاع أسعار المحروقات، فإنَّه بقِيَ عاجزًا عن تمكين الأُسَر الفقيرة من اقتناء الاحتياجات الغذائية ذات الاستهلاك اليومي.

في المجمل، يمكن القول إنَّ الإحصاءات تُظهِر الاعتماد العميق للأمن الغذائي على الواردات. على سبيل المثال، بلغت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب في إيران 28,7% في عام 2014م، ولا تزال واردات البلاد الغذائية مرتفعة، كما أنَّ استغلال الموارد المائية في إيران، التي تزيد نسبتها على المتوسِّط العالمي بأكثر من 70%، غير فعّال. وفي الوقت نفسه فإنَّ 74% من أراضي إيران، أي نحو 120 مليون هكتار، غير صالحة للزراعة. ومن المتوقَّع أنَّه في السنوات المقبلة لن يوجد ما يكفي من المياه في إيران، حتى لهذه المساحة الصغيرة من الأراضي الزراعية. هذه الظروف، إلى جانب قضاياها السياسية والدولية وسياساتها الخارجية، تجعل مستقبل الزراعة والأمن الغذائي في إيران أكثر صعوبة وتحدِّيًا. وفي ظل هذه الظروف، يتعيَّن على إيران أن تحدِّد التحدِّيات الحالية، وأن تركِّز على مستقبل الغذاء والزراعة[27].

رابعًا: السياسة الاجتماعية بديلًا لتحقيق الأمن الغذائي في إيران

تختلف السياسات الاجتماعية من دولة إلى أخرى، وهذا راجعٌ إلى تاريخ كل دولة، وإلى درجة تقدُّمها الاقتصادي، ونَسَق الرفاه الاجتماعي المُتَّبَع. وغالبية الدول النامية تعمل على ضمان الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية لجميع السُكَّان، مثل: التعليم والصحة وخدمة العجَزة والمسنِّين، لكن لا تُوجَد في إيران إجراءات تحمي الفقراء من العَوَز الاجتماعي[28]. يؤكد محمد علي كاديفار Mohammad Ali Kadivar وجود قاعدة ثابتة في السياسة الاجتماعية الإيرانية، وهي الارتباط الوثيق بين ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي والحد من الفقر[29]، لكن إذا كان هذا مؤكدًا، عبر مختلف السياسات الاجتماعية التي تتّخذها الدولة للحد من الفقر، فإنَّ سياسة إعادة التوزيع للحكومة غير كفؤة، وتعوزها الشمولية، لا سيّما في المناطق الريفية، وعلى مستوى

الهوامش الحضرية، وتلك المناطق المناوئة لأيديولوجيا النُّخبة الحاكمة التي تقِلّ فيها الاستثمارات الحكومية، ويرتفع فيها مؤشِّر الفقر وعدم الاستقرار السياسي.

بعد فشل رهانات تحقيق الاكتفاء الذاتي، وانتشار مظاهر انعدام الأمن الغذائي، عملَت الحكومة الإيرانية على تأسيس المجلس الأعلى للصحة والأمن الغذائي سنَة 2004م[30]، واتّخذت برنامج «المخطَّط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2016/2011م»، وهو مخطَّط يهدف إلى وضْع كل المحافظات الإيرانية في وضْع آمن، من حيث الأمن الغذائي[31]، لكنَّ ضعْف التنسيق بين الوزارات المختلفة، وعدَم الأخذ بتوصيات المجلس، وافتقاره إلى نظام استجابة، أعاق نشاطاته[32]، وبالتالي لا يزال الأمن الغذائي في إيران متأزِّمًا. وتبقى بهذا «منظَّمة الإدارة والتخطيط» الحكومية أهمّ مؤسَّسة تعمل على التنمية الاجتماعية، والحد من الفقر، وهذا بالتعاون والتنسيق مع المنظَّمات الخيرية غير الحكومية[33]، إذ يجري تقديم المساعدات إلى الفقراء والمحرومين في إيران، لكن حجم انتشار هذه الجمعيات وارتباطاتها مع مختلف الأنساق الاجتماعية هو الذي يحدِّد مدى عدالة توزيعها المساعدات، كما أنَّ هذه المساعدات تُعتبَر عملًا تطوُّعيًّا إيراديًّا من الجمعية، لا تُحاسَب عليه في أيّ قصور أو انتقائية في عملية التوزيع، وهي في الوقت نفسه تخفِّف من معاناة الفقراء، وتحدّ من غضبهم تجاه الأداء السياسي للقيادة الإيرانية.

تُوجَد في إيران مجموعة من المؤسَّسات الخيرية تعمل على تقديم المساعدات إلى الطبقة المحرومة، ومن أهمّها: «لجنة الإمام الخميني للإغاثة The Imam Khomeini Relief Committee»[34]، التي تعمل على تقديم المساعدات المالية والغذائية إلى أبناء أفراد الجيش المُتوفين خلال الحرب العراقية-الإيرانية، كما تتولَّى توزيع مختلف المساعدات على الفئات المحرومة، لا سيّما تلك المتضرِّرة من الظواهر الطبيعة كالزلازل والفيضانات وغيرها. وإذا كانت هذه الجمعية لها دور سياسي لخدمة شرعية ولاية الفقيه، فإنَّها تقدِّم مساعدات مهمَّةً تمكِّن فئة من المواطنين المحرومين من تأمين العيش الكريم لهم، فهي مسؤولة عن تقديم 92% من المساعدات على مستوى الدولة، كما تتلقَّى التحويلات المالية من الحكومة، وأيضًا تتلقَّى تحويلات المتطوِّعين في الداخل الإيراني. وتوجد مؤسَّسات أخرى، أهمُّها: مؤسَّسة الفقراء التي أُنشِئت بعد الثورة سنة 1979م، ومؤسَّسة الشهداء، ومؤسَّسة المحاربين القدامى المصابين، وغيرها من المؤسَّسات التي تعمل على تقديم المساعدات وفقًا للمعتقدات الدينية الإيرانية[35]. فإذا كانت هذه الجمعيات تلعب دورًا مُهمًّا في تغطية الضعف الذي ينتاب السياسات الاجتماعية، فإنَّ ارتفاع مؤشِّر الفقر الذي أثَّر بشكل كبير في الأمن الغذائي للمواطنين الإيرانيين يُبيِّن حجم الضعف الذي ينتابها، وبالتالي بدأت مظاهر الأزمة تظهر على شكل احتجاجات متتالية في عديدٍ من المحافظات الإيرانية.

خلاصة

خلاصة القول أنَّ الشعب الإيراني يعاني من أزمة في الأمن الغذائي، لكن بدرجات متفاوتة، وهذا حسب الأماكن التي ينتشر فيها الفقر. ويزداد تأثير هذه الأزمة كُلَّما ظهرت أزمة اقتصادية عالمية، أو عندما يجري فرْض عقوبات اقتصادية على إيران، أو اضطراب السياق الإقليمي أو الدولي، كما يتأثَّر الأمن الغذائي بتراجع أسعار النفط. صحيح يمكن القول يوجود اقتصاد زراعي في إيران مكّن الدولة من بناء نظام غذائي يعتمد بنسبة كبيرة على الاكتفاء الذاتي، لكن هذا النظام غير قادر على تمكين الأُسَر الفقيرة من اقتناء احتياجاتها الغذائية بأسعارٍ في متناول قُدرتها الشرائية، كذلك غير قادر على سدِّ فجوة التبعية الغذائية التي تزداد حدّتها كل سنة نتيجة عوامل طبيعية متعلِّقة بالجفاف، وأخرى ديموغرافية، ومنها ما هو متعلِّق بالاقتصاد الإيراني، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وطبيعة الموازنة الإيرانية التي تتّجِه إلى الإنفاق على الدفاع والتسليح بدل الاستثمار في الاقتصاد والشؤون الاجتماعية.

إنَّ حلَّ معضلة انعدام الأمن الغذائي في إيران يبدأ بوضع سياسات بَينية شاملة لجميع القطاعات، تعمل على معالجة مشكلة الفقر والحرمان الاجتماعي، خصوصًا في المناطق الريفية والهوامش الحضرية، كما تزيد تحسين الاستثمارات في الاقتصاد الزراعي، والعمل على بناءِ الاقتصاد الريفي بمجالاته المختلفة، وكذا وضْع سياسة للعدالة الاجتماعية التي تمكِّن جميع المواطنين من الحصول على احتياجاتهم الغذائية التي توفِّر لهم حياة سليمة ونشِطة في كل المناطق، وبشكل مُستدام، وهذا هو المفهوم العميق للأمن الغذائي.

مصادر ومراجع

(1) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Op. cit. p. 84.
(2) Food and Agriculturale Organisation, Country Profile- Iran, (2008, Rome), P. 1.
(3) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Iran : a country study, (Washington : Library of Congress Cataloging- Publication Data, 2008), PP. 87 -84.
(4) F.A.O, Statistical Yearbook : World Food and Agriculture, (Rome, 2022), P. 336.
(5) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، (روما، 2014)، ص50.
(6) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
(7) Zahra Ardakani and Others, Op. Cit. P 23.
(8) Ibid. P 181.
(9) Mohammad Bagher Ghalibaf and other, Stability of Food Security in Iran; Challenges and Ways Forward: A Narrative Review, (Iran J Public Health, Vol. 51, No.12, Dec 2022), P. 2659.
(10) Ibid. P. 321.
(11) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Op. cit. PP. 172 -170.
(12) F.A.O, Op. cit. p. 165.
(13) F.A.O, Statistical Yearbook, Op. Cit. P. 220.
(14) Mostafa Karbasioum and Others, Changes and Problems of Agricultiral Development in Iran, (World Journal of Agricultural Sciences, N 2008 ,(06) 04), P.P .761 -760.
(15) Ibid. P. 761.
(16) Mesbah Motamed, Developments in Iran's Agriculture Sector and Prospects for U.S. Trade, (A Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture, July 2017), P 8.
(17) For mor see, Fuad Shahbazov, Escalation of Water Conflict: Iran and Afghanistan at the Brink https://gulfif.org/escalation-of-water-conflict-iran-and-afghanistan-at-the-brink/ seen : 26/08/2023.
(18) Mohammad Bagher Ghalibaf and other, Op. Cit. P 2661.
(19) Reza Mohammadi and Gholamrezayavari, The Effect of Aggregate Measurement of Support on Urban Households' Food Security Index in Iran, (Biomedical & Pharmacology Journal, Vol. 2015 ,(1)8), P. 199.
(20) Zahra Ardakani and Others, Food and Nutrition Security in Iran : Application Of TOPISS Technique, (NEW MEDIT N. 2017/1), P. 19.
(21) Ibid. PP. 25 ,24.
(22) Kamran Rabiei, Op. Cit. P 39.
(23) Jalal Hejazi, and Sara Emamgholipour, The Effects of the Re-imposition of US Sanctions on Food Security in Iran, (International Journal of Health Policy and Management, 2022, 11), P. 652.
(24) F.A.O, The Importance of Ukraine and The Russian Federation for global agricultural markets, and The Risks Associated With The war in Ukraine, (Rome, June 2022), PP. 9 -6.
(25) Ibid. P. 02.
(26)https://www.lepoint.fr/monde/les-prix-des-cereales-retrouvent-leur-niveau-d-avant-guerre-en-ukraine24_2487275-2022-08-24-.php11#, vue le 25 Mais 2023.
(27) Mohammad Emami (etal.), Agricultural mechanization, a key to food security in developing countries: strategy formulating for Iran, Agriculture & Food Security volume 7, No. 2018 , 24, accessed: September 2023 ,26, https://doi.org/10.1186/s2-0176-018-40066
(28) أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، تر: فايز الصياغ، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص400.
(29) Mohammad Ali Kadivar , Social Development and Revolution in Iran, (Forthcoming in Sociology of Development. Volume 8 Issue 2, June 2022). P 19.
(30) Behzad Damari and other, Nutrition and food security policy in the Islamic Republic of Iran: situation analysis and roadmap towards 2021, (Eastern Mediterranean Health Journal, World Health Organisation, Vol. 24 No. 2018 – 2), P .182.
(31) Ibid. P 178.
(32) Ibid. P 182.
(33) Ibid. P 12.
(34) Glenn E. Curtis and Eric Hooglund, Op. cit. p. 139.
(35) Institute of Development Studies, Centre for Social Protection and World Food Programme, Social Protection and Safety Nets in Iran, (December 2015), P. 09.